المشكاة الفتحية

للشيخ العلامة محمد بن محمد البديري الدمياطي

المتوفى ١١٤٠هـ

على

الشمعة المضية في علم العربية

(علم النحو العربي)

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى ٩١١هـ



قرأه وعلق عليه

الدكتور يحيى مراد

منشورات

محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

المشكاة الفتحية

للشيخ العلامة محمد بن محمد البديري الدمياطي

المتوفى ١١٤٠ هـ

على

الشمعة المضية

في علم العربية

(علم النحو العربي)

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى ٩١١ هـ

قرأه وعلق عليه

الدكتور يحيى مراد

منشورات

محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

منشورات محمد علي بيضون



دار الكتب العلمية

الطبعة الأولى
٢٠٠٤ م - ١٤٢٥ هـ

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

رمل الظريف - شارع البحتري - بناية ملكارت
الإدارة العامة: عرمون - القبة - مبنى دار الكتب العلمية
هاتف وفاكس: ٨٠٤٨١٠/١١/١٢/١٣ (٥ ٩٦١+)
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beirut - Lebanon
Raml Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg. 1st Floor
Head office
Aramoun - Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel & Fax: (+961 5) 804810 / 11 / 12 / 13
P.O.Box: 11-9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beyrouth - Liban
Raml Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1er Étage
Administration général
Aramoun - Imm. Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Tel & Fax: (+961 5) 804810 / 11 / 12 / 13
B.P: 11-9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-3992-4



http://www.al-ilmiyah.com/

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

النحو أحد علوم العربية، وله الأهمية الكبرى من حيث هو صون اللّسان عن الخطأ في الكلام، ولصلته المتينة بالقرآن الكريم والحديث الشريف مما يعيننا على تفهمها ونطقها نطقا صحيحا بعيدا عن اللحن.

من هنا تأتي أهمية العناية بنشر كتب التراث الهامة في هذا المجال، حيث نجد مقدار العناية والاهتمام بتبسيط هذا العلم لطالبيه، ويعد كتاب (المشكاة الفتحية على الشمعة المضيّة) للشيخ محمد الدمياطي الذي يبحث في بعض علوم العربية وخاصة النحو، من الكتب الممتعة في مجاله.

وقد اعتمد فيه المؤلف على متن (الشمعة المضية) للسيوطي وهو من المتون الهامة في حينه، ولذلك فقد سارع العديد من العلماء إلى شرحه وبسطه، غير شيخنا الدمياطي، ومن أهم هؤلاء:

١- الشيخ عبد الرؤوف المناوي، حيث سمى شرحه: المحاضر الوفية على الشمعة المضية في علم العربية.

٢- الشيخ محمد بن عيسى الكناني، وقد سمى شرحه: المعاني المرضية على الشمعة المضيّة.

٣- الشيخ أبو العز بن خليل البستاني، وسمى شرحه: العروس المجلية على الشمعة المضية.

ترجمة المؤلف:

هو محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن حسن بن على بن سلامة بن بدير بن محمد بن يوسف، شمس الدين أبو حامد البديري الحسيني الشافعي الدمياطي.

كان فاضلا فقيها نحويا محدثا عارفا بالحديث، ولم تذكر لنا هذه الكتب سنة ولادته وكيفية نشأته غير أنها ذكرت أن أصله من دمياط ولد ونشأ وتعلم فيها، وأول شيوخه في ثغرها زين الدين السلسلي إمام جامع البدري.

وقد نشأ في بيت سمته الإيمان والعلم، فجده الشهاب أحمد كان من أكابر الأولياء بدمياط، ووالده الحسن ممن روى عن شيخ الإسلام زكرياء، ووالده علي من أجلاء العارفين، ووالده سلامة كان معروفا بالصلاح.

وكان أبوه طالب علم وصاحب إيمان، فلما رأى الشيخ الدمياطي صاحب الشرح ذلك تشجع لطلب العلم منذ صغره فبدأ دراسته في دمياط متنقلا بين مختلف العلوم وبين المشايخ العلماء الذين غرسوا العلم والإيمان فيه، فضحى من أجل ذلك بالنفس والمال ورحل إلى الأزهر في القاهرة، ثم رحل بعدها إلى الحرمين وتفقه في مختلف العلوم، ثم عاد إلى دمياط ثانيا حيث تصدر فيها للإفتاء وكان ذلك في ثغرها حتى وفاته سنة ١١٤٠ هـــ.

وقد تلقى علمه على أيدي شيوخ فاضلين متنقلا بينهم ليحصل على علوم متباينة في أسمائها متقاربة في مباحثها، ولكل علم منها صلة بالعلوم الأخرى، فدرس علم التفسير حيث صرح الشيخ الدمياطي عن نفسه قائلا: قد أخذت علم التفسير الذي هو أجل العلوم من حيث تعلقه بكلام رب العزة والذي قدمته على غيره أخذ فهم وتحقيق.

والشيوخ الذين أخذ عنهم هذا العلم هم: نور الدين أبو ضياء الشيخ علي الشَّبراملِّسي، والشيخ إبراهيم بن حسن الكوراني، والعلامة المحقق الشهاب أحمد البشبيشي، وشهاب الدين أحمد السُّنْدوبي، ثم بعد إتقانه هذا العلم حفظا وفهما انتقل إلى علم آخر يدرسه ويتفقه فيه، وتدفعه إلى ذلك رغبته الشديدة حيث قال: ثم ثنيت وثلثت بعلم التجويد وعلم القراءات لتعلقهما بالقرآن المجيد المزيد بالبركات أيضا، فقد أخذتهما عن أعلام من أجلهم شيخنا الشيخ زين الدين المنـــزلي أصلا الدمياطي منشأ الشافعي مذهبا قد قرأت عليه كتبا في علم التجويد، وجمعت عليه للسبعة من طريق الشاطبية في دمياط أخذ فهم وإتقان.

وقال: ثم لما جاورت في الجامع الأزهر سنة ١٠٨٢ هـ اثنتين وثمانين وألف، وما بعد ذلك من السنين أخذت التجويد والقرآن للعشرة من طريق الشاطبية والدرة من أول القرآن الخ عن البحرين اللذين لا ساحل لهما شيخنا الشَّبراملِّسِي المذكور ضاعف الله له الأجور، وشيخنا شيخ القراء الأزهري الشيخ محمد بن قاسم بن إسماعيل البقري، وجمعت ذلك عليه في صحن الجامع الأزهر بجمع من العلماء ما بين كبير وأكبر.

ثم انتقل لطلب علم الحديث وأسانيده، يقول الشيخ الدمياطي عن ذلك: وأما أسانيد الحديث فهي التي أحثثت على ذكرها أشد حثيث، فهو المقصود بالذات لأنه المبني على علو الدرجات وهو الذي يتعين فيه صرف المهمات لأنه عليه معظم مدار الأحكام الشرعية العملية والاعتقادية متنا وإسنادا وضبطا وإتقانا فلذا اعتنى به العلماء المحصلون وفاز بشرفه المحدثون.

وقد ذكر أنه أخذ هذا العلم عن الشيخ إبراهيم بن حسن الكرواني، وحسن ابن علي بن يحيى بن عمر الشهير بالعجمي حيث قال: وقد أخذت عن شيخي الأول علم التفسير والتوحيد والحديث من صحيحي البخاري ومسلم، وباقي الكتب الستة وغيرها من كتب الأحاديث وكثيرا من مصنفاته زمن مجاورتي بالمدينة سنة ١٠٩٢هـ، وأخذت عن الثاني غالب ذلك كذلك زمن مجاورتي بمكة المكرمة المشرفة.

وفي زمن مجاورتي فيها شرفها الله تعالى اجتمعت على المرأة العالمة الصالحة الفاهمة ذي الشيم المرضية والأخلاق الرضية السيدة قريش الهاشمية الحسنية المكية الطبرية بنت الإمام عبد القادر الطبري الشريف الحسني إمام المقام بالمسجد الحرام، فقرأت عليها في بيتها المشرف طرفا من الكتب الستة ثم طرفا من موطأ مالك.

وقد صرح أيضا بأنه قرأ أطرافا من أول الصحيح ومن وسطه ومن أواخره في مجالس عديدة مدة مجاورته في المسجد النبوي سنة ١٠٩١هـ على يد شيخه إبراهيم ابن حسن الكوراني. وسمع أطرافا من كتاب علي مفتي دمشق نجم الدين محمد ابن الشيخ بدر الدين محمد العامري الدمشقي الشافعي سنة ١٠٥٩ هـ وسنة ١٠٦٠هـ، وقرأ طرفا من كتاب التفسير على الفقيه الشيخ سلطان الأزهري المزاحي.

ولقد كان الشيخ الدمياطي صاحب رحلات علمية، ذلك أنه بدأ دراسته في دمياط ثم رحل إلى القاهرة ودرس في الأزهر، ثم واصل رحلته إلى الحرمين، ثم عد

إلى دمياط شيخاً عالماً مدرساً، وتصدر للإفتاء بثغر دمياط إلى أن توفى سنة ١١٤٠هـ.

شيوخه:

تلقى الشيخ محمد الدمياطي العلم على نخبة من علماء عصره، من أبرزهم:

- الشيخ الفقيه العلامة زين الدين المنزلي الدمياطي الشافعي، إمام جامع البدري بثغر دمياط، وهو أول شيوخه قبل المجاورة.
- الشيخ نجم الدين محمد بن محمد بن محمد الغزي العامري الدمشقي صاحب كتاب: الكواكب السائرة في تراجم أعيان المئة العاشرة، (ت ١٠٦١ هـ).
- الشيخ سلطان بن أحمد بن سلامة بن إسماعيل المزاحي المصري الشافعي، شيخ الأزهر في أوانه (ت ١٠٧٥ هـ).
- الشيخ نور الدين علي بن علي الشبراملسي، فقيه شافعي، كف بصره، من مصنفاته: حاشية على نهاية المحتاج، (ت ١٠٨٧ هـ).
- الشيخ محمد بن محمد بن أبي بكر الدلائي، المرابط، وهو من علماء المالكية من مصنفاته: فتح اللطيف في علم التصريف، (ت ١٠٨٩ هـ).
- الشيخ شرف الدين بن زين العابدين حفيد القاضي زكرياء الأنصاري، من مصنفاته: الطبقات (ت ١٠٩٢ هـ).
- الشيخ شهاب الدين أحمد بن عبد اللطيف بن أحمد بن علي المصري البشبيشي الشافعي، من مصنفاته: التحفة السنية بأجوبة الأسئلة المرضية، ت ١٠٩٦ هـ.
- الشيخ أحمد بن علي السندوبي المصري، من علماء الأزهر، من مصنفاته: شرح ألفية ابن مالك. (ت ١٠٩٧ هـ).
- الشيخ شمس الدين محمد بن داود سليمان العناني، من مصنفاته: الدرة الفريدة في شرح البردة. (ت ١٠٩٨ هـ).

تلاميذه:

تتلمذ على يد الشيخ الدمياطي نخبة من التلاميذ، تلقوا عنه مختلف العلوم من نحو وتفسير وحديث وغير ذلك ومن هؤلاء التلاميذ:

١- مصطفى بن كمال الدين بن علي البكري الصديقي، الخلوتي طريقة، الحنفي مذهباً (أبو المواهب) من مصنفاته: الصلاة الهامعة، في فضاء الخلفاء الأربعة، توفي سنة ١١٦٢ هـ.

٢- حسن بن علي بن أحمد المنطاوي الشافعي الأزهري الشهير بالمدابغي،

من مصنفاته: كفاية اللبيب، حاشية على شرح الخطيب في فقه الشافعية، توفي سنة ١١٧٠ هـ.

٣- يوسف بن سالم بن أحمد الحفني، من فقهاء الشافعية، من مصنفاته: حاشية على الأشموني في النحو، توفي سنة ١١٧٦ هـ.

٤- محمد بن عيس بن يوسف الدمياطي الدنجيهي الشافعي (أبو عبد الله) متكلم، منطقي، من مصنفاته: حاشية على السنوسية في العقائد، وحاشية على سلم الأخضري في المنطق، توفي في القاهرة في ثامن رمضان سنة ١١٧٨ هـ.

٥- محمد بن يوسف بن عيسى الدنجيهي الشافعي، عالم فقيه، محدث، توفي في دمياط في سادس شعبان سنة ١١٧٨ هـ.

٦- محمد بن سالم أحمد الحفني أو الحفناوي، فقيه شافعي (شمس الدين) من علماء العربية تعلم وعلم في الأزهر، من مصنفاته: الثمرة البهية في أسماء الصحابة البدرية، توفي سنة ١١٨١ هـ.

مؤلفاته:

صنف الدمياطي كتباً كثيرة، دلت على مدى علمه، وسعة ثقافته، ومن أهم هذه المؤلفات ما يلي:

١- المشكاه الفتحية على الشمعة المضيّة في علم العربية.

٢- صفوة الملح بشرح البيقونية في المصطلح.

٣- الجواهر الغوالي في بيان الأسانيد العوالي.

٤- إرشاد العمال إلى ما ينبغي في يوم عاشوراء وغيره من الأعمال.

٥- بلغه المراد في التحذير من الافتتان بالأموال والأولاد.

٦- السلك السديد إلى إرشاد المريد.

٧- نحور الحور المقصورات على عقود السمرقندي في الاستعارات.

٨- النصيحة الظاهرة لمن اغتر من العلماء والمتصوفة بالدنيا ونسي الآخرة.

٩- مباهج الأنوار في معارج النبي المختار، حيث ذكره الشيخ الدمياطي في مخطوطة المشكاة الفتحية.

١٠- القول المنيف في بيان حلق رأسه الشريف.

١١- عقد الدر في كشف الدر، وشرحه.

نسخة أ اللوحة الاولى

(١)

كتاب

المشكاة الفتحية على الشمعة

المضية شرح سيدنا ومولانا

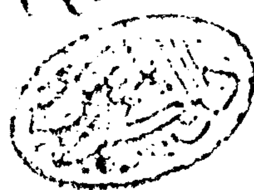
الشيخ محمد البديري

الدمياطي

بكتابة

نفعنا الله به في الدنيا والآخرة

آمين



غلاف المشكاة الفتحية المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي رفع مقام من نصب نفسه لنفع العباد
وجبر كسر من خفض جناحه لمن افاد او استفاد الجازمين
بان تسهيل النحو الى العلوم من الله من غير شك ولا ترداد
البانيين امرهم على الفتح بالسكون الى الضم فيض الله الكريم
الجواد والصلاة والسلام على سيدنا محمد المنعوت بالاعراب
عما في ضميره من غير مرائه ولا تنافر ولا انعقاد وعلى
اله واصحابه اولي الفصاحة والبلاغة والتحرير
والاستعداد وبعد فهذا شرح لطيف على
منهج منيف معانيه [illegible] طريقه وضعته على
الشمعة المضية في علم العربية المنسوبة للامام القدوة
الهمام شيخ الوقت والطريقة معدن السلوك والحقيقة
العارف بالله ذي الجلال السيوطي عبد الرحمن الشهير
بالجلال تغمده الله برحمته والرضوان واسكننا معه
ببركته في فسيح الجنان كان رحمه الله تعالى من ارباب
الخطوة والتصرفات فكان يمد رجله الى الحرم المكي
وهو بمصر لبعض الصلوات وقد اخذ معه بعض تلامذته
في بعض المرات فلما طافوا بالبيت معه قالوا له ان هذه
لمن اجل الكرامات فقال لهم واعلموا منها انتم [illegible] الناس
ثم لا تروننا

الصفحة الأولى من المشكاة الفتحية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي رفع مقام من نصب نفسه لنفع العباد، وجبر كسر من خفض جناحه لمن أفاد واستفاد، الجازمين بأن تسهيل النحو إلى العلوم من الله، من غير شك ولا ترداد، البانين أمرهم على الفتح بالسكون إلى ضم فيض الله الكريم الجواد، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المنعوت بالإعراب، عما في ضميره من غير غرابة ولا تنافر ولا انعقاد، وعلى آله وأصحابه أولي الفصاحة والبلاغة والتجريد والتجويد والاستعداد.

وبعد: فهذا شرح لطيف على منهج منيف معانيه شريفة ومبانيه ظريفة وضعته على الشمعة المضيّة في علم العربية المنسوبة للإمام القدوة الهُمام، شيخ الوقت والطريقة، معدن السلوك والحقيقة، العارف بالله ذي الجلال، وهو السيوطي عبد الرحمن الشهير بالجلال تغمده الله برحمته والرضوان، وأسكننا معه ببركته في فسيح الجنان.

كان رحمه الله تعالى من أرباب الخطوة والتصرفات، فكان يمد رجله إلى الحرم المكي وهو بمصر لبعض الصلوات، وقد أخذ معه بعض تلامذته في بعض المرات، فلما طافوا بالبيت معه قالوا له: إن هذه لَمن أجلّ الكرامات. فقال لهم: وأعظم منها أننا نرى الناس ولا يروننا في هذه الحالات. وكانت طريقته شاذلية ورؤيته للنبي ﷺ كثيرة جلية، جعلنا الله من أهل طريقته، وأعاد علينا والمسلمين من بركته.

وبالجملة فضائله كثيرة منشورة، ومؤلفاته كثيرة مشهورة منها: هذه المقدمة العديمة النظير لجمعها العلم الغزير مع حجمها الصغير، فلذلك طلب مني بعض الطلاب شرحاً عليها يُسرُّ به أولو الألباب، يكون فاتحاً لكنوزها، ومبيناً لرموزها، مشتملاً على الفرائد العجيبة، وحاوياً للفوائد الغريبة على وجه يسهل تناوله للمبتدئ، ولا يختص به المنتهي فأجبته إلى ذلك، سلك الله بنا وبه أحسن المسالك، راجياً من الله الثواب وتخفيف الحساب لما ورد أن من أسباب تثقيل الميزان قضاء حوائج الإخوان.

وسميته بالمشكاة الفتحية على الشمعة المضية في علم العربية، وأحرص فيه إن شاء الله على الإيضاح، وجمع متفرق النفائس الصحاح.

وأسال الله تعالى الحفظ من العلل، والصون من الخطأ والزلل، إنه على ما يشاء قدير. وبالإجابة جدير، ولما ورد عنه ﷺ: (**كل أمر ذي بال لا يُبدأ فيه بالحمد لله فهو أبتر**).

أحمد الله ....

ابتدأ رحمه الله تعالى مقدمته بقوله: أحمد الله، وآثر ذلك على رواية بسم الله مبالغة في الاختصار الذي هو مقصوده في هذا الكتاب، وإشارة إلى أن العمل بإحدى الروايتين كاف هنا في حصول البركة، على أنه أتى بالبسملة أيضاً لفظاً فيكون عاملاً بهما.

والحمد لغة: هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري على جهة التعظيم سواء تعلق بالفضائل أم بالفواضل.

وعرفا: فعل ينبئ عن تعظيم المنعم، من حيث إنه منعم على الحامد وغيره وأتى فيه بالفعل المضارع ليفيد تجدد الحمد بتجدد الأزمنة، والمراد منه كما قاله المصنف في البهجة المرضية: إيجاد الثناء عليه تعالى لا الإخبار بأنه سيوجد.

وحذف المحمود عليه ليفيد عدم الحصر ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللهِ لاَ تُحْصُوهَا﴾ [سورة إبراهيم: آية ٣٤].

وأصلي على محمد..........

وأصلي وأسلم على محمد علم على نبينا ﷺ منقول من اسم

مفعول الفعل المضعّف أي: المكرر العين.

والصلاة لغة: الدعاء بخير، وهي من الله تعالى رحمة مقرونة بتعظيم.

ومن الملائكة استغفار. ولعل المصنف رحمه الله تعالى أتى بالسلام وبالآل لفظاً تحصيلاً للكمال، وحذف ذلك خطاً مراعاة للاختصار.

هذه شمعة مضية في علم العربية.........

هذه الحاضرة ذهناً شمعة مضية أي: مصباح مستضيء مشرق.

وعن الفراء(١): أن العرب تقول: الشمع بفتحتين، والمولدون سكنوا الميم، وأن الشمعة أخص منها.

قال شيخنا الشَّبرامَلّسي(٢) رحمه الله تعالى: وقضيته أن الشمعة بفتح الميم أيضاً، وإنه مما يفرق بينه وبين واحده بالتاء انتهى.

---

(١) هو أبو زكرياء، يحيى بن زياد بن عبدالله بن مروان الديلمي (ت ٢٠٧ هـ).

(٢) هو أبو الضياء، علي بن علي الشبراملسي، فقيه شافعي مصري (ت ١٠٨٧ هـ).

وقوله: مضية، الأولى أن يُقرأ بقلب همزته ياء وإدغامها في الياء قبلها لمناسبة قوله: في أصول علم العربية.

شبه رحمه الله تعالى المسائل العلمية بذلك، لما في العلم من النفع والنور والاهتداء إلى المقصود، ولا ريب أن النحو يهدي إلى جميع العلوم لتوقف فهمها على مراعاة قوانينه، ففي تسمية المقدمة بذلك، تنويه بمدح النحو وبمدح المقدمة أيضاً من حيث إنها تهدي إلى مقاصد هذا العلم النافع مع صغر حجمها.

والعربية تطلقَ على اثني عشر علماً، المراد منها هنا: النحو، وهو لغة يطلق على خمسة معان: القصد، والجهة، والمقدار، والمثل بكسر الميم والنصب، وقد جمعها بعضهم في قوله[1]:

١- وجـدنا نحـو ألـفٍ من رقيب — نحـونا نحـو دارِكَ يـا حبيبي
٢- تمنّوا منـك نحـوا من شـريب — وجـدناهم عـواة نحو كلب

وعرفا: علم بأصول يعرف منه أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً.

وموضوعه: الألفاظ العربية.

وفائدته: صون اللسان عن الخطأ في الكلام.

وغايته: المقصود بالذات الإعانة على فهم كلام الله تعالى، وكلام رسوله (عليه الصلاة والسلام) وذلك أسباب الفوز بالسعادة.

وسبب تسمية هذا العلم بالنحو: ما روي أن عليا (كرم الله تعالى وجهه) لما أشار إلى أبي الأسود الدُؤلي أن يضعه.

عَلَّمَهُ الاسم والفعل والحرف، وشيئاً من الإعراب قال: انحُ نحو هذا النحو يا أبا الأسود.

أسأل الله أن ينفع بها إنه مولى الأمنية، الكلام..........

ولما ورد في الكتاب والسنَّة الحث على طلب الدعاء من الله تعالى، عمل المصنف رحمه الله تعالى بمقتضى ذلك حيث قال: أسأل الله أن ينفع بها حفظاً وقراءةً وغير ذلك.

---

(١) البيتان لايعرف قائلهما.

والنفع كما في المصباح: الخير وما يتوصل به الإنسان إلى مطلوبه.

وقوله: إنه بكسر الهمزة كالدليل لما قبله، أو بفتحها تعليل له، أي: لأنه تعالى مولى - أي: معطي - الأمنية واحدة الأماني، ولها معان المناسب منها هنا: ما يتمناه الإنسان وما يشتهيه.

ولما كان أهم المباحث النحوية مبحث الكلام لأن غيره من تعلقاته قدمه فقال: الكلام هو في اللغة يطلق على معان منها: الخط، تقول العرب: الخط أحد اللسانين، وما في المصحف كلام الله تعالى.

ومنها الإشارة، قال الشاعر:

٣- أشارت بطرف العينِ خيفةَ أهلِها ... إشارةَ محزونٍ ولم تتكلّم

٤- فأيقنتُ أن الطّرفَ قد قال مرحبا ... وأهلا وسهلا بالحبيب المتيّمِ

ومنها لسان الحال قال الشاعر:

امتلأَ الحوضُ وقال قَطني ... مهلاً رُويداً قَد ملأتُ بطني

ومنها ما في النفس قال تعالى:﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [سورة المجادلة : آية ٨]. وقال الشاعر:

٥- إن الكلامَ لفي الفُؤادِ وإنّما ... جُعِلَ اللسانُ على الفُؤادِ دليلا

وفي اصطلاح النحويين عبارة عما اشتمل على ثلاثة أشياء:

الأول: قول أي: لفظ دال على معنى كرجل وفرس، كما قاله ابن هشام فهو لا يطلق إلا على المستعمل، وحينئذ فهو أقرب من قول غيره: لفظ، لأنه يطلق عليه كزيد، وعلى المهمل كديز مقلوب زيد، واستعمال الجنس القريب في التعاريف أولى.

قول..............

والقول في عرف النحاة بمعنى: المقول حقيقة عرفية، ومن ثم جاز استعماله في الحدود لأنها تصان عن المجاز إذا كان غير مشهور.

واللفظ لغة: الطرح والرمي.

واصطلاحاً: الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية، والصوت من حيث هو عند أهل السنة كيفية للهواء، تحدث بمحض خلق الله تعالى.

مفيد.........

الثاني: مفيد فائدة يحسن السكوت عليها بحيث لا يصير السامع منتظر لشيء آخر أي: انتظاراً تاماً فيكفي وجود المسند والمسند إليه نحو: ضرب زيد ولا يحتاج إلى ذكر المفعول والظروف والحال مثلاً نحو: ضرب زيد عمراً يوم الخميس قائماً، فإن الانتظار إلى ذلك غير تام، ولهذا قال ابن هشام: ونعني بالمفيد ما يصح الاكتفاء به انتهى.

واستغنى المصنف رحمه الله تعالى بالمفيد عن ذكر التركيب الذي صرح به غيره كالآجرومي لأن المفيد لا يكون إلا مركباً.

مقصود.................

الثالث: مقصود، قصد يعني: المتكلم به إفادة السامع ثم اعلم أن أقل ما يتألف منه الكلام اسمان نحو: العلم نافع، أو فعل واسم ظاهر نحو: فاز التائب، أو فعل واسم مقدر — أي: ضمير مستتر – نحو: استقم، فإن المقدر في قوة الملفوظ.

فصدق على كل من هذه الأمثلة إنه كلام، لأنه قول اشتماله على الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية، ومفيد حيث أفاد فائدة تامة بإسناد النفع إلى العلم، والفوز إلى التائب، والاستقامة إلى الخاطب، ومقصود لأن المتكلم قصد إفادة السامع لكونه متوانياً عن العلم والتوبة والاستقامة فنـــزله بمنـــزلة الجاهل بذلك، وهذا بناء على أنه يُشترط تجدد الفائدة يعني: يفيد الكلام فائدة جديدة لم تكن عند السامع، والأصح كما قاله بعض المتأخرين تبعاً لأبي حيان عدم الاشتراط، وعليه فمعلوم الثبوت كالسماء فوقنا، كالجزء أعظم من الكل كلام -أي: من حيث صحة الاكتفاء به لوجود المسند والمسند إليه – كما تقدم.

ويؤيد هذا قول صاحب المصباح والكلام في اصطلاح النحاة: هو اسم لما تركب من مسند ومسند إليه انتهى.

وخرج بهذه القيود أضدادها فلا شيء منها بكلام، فخرج بالقول: اللفظ المهمل، وحديث النفس، ولسان الحال، والدوال الأربع وهي: الإشارة والكتابة والعُقد — أي: عُقد الأصابع – فإنها موضوعة لأعداد مخصوصة، والنُّصب أي: العلامات المنصوبة.

قال شارح الهارونية: النُّصُب بضم النون والصاد، وقد تسكن الصاد، وقد تفتح النون وتسكن الصاد، وأما ضم النون مع فتح الصاد فلا أعرفه انتهى.

ويشهد له المختار والمصباح، لكن في النبتيتي على الشيخ خالد النُّصَب بضم النون وفتح المهملة: جمع نُصبة بضم النون وسكون المهملة، وهي العلامات المنصوبة لفهم معانيها كالمحراب دليلاً على القبلة، والأحجار في الأرض، دليلاً على حدود المزارع وغير ذلك.

وأما النُّصُب بضمتين فهي ما ينصب فيعبد من دون الله من حجر أو غيره قال تعالى: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ [سورة المائدة: آية ٣]، قيل: كانوا في الجاهلية ينصبون حجراً يعبدونه، ويصبّون عليه دماء الذبائح.

وأما النَّصَب بفتحتين فهو: الإعياء قال تعالى: ﴿ فَإِذَا فَرَغْتَ فَانْصَبْ ﴾ [سورة الشرح: آية ٧] ويقال أيضاً في انتصاب القرنين: تَـيْسٌ أَنْصَبُ، وعَنْزٌ نَصْبى كذا في ضياء الحلوم انتهى.

وخرج بالمفيد: اللفظ المفرد كزيد، والأعداد المسرودة كقولك: واحد اثنان فصاعداً، والمركب الإضافي كعبد الله، والمزجي كبعلبك، والتقييدي كالحيوان الناطق والإسنادي المتوقف على غيره نحو: إن قام زيد، والمجعول علماً كَبرِقَ نَحرُه.

وبالمقصود: كلام النائم والمجنون، ومن جرى على لسانه ما لا يقصده ومحاكاة بعض الطيور وما أشبه ذلك.

ورجح قوم عدم اشتراط القصد. فإن قيل: لِمَ لم يقيد بالوضع أيضاً — أي: الوضع العربي — وهو جعل اللفظ دليلاً على المعنى كما قيد به بعضهم ليخرج ما ليس بعربي كالعجمي.

أُجيب كما أفاده ابن هشام: بأنه لم يحتج إلى ذلك القيد إلا من جَعَلَ اللفظ جنساً أي: للكلام لانطلاقه على المهمل، أما من جَعَلَ القول جنساً له كالمصنف، فقد أغناه عن اشتراط الوضع لما تقدم أن القول خاص بالموضوع أي: المستعمل. فإن العرب لم تضع غير العربي ولما لم يكن الكلام إلا مركباً، وكان كل مركب لا بد له من أجزاء يتركب منها، وكانت أجزاؤه هي جزيئات الكلمة أعني: أقسامها، أخذ في مبحث

بيان الكلمة وأقسامها، فقال: والكلمة بوزن النبقة، وبسكون اللام مع فتح الكاف وكسرها واحدة الكلم بفتح فكسر.

والكلمة.....................

وهي لغة: تطلق على القصيدة بطولها، وعلى الجملة المفيدة كقوله تعالى: ﴿كَلاَّ إِنَّهَا كَلِمَةٌ ﴾ [سورة المؤمنون: آية ١٠٠]. إشارة إلى قوله تعالى ﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا﴾ [سورة المؤمنون: الآيتان ٩٩-١٠٠] وقوله عز وجل: ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [سورة آل عمران: آية ٦٤]. فإنها مفسرة بقوله تعالى ﴿لاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللهَ﴾ [سورة آل عمران: آية ٦٤] وكقوله ﷺ: (أفضل الجهاد كلمةُ حق عند سُلطان جائر)[١].

قول مفرد وهي..............

واصطلاحاً: قول مفرد وهو: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، المراد منه: كزيد وعبد الله علما بخلاف ما يدل كغلام زيد، فإن كلا من جزأيه وهما: غلام وزيد دال على جزء معناه المراد، فهو يسمى مركباً لكن لا يسمى كلاماً لعدم الفائدة، ولا كَلماً لعدم بلوغه ثلاث كلمات.

وقد يكون المركب كلاماً لا كَلَما نحو: قام زيد، أو كَلماً لا كلاما نحو: إن قام زيد، أو كلاماً وكَلماً نحو: قد قام زيد، فعلم مما ذكر الفرق بين المفرد والمركب والكلم والكلام، وهي ثلاثة أقسام فقط، ولا التفات لَمِن زاد رابعاً وسماه خالفة، وعنى بذلك اسم الفعل نحو: صه، فإنه خلف عن أسكت، لأنه لم يخرج هذا عن كونه من جملة الأسماء.

قال ابن هشام: والدليل على انحصار أنواع الكلمة في الثلاثة الاستقراء فإن علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع، فلو كان ثَمَّ رابع لعثروا عليه انتهى.

---

(١) رواه الإمام أحمد بن حنبل.

اسم................

أولها: اسم، ويتعلق به خمسة أشياء: اشتقاقه ومعناه لغة واصطلاحاً ولغاته وأقسامه:

فأما اشتقاقه فهو عند البصريين من السّمو أي: العلو، وعند الكوفيين من السّمة أو الوسم أي: العلامة.

وأما معناه لغة: فهو ما دل على مسمى.

وأما اصطلاحاً: فهو كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمن وضعاً.

وأما لغاته فهي ثمانية عشر جمعها بعضهم في بيت فقال:

سمات بتثليث لهمز وسينات   سِم سُمة اسم سُما كذا

وأما أقسامه فثلاثة: مظهر نحو الله، ومضمر نحو: هو، ومبهم نحو: هذا.

وفعل، وحرف معنى................

وثانيها: فعل بكسر الفاء وهو لغة: الحدث الذي يحدثه الشخص من نحو قيام وقعود وأكل وذكر، واصطلاحاً: كلمة دلت على معنى في نفسها واقترنت بزمن وضعاً، وهو ثلاثة أقسام أيضاً: ماض نحو: صام ودعا، ومضارع نحو: يصوم ويصلي، وأمر نحو: اخشع وادع.

وثالثها: حرف مَعنى، الحرف لغة: طرف الشيء. واصطلاحاً: كلمة دلت على معنى في غيرها ولم تقترن بزمن. وهو ثلاثة أقسام أيضاً: حرف مشترك بين الأسماء والأفعال (يعني يدخل على كل منهما)، وحرف مختص بالأسماء وحرف مختص بالأفعال.

وكل من الثلاثة ثلاثة أقسام أيضاً وبيانه: أن المشترك إما أن لا يعمل شيئاً كهل وبل نحو: بل قام زيد، وهل زيد قام، أو يعمل في الأسماء دون الأفعال نحو: ما النافية في لغة الحجازيين مثاله في الأسماء: ﴿ **مَا هَٰذَا بَشَرًا** ﴾ [سورة يوسف: آية ٣١]، وفي الأفعال: ما خاب من اتقى، أو يعمل فيهما نحو: لا فإنها إذا كانت ناهية تجزم المضارع نحو: ﴿**لاَ تَخَفْ وَلاَ تَحْزَنْ** ﴾ [سورة العنكبوت: آية ٣٣]، وإن كانت نافية للجنس تعمل عمل إن المشددة فتنصب الاسم لفظاً أو محلاً، وترفع الخبر نحو: لا صاحبَ كرم مقوتٌ، وعلى هذا فالاشتراك صوري لا حقيقي أي لوقوعه في صورة (لا) لما ذكر من

اختلاف معناها.

وأن المختص بالأسماء إما أن يعمل العمل الخاص وهو حرف الجر نحو: من وإلى، أو العمل العام وهو إن المشددة وأخواتها، أو لا يعمل شيئاً نحو: أل.

وأن المختص بالأفعال إما أن يعمل العمل الخاص وهو: الجازم نحو: لم ولما، أو العمل العام وهو: لن وأخواتها من النواصب، أو لا يعمل شيئاً نحو قد والسين.

تنبيه: الإضافة في قوله وحرف معنى على معنى اللام، أي: حرف وضعته العرب لمعنى من المعاني المطلقة كوضع من للابتداء، وإلى للانتهاء، وقد للتحقيق، والسين للطلب، وأل للتعريف، واحترز بذلك عن حروف التهجي وهي: ألف باء تاء إلى آخرها، أي: ما صدق عليه لفظ من تلك الألفاظ سواء كان من أجزاء الكلمة أم لا، ولا نظر لكون الحرف منها يدل على عدد مخصوص مثلاً، لأن العرب لم تضعه لذلك، و اعلم أن تقسيم الكلمة إلى ما ذكر من تقسيم الكلي إلى جزئياته كتقسيم الإنسان إلى زيد وعمرو وبكر، وأما تقسيم الكلام إلى ذلك فهو من تقسيم الكل إلى أجزائه كتقسيم الإنسان إلى لحم ودم وعظم.

فسمة الاسم جر...............

والفرق بينهما أن ما يصح الإخبار فيه بالمقسم إلى المقسوم عن القسم كان من الأول، ألا ترى أنه يصح أن تقول: الاسم كلمة والفعل كلمة، والحرف كلمة، وما لا يصح كان من الثاني، إذ لا يصح أن تقول الاسم كلام، ولا الفعل كلام ولا الحرف كلام، و أن قسم الشيء ما كان مندرجاً تحته وأخص منه، وقسيم الشيء ما كان مبايناً له ومندرجاً معه تحت أصل كلي، فكل من الاسم والفعل والحرف بالنسبة إلى الآخرين قسيم فاحتاج كل من هذه الثلاثة إلى ما يميزه عن قسيميه.

فلهذا شرع في مبحث العلامات المميزة لذلك فقال فسمة الاسم المتقدم في التقسيم والمراد ما صدق عليه أنه اسم، وهذه الفاء يقال لها: الفاء الفصيحة لأنها أفصحت أي: دلت على شرط مقدر – أي: وإن أردت معرفة العلامات المميزة لكل من الثلاثة – فسمة الاسم أي: علامة كون الكلمة اسماً أشياء كثيرة ذكر منها هنا أربعة: أولها: جر وهو الكسرة التي تحدث عند عامل الجر سواء كانت الكسرة ظاهرة نحو: مررت بزيدٍ، أو مقدرة نحو: مررت بفتى، فكل من زيد وفتى اسم لوجود الجر فيه،

ومثل الكسرة ما ناب عنها كالفتحة في نحو: آمنت بأحمد.

فأحمد اسم لأنه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لكونه اسما لا ينصرف كما يأتي في مبحثه.

واعلم أن عامل الجر اسم مضاف، أو حرف جر، و لا ثالث لهما على الأصح و قد اجتمعا في (بسم الله الرحمن الرحيم).

وتنوين ...

وثانيهما: تنوين هو في الأصل مصدر نونت الكلمة إذا أدخلت عليها نوناً. وفى الاصطلاح: نون ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطاً لغير توكيد.

فخرج بقيد السكون: النون الأولى في نحو ضيفنن للطفيلي وهو الذي يتبع الضيف من غير دعوة، وقد ألغز فيه الحريري بقوله: وما وصف إذا أردف بالنون نقص صاحبه فى العيون. وبقيد الآخر: النون في انكسر ومنكسر، وبقيد لا خطا: النون اللاحقة لآخر القوافي المطلقة التي آخرها حرف مد فإنها تدخل على الفعل نحو قول جرير:

٦- أَقلي اللـــومَ عـــاذِلَ والعتـــابَنْ وقولي إن أصبْتُ لقد أصابَنْ

فالنون بدل من ألف والأصل: العتابا وأصابا، وهذا الثاني فعل ودخلت هذه النون عليه، واللوم بفتح اللام: العذل، وعاذل بفتح اللام أيضاً: مرخم عاذلة.

وخرج بغير توكيد: نون نحو: ﴿**لنَسْفَعًا**﴾ [سورة العلق: آية ١٥]. على رسمها في الخط ألفاً لوقوعها بعد الفتحة وهو رسم المصحف. نعم قد تحرك ساكنين نحو: ﴿ **مَحْظُورًا انْظُرْ**﴾ [سورة الإسراء: الآيتان ٢٠-٢١].

وقد تلحق الأولى نحو: شربت ماً في لغة من قصر، وقد تحذف من اللفظ في الوصل لزوما كما في المغني، وذلك في كل علم موصوف بلفظ ابن أو بنت مضاف لعلم آخر نحو: رضي الله عن علي بن أبى طالب، وعن زيد بن حارثة، وعن محمد بن زين العابدين، وعن هند بنت الحارث.

أو كان كناية عن ذلك كفلان بن فلان، وفي هذه الحالة لا ترسم ألف بن إلا إذا كانت أول سطر، واعلم أن أنواع التنوين المختصة بالاسم أربعة:

أولها: تنوين التمكين، ويقال له: تنوين الصرف، وهو اللاحق لفظاً لغالب الأسماء المعربة المنصرفة كزيد ورجل وفتى وقاض.

ثانيها: تنوين التنكير، سمي به لدلالته على تنكير ما دخله، وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية كالعلم المختوم بويه واسم الفعل واسم الصوت، ويلحق الأول من هذه الثلاثة قياساً مطرداً، والثاني والثالث سماعاً. مثال الأول:

سيبويه وعمرويه ونفطويه وخالويه تقول ذلك بغير تنوين إذا أردت شخصاً معيناً، ومنوناً إن أردت شخصا ما مسمى باسم من هذه الأسماء.

ومثال الثاني: صه وإيه من كل اسم فعل يدخله التنوين جوازاً تقول:

لمخاطبك صه بسكون الهاء إن أردت سكوته عن حديث مخصوص، وصه بالتنوين إن أردت سكوته عن كل حديث وتقول له: إيه بغير تنوين إن أردت استزادته من حديث معين، وإيه بالتنوين إن أردت استزادته من أي حديث كان.

وخرج بقولنا: يدخله التنوين جوازاً: ما لزم عدم التنوين نحو: دراكِ ونزالِ، فإنهما اسما فعل أمر بمعنى أدرك وأنزل ولم يسمع تنوينهما، وما لزم التنوين نحو: واهاً في التعجب، وويهاً في الإغراء فلم يسمعا إلا بالتنوين.

ثالثها: تنوين المقابلة: وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم وما ألحق به نحو: هنداتٍ ومسلماتٍ وطلحاتٍ فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم.

رابعها: تنوين العوض، هو إما عوض عن جملة وهو اللاحق لإذ نحو قوله تعالى: ﴿ **وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ** ﴾ [سورة الواقعة: آية ٨٤] والتقدير: وأنتم حينئذ بلغت الروح الحلقوم تنظرون، فجعل التنوين في إذ عوضاً عن ذكر هذه الجملة. وإما عوض عن حرف أصلي في نحو جوارٍ وغواش من كل جمع تكسير معتل على وزن فواعل، فإن أصل جوارٍ جواريٌ بتنوين آخره، حذفت حركة الآخر لاستثقالها فالتقى ساكنان؛ الياء والتنوين، فحذفت الياء لذلك فاستحقت الكلمة منع تنوين الصرف، لأنها حينئذ من صيغ منتهى الجموع تقديراً، فإن الحرف المحذوف لعلة في قوة المذكور، فحذف تنوين الصرف لذلك فخيف عود الياء لزوال ضدها، فجئ بتنوين آخر عوضا عنها لأجل خفة اللفظ.

وحرف تعريف................

وثالثها: دخول حرف تعريف في أوله وهو أل. بجميع أقسامها غير الموصولة والاستفهامية، وذلك نحو: الغلام والقيام، أما الموصولة فلا تكون علامة على الاسم

لأنها تدخل على المضارع كقول الفرزدق مخاطباً رجلاً:

٧- ما أنت بالحكم الترضي حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

فأدخل أل الموصولة بمعنى: الذي على ترضى وهو مضارع مبني للمفعول، وحكومته نائب الفاعل.

وأما أل الاستفهامية فكذلك، لأنها تدخل على الماضي في نحو: أل فعلت كذا، أي: هل فعلت، حكاه قطرب.

ولا يرد على ذلك دخول أل على لو في قوله ﷺ: "**إياك واللو فإن اللو تفتح عمل الشيطان**" رواه بهذا اللفظ ابن ماجه وغيره، لأن لو هنا اسم لا حرف، لكون المراد منها هنا: لفظها.

تنبيه: مثل أل بدلها وهو: أم في لغة حمير، أي: فتكون علامة على اسمية مدخولها مثال ذلك قوله ﷺ :"**ليس من أمبر أمصيام في أمسفر**" جواباً لمن قال له:

أمن أمبر أمصيام في أمسفر؟

وإسناد إليه الفعل قد..........

ورابعها: إسناد إليه – أي: إلى الاسم – وهو أن تنسب إليه حكماً تحصل به الفائدة كنسبة القيام إلى الضمير في نحو: قمت، بحركات التاء الثلاث، وفي نحو، أنا قائم وقس عليه بقية الضمائر المتصلة والمنفصلة.

ولا فرق بين كون الإسناد معنويا كما ذكر أو لفظياً نحو: زيد ثلاثي، وضرب فعل ماض، ومن حرف جر، إذ لا يسند للفعل والحرف إلا محكوماً باسميتهما.

قال ابن هشام: وهذه العلامة أنفع العلامات. أي: لأنها دلت على اسمية الضمائر ونحوها مما لا يقبل غيرها من العلامات، نحو ما في قوله تعالى: ﴿ **مَا عِنْدَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِنْدَ اللهِ بَاقٍ** ﴾ [سورة النحل: آية ٩٦].

ثم لما فرغ من علامات الاسم شرع في شيء من علامات الفعل، وأعقبه به لأنه يلي الاسم في الرتبة لصحة تركب الكلام منهما بدون الحرف فقال: **والفعل بالجر عطفاً** على الاسم أي: وسمة ما يصدق عليه أنه فعل أمور ذكر منها ثلاثة:

أولها: قد الحرفية على الماضي نحو: قد قامت الصلاة، وعلى المضارع نحو:

﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [سورة النور: آية ٦٤]. بخلاف قد الاسمية فإنها مختصة بالأسماء ومعناها: حسب –أي: كافي– نحو: قد زيدٍ درهم، تقول في إعرابه: قد مبتدأ.

مبني على السكون محله رفع، ويجوز أن يكون معرباً بضمة ظاهرة، وزيد مضاف إليه على الوجهين، ودرهم خبره، ويجوز أيضاً إضافتها إلى ياء المتكلم فتقول: قدني درهم، بنون الوقاية وهو مبني على السكون في محل رفع على الابتداء، وتقول: قدي درهم، بدون النون مرفوع على الابتداء بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والياء ضمير المتكلم في محل جر بالإضافة إلى قد على الوجهين، ودرهم خبر المبتدأ، ويجوز أيضاً في قدني بنون الوقاية أن يكون اسم فعل بمعنى يكفي لا محل له من الإعراب، لأن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب على الراجح، والياء حينئذ في محل نصب على المفعولية ودرهم فاعل.

والسين.........................

وثانيهما: السين – أي: مسماها– والمراد بها: الدالة على التنفيس–أي: تأخير الفعل في الزمن المستقبل–وهي كسوف مختصة بالفعل المضارع نحو: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾ [سورة البقرة: آية ١٤٢]﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ﴾ [سورة البقرة: آية ١٣٧] ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [سورة الضحى: آية ٥]، وعن ابن مالك رحمه الله تعالى كما أن سف وسو فرعان عن سوف أي: متقطعان منها كذلك السين فرع عنها.

والتاء................

وثالثها: التاء المعهودة–أي: مسماها–وهي الدالة على تأنيث ما أسند إليه الفعل، الساكنة أصالة وتختص بالماضي نحو: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ [سورة النمل: آية ١٨]، تباركت أسماء الله، "**من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت**"[(١)]، وبئست المرأة حمالة الحطب، فدخل في ذلك ما حرك لعارض نحو: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [سورة فصلت: آية ١١] ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾ [سورة يوسف: آية ٥١] وقالتُ أمة، بالنقل فخرجت التاء الساكنة في ربَتْ وثمتْ على لغة من سكن التاء لأنها في ذلك لتأنيث اللفظ وخرجت المتحركة أصالة نحو: لا امرأةَ راضيةٌ، فإنها مختصة بالأسماء.

---

(١) رواه الإمام أحمد بن حنبل وانظر :مسندهُ ١٥–١٦ .

تنبيه:

سكت المصنف رحمه الله تعالى عن سمة الأمر، إما لأنه داخل في المضارع وهو مذهب الكوفيين، وإما لتركب علامته من شيئين، فيعسر فهمها على المبتدئ الذي هذا المتن بصدده، وهي: دلالته على الطلب بالصيغة مع قبوله ياء المخاطبة نحو: اخشع وادع واتق، فخرج ما يدل على الطلب باللام وإن قبل الياء نحو: ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾ [سورة الطلاق: آية ٧]، وما يدل عليه بالصيغة لكن لا يقبل الياء وهو اسم الفعل نحو: صه.

والحرف خلوه..........

وسمة الحرف -أي: ما يصدق عليه أنه حرف- عدمية، وهي خلوه عن قبول شيء من علامات الاسم والفعل، قال بعضهم: لأن الإجماع قام على انحصار أجزاء الكلام في الاسم والفعل والحرف، وأنه لا وجود لغيرها فمتى انتفت الاسمية والفعلية عن كلمة ثبت لها الحرفية انتهى.

وعن ابن مالك أن نظير ذلك ج ح خ، أي: فإن صورتها واحدة، وعلامة اثنين منها وجودية، وعلامة الثالث عديمة، فإن قيل: قال الجمال بن هشام: كم من كلمات لا تقبل شيئاً من العلامات المذكورة وليست حروفاً بالاتفاق، وحينئذ يصير المخاطب بهذا يخطئ باعتقاد حرفية كل ما انتفى عنه قبول تلك العلامات أجيب كما قاله بعض المحققين: بأن الغرض بيان معظم الأفراد، وهذا كاف في حق المبتدئ والله أعلم.

ولما كان من الأسماء ما هو معرب وهو الذي يشبه الحرف، ومن الأفعال ما هو كذلك وهو المضارع الذي لم تتصل به نون النسوة، ولم تباشره نون التوكيد، ومعرفة المعرب متوقفة على معرفة الإعراب لكونه أصله، أخذ في مبحثه فقال:

الإعراب تغير في الآخر لعامل....

الإعراب هو بكسر الهمزة لغة: يطلق على معان منها: التغيير والتحسين والتبيين واصطلاحاً: على القول بأنه لفظي وهو مذهب الجمهور ما جيء به لفظاً أو تقديراً في آخر الكلمة المعربة لبيان مقتضى العامل من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف.

فخرج بذلك حركة الإتباع، والحكاية، والنقل، والتخلص من الساكنين فليس شيء من ذلك إعراباً.

وعلى القول بأنه معنوي فهو: تغير في الآخر من الكلمة المعربة وهي الاسم

المتمكن كمحمد وأحمد، والفعل المضارع الخالي من النونين نحو: يذكر ويخشى ويصلي ويدعو.

تنبيه:

تعبيره بالتغير أولى من تعبير غيره بالتغيير، لأن الأول صفة في الكلمة، والثاني صفة في الفاعل. وقوله: لعامل متعلق بتغير، يعني: أن التغيّر الذي يحصل في آخر ما ذكر من رفع ونصب وجر وجزم لا يكون إعرابا إلا عند وجود عامل يقتضيه، والمراد بالعامل: ما به يتقوم- أي: يستقيم- ويتحصل المعنى المقتضى للإعراب وإنما أختص الاسم المتمكن والفعل المضارع الخالي من النونين بالإعراب لتوارد معان مختلفة عليهما لا تظهر إلا بالإعراب، مثاله في الاسم: ما أحسن زيدٌ، برفع زيد على معنى النفي، وبنصبه على التعجب، وبخفضه على الاستفهام، والنون في الأولين مفتوحة، وفي الثالث مرفوعة، وبيان إعرابه على المعنى الأول وهو النفي أن تقول: ما نافية، وأحسن فعل ماض، وزيد فاعل، والمعنى: لم يوجد من زيد إحسان.

وعلى الثاني وهو التعجب أن تقول: ما مبتدأ وهي نكرة تامة وجواز الابتداء بها إما لما فيها من معنى التعجب، وإما لكونها في قوة الموصوف إذ المعنى شيء عظيم حسن زيداً، وأحسن فعل ماض، وفاعله ضمير يعود على ما، وزيداً مفعول، والجملة خبر عن المبتدأ، هذا مذهب سيبويه[1] وجمهور البصريين. وقيل:

إن ما نكرة ناقصة. وقيل: اسم موصول. وعلى كل هي مبتدأ وجملة: أحسن زيداً من الفعل والفاعل والمفعول صفة للمبتدأ على الأول، أو صلة له على الثاني، والخبر محذوف وجوباً منهما تقديره على الأول: شيء أحسن زيداً عظيم، وعلى الثاني: الذي أحسن زيداً شيء عظيم.

وعلى الثالث: الذي هو الاستفهام تقول: ما استفهامية واقعة مبتدأ، وأحسن برفع النون خبره، وزيد مجرور بإضافة أحسن إليه لأنه هنا اسم تفضيل- أي: أيُّ شيء في زيد أحسن- وجواب الاستفهام محذوف تقديره: وجهُهُ، أو صلاحه، أو معروفه، أو

(١) هو: أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي إمام النحاة وأول من بسط علم النحو، ولد في إحدى قرى شيراز سنة ١٤٨ هـ وتوفي سنة ١٨٠ هـ.

نحو ذلك، ومثاله في الفعل: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، برفع تشرب بناء على أن الواو فيه للاستئناف، وبنصبه على أنها للمصاحبة بمعنى مع، ويجزمه على أنها عاطفة أي: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن.

وألغز بعضهم في هذه الواو بقوله:

٨- وما حرف يليه الفعل مجزوماً مرفوعا ويُنصب بعده أيضا وكل جاءَ مسموعا

فلأجل توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة من الاسم والفعل المضارع أُعربا لتتميز تلك المعاني، ثم حُمل ما لا التباس فيه على ما فيه التباس فأجروا الإعراب فيهما مطلقاً إلا إذا وجد ما يوجب البناء فيهما.

تنبيه:

شمل كلام المصنف التغير في اللفظ وفي التقدير بعامل ملفوظ به أو مقدر، فأما التغير اللفظي فيكون في الكلمة التي آخرها حرف صحيح كزيد وهند وفاطمة، أو حرف يشبه الصحيح كظبيٍ وجروٍ وكعدوّ وصفي بتشديد آخرهما نحو: رضي الله عن عليّ، فعلي، مجرور بكسرة ظاهرة وإن كان آخره ياء لأنها ليست حرف علة في هذه الحالة.

وأما التقديري فيكون في شيئين:

الشيء الأول: المضاف لياء المتكلم نحو: غلامي، تقول: جاء غلامي، ورأيت غلامي، ومررت بغلامي، فغلامي في المثال الأول مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل- وهو هنا الميم من غلام - بحركة المناسبة وهي الكسرة، لمناسبتها الياء.

وفي الثاني: منصوب بفتحة مقدرة أيضاً على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

وفي الثالث: مجرور بكسرة مقدرة كذلك على ما ذهب إليه ابن هشام وقواه. وقال ابن مالك: إنه في حالة الجر مجرور بالكسرة الظاهرة فلا يحتاج عند وجودها إلى تقدير حركة أخرى.

وقد عُلِم مما ذكر أن تقدير الحركة في هذا الشيء للتعذر، لأنه لا يمكن وجود حركتين ظاهرتين في آن واحد على محل واحد.

الشيء الثاني:

الكلمة المعتلة الآخر بأن كان آخرها ألفاً، أو واواً بعد ضمة، أو ياءً بعد كسرة، سواء كانت فعلاً نحو: يخشى ويدعو ويتقي، أو اسماً نحو: الفتى القاضي، ثم ما كان من ذلك آخره ألفاً كان التقدير فيه للتعذر، وما كان آخره واواً أو ياءً كان التقدير فيه للثقل، لأنه يمكن تحريكهما بخلاف الألف، ولهذا تظهر الفتحة عليهما لخفتها نحو: لن يدعوَ زيد القاضي، فكل من يدعو والقاضي منصوب بفتحة ظاهرة.

هذا وقد مثل الأزهري للمعرب لفظاً أو تقديراً مع العامل الملفوظ به أو المقدر بقوله: مثال تغيير الاسم لفظاً أو تقديراً بعامل ملفوظ به: جاء زيد والفتى، ورأيت زيداً والفتى، ومررت بزيد والفتى، ومثال تغيير الفعل لفظاً أو تقديراً بعامل ملفوظ به: لن يضرب ولم يضرب ولن يخشى ولم يخش، ومثال تغيير الاسم لفظاً أو تقديراً بعامل مقدر: زيد والفتى في جواب من قال: من قام؟ وزيدا والفتى في جواب من قال: من رأيت؟ فزيد والفتى في الأول مرفوعان بفعل محذوف تقديره: قام زيد والفتى، وفي الثاني منصوبان بفعل محذوف تقديره: رأيت زيداً والفتى، ومثال تغيير الفعل لفظا أو تقديرا بعامل مقدر: حتى يقوم ويسعى زيد، فيقوم ويسعى منصوبان بعامل مقدر وهو أن المصدرية انتهى.

تنبيه آخر:

كما تكون الحركة ظاهرة ومقدرة في الإعراب، كذلك الحرف مثاله لفظاً:

جاء أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك، ومثاله تقديراً جمع المذكر السالم المضاف لياء المتكلم في حالة الرفع نحو: جاء مسلمي، فإن أصله مسلموى اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، وقلبت الضمة كسرة للمناسبة.

تنبيه آخر

لم يتعرض المصنف رحمه الله تعالى لبيان البناء، لكنه يعرف من كلامه بالمفهوم لأنه ما قبل الإعراب اصطلاحاً، فهو على القول بأنه لفظي: ما جيء به إلا لبيان مقتضى الإعراب من حركة أو حرف أو سكون أو حذف.

ونوعه رفع ونصب في اسم وفعل، وجر في اسم، وجزم في فعل..........

وعلى القول بأنه معنوي: لزوم الكلمة حالة واحدة كلزوم كم من الأسماء، ومن من الحروف، واضرب من الأفعال للسكون، وكلزوم ليت من الحروف وضرب من الأفعال وأحد عشر وأخواتها من الأسماء للفتح ما عدا اثني عشر واثنتى عشرة، فإن الكلمة الأولى منه معربة، فترفع بالألف، وتنصب وتجر بالياء. وأما الثانية وهي: عشر، فهي باقية على بنائها على الفتح.

وكلزوم (هؤلاء وأمس ونحو: حذام وسفار للكسر) وكلزوم قبلُ وبعدُ للضم إذا قطعا عن الإضافة ولم ينو لفظ ما يضاف إليهما، بل نوي معناه.

فأنواع البناء أربعة: السكون والفتح والكسر والضم، كما أن أنواع الإعراب أربعة، ولهذا قال رحمه الله تعالى: ونوعه رفع ونصب وهما: يشتركان في اسم وفعل نحو: زيد يقوم، وان زيداً لن يقوم، وجر في اسم فقط نحو: ﴿ **تَوَكَّلْتُ عَلَى اللهِ** ﴾ [سورة هود: آية ٥٦]، وفوضت أمري إليه، وجزم في فعل فقط نحوه: ﴿ **لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ** ﴾ [سورة الإخلاص : الآيتان ٣، ٤]. وانما اختص الاسم بالجر والفعل بالسكون للتعادل بينهما، لأن الاسم لكونه بسيطاً خفيف، والجر لكونه حركة ثقيل، والفعل لكون مدلوله مركباً من الحدث والزمان ثقيل والسكون خفيف، وقيل إنما والأصل رفع بضم.........اختص الاسم بالجر لأنه قد يكون بالإضافة، وهي من خواص الأسماء، والفعل بالجزم لأنه قد ينفى بلم مثلاً، والنفي صحيح في الحدث الذي هو مدلول الفعل دون الذات التي هي مدلول الاسم لأن الذات لا تنفى.

واعلم أن لهذه الأنواع الأربعة علامات أصولاً وعلامات فروعاً، **فأما العلامات** الأصول فهي أربعة: الضمة والفتحة والكسرة والسكون على عدد **أنواع الإعراب**، وكل واحدة منها علامة على نوع، وقد أشار إلى ذلك فقال: **والأصل رفع بضم** يعني: أن الأصل في النوع الأول من أنواع الإعراب وهو الرفع أن تكون **الضمة علامة** عليه، وذلك في أربعة مواضع:

الأول: الاسم المفرد مذكراً كان نحو: قام زيد، وقعد الفتى، وهلك القاضي، فكل من قام وقعد وهلك فعل ماض، وكل من زيد والفتى والقاضي فاعل للفعل المذكور قبله، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في زيد، ومقدرة في الفتى للتعذر وفي القاضي للاستثقال. أو مؤنثاً نحو: جاءت هند وحبلى.

الثاني: جمع التكسير وضابطه ما تغير فيه بناء مفرده وذلك ستة أقسام: الأول: التغير بالزيادة على المفرد من غير تغير شكل نحو: صِنو وصنوان. ثانيها: ما تغير بالنقص فقط نحو: تخمة وتخم. ثالثها: التغير بتبدل الشكل فقط نحو: أسدٍ وأُسْدٍ رابعها: التغير بالزيادة مع تبدل الشكل نحو: رجل ورجال.

خامسها: التغير بالنقص مع تبدل الشكل نحو: رسول ورسل.

سادسها: التغير بالزيادة والنقص وتغير الشكل نحو: غلام غِلمان.

الموضوع الثالث: ما جمع بألف وتاء مزيدتين نحو: جاءت هندات مسلمات حبليات، ودخلت حمامات.

الموضوع الرابع: الفعل المضارع الذي لم يتصل به نون الإناث، ولم تباشره نون توكيد، ولم يكن من الأفعال الخمسة الآتي بيانا، وهذا معنى قولهم:

يعرب المضارع بالحركات بشرط أن لا يتصل به شيء يوجب بناءه أو ينقل إعرابه.

مثال المضارع السالم من ذلك: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا** ﴾ [سورة الزمر: آية ٥٣]، ﴿ **وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ** ﴾ [سورة الشورى: آية ٢٥] ﴿ **وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ** ﴾ [سورة الرعد: آية ٣٧]. ويرضى عمن تاب، فكل من هذه الأفعال مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في الفعل الأول، ومقدرة في الثلاثة بعده.

ونصب بفتح. وجر بكسر.......

وإن الأصل في النوع الثاني: نصب بفتح وذلك في ثلاثة مواضع:

في الاسم المفرد نحو: رأيت زيداً والفتى وغلامي.

وفي جمع التكسير نحو: رأيت الرجال والعذارى.

وفي الفعل المضارع بشرطه المذكور نحو: لن يضرب، ولن يخشى.

وإن الأصل في النوع الثالث جر بكسر وذلك في ثلاثة مواضع أيضاً:

في الاسم المفرد المنصرف نحو: مررت برجل وفتى وقاض.

وفي جمع التكسير المنصرف نحو: رضي الله عن رجال قيام على أقدامهم في المساجد.

وفي جمع المؤنث السالم ولا يكون إلا منصرفاً، والمراد منه ما جمع بألف وتاء مزيدتين كما تقدم نحو: ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ﴾ [سورة الحجر: آية ٤٥] مع الحور المقصورات في القصور العاليات.

وجزم بسكون. وينوب عن الضمة واو في أب وأخ وحم وفُ.

وإن الأصل في النوع الرابع جزم بسكون وذلك في موضع واحد وهو: الفعل المضارع بشرطه السابق نحو: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[سورة الشرح: آية ١].

وأما العلامات الفروع فهي سبعة، أربعة أحرف: واو وألف وياء ونون، وحركتان فتحة عن كسرة، وكسرة عن فتحة، وحذف لنون أو حرف علة، وكل منها له مواضع ينوب فيها دون غيرها، وبعضها ينوب عن الضمة وهو الواو والألف والنون، وبعضها عن الفتحة وهو الألف والكسرة والياء وحذف النون، وبعضها عن كل من الضمة والفتحة وهو الألف كما عُلم، وبعضها ينوب عن الفتحة والكسرة وهي الياء، وبعضها عن السكون وهو حذف النون، أو حذف حرف العلة، وكل ذلك يُعلم مما سيأتي على سبيل التفصيل.

وقد أشار إلى ذلك على ترتيب ما ذُكر فقال: وينوب عن الضمة في الرفع ثلاثة أحرف:

أولها: واو في موضعين فقط: الموضع الأول: في الأسماء الستة المذكورة في قوله: في أب وهو مَنْ ولدك من الذكور ولو بواسطة نحو: قام أبوك. وأخٍ وهو مَنْ وَلَدَهُ مَنْ ولدَكَ نحو: قعد أخوك. وحَم بفتح الحاء المهملة وهو قريب الزوج نحو:

مات حموك. وفٍ بمعنى: الفم نحو قوله (صلى الله عليه وسلم) لعمه العباس: (رضي الله تعالى عنه) حين امتدحه بأبيات: " لا فُضَّ فوك".

وهن وذي........

وهن نحو :ضاع هنوك، والهن بفتح الهاء :اسم يكنى به عن أسماء الأجناس كرجل وفرس، وقيل :عما يستقبح التصريح به، وقيل :وعن الفرج الخاصة، وقيل غير

ذلك قال في التسهيل :وقد تشدد نونه .

وذي بمعنى صاحب نحو :جاء ذو مال، فكل من أمثلة هذه الأسماء الستة المذكورة مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، ولكن الإعراب بالنسبة للهن لغة قليلة حكاها سيبويه، والأفصح فيه أن يعرب بحركات ظاهرة فيرفع بضمة وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة، ففي الحديث "من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا" .

وقد ذكر ابن هشام أن شروط إعراب هذه الأسماء الستة بالحروف ثلاثة أمور:

الأول: أن تكون مفردة فلو كانت مثناة أعربت إعراب المثنى، فترفع بالألف، وتجر وتنصب بالياء، تقول :جاء أبواك، ورأيت أبويك، ومررت بأبوك، ان كانت مجموعة جمع تكسير أعربت إعرابه بحركات ظاهرة على الأصل تقول :جاء آباؤك، ورأيت آباءك، ومررت بآبائك، وإن كانت مجموعة جمع سلامة أعربت إعرابه فترفع بالواو، وتجر وتنصب بالياء، تقول :جاء أبون، ورأيت أبين، ومررت بأبين .قال ابن هشام:ولا يجمع منها هذا الجمع إلا الأب والأخ والعم.

الثاني: أن تكون مكبرة فلو صغرت أعربت بحركات ظاهرة على الأصل تقول: جاء أبيك ورأيت أبيك، ومررت بأبيك .

الثالث: أن تكون مضافة لغير ياء المتكلم فلو قطعت عن الإضافة أعربت بحركات ظاهرة على الأصل تقول :جاء أب، ورأيت أبا، ومررت بأب، وإن أضيفت لياء المتكلم أعربت بحركات مقدرة على ما قبل الياء المذكورة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة نحو :أبي في الجنة، رحم الله أبي، وعفى الله عن أبي .

وفي جمع مذكر سالم، ألف في المثنى.......

والموضع الثاني: في جمع مذكر عاقل خال عن التركيب والتأنيث سالم سمي سالماً لسلامة بناء مفرده من التغير سواء كان علَماً أم صفة كجاء الزيدون المسلمون، فكل

منهما مرفوع بالواو نيابة عن الضمة بخلاف ما ليس بعلم ولا صفة لمذكر كرجل، أو كان علماً لمؤنث كزينب، أو علماً لغير عاقل كلاحق علم على فرس، أو كان فيه تركيب مزجي كمعديكرب أو فيه تاء التأنيث كطلحة وحمزة فلا يجمع شيء من ذلك هذا الجمع، نعم ألحق بهذا الجمع أشياء فأعربت إعرابه وإن لم توجد فيها شروطه، منها: عشرون وبابه إلى تسعين، وأهلون وبنون وأولو وعِلِّيون وعالَمُون ووابِلُون وأَرَضُون، وسِنُون وبابه كعِضِين وعزين من كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ألا ترى أن سَنَةً أصلها سَنَو أو سَنَهةً بهاء بدليل جمعها على سنوات أو سنهات، قال تعالى: ﴿ **جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ**﴾ [سورة الحجر: آية ٩١] ﴿ **عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ**﴾ [سورة المعارج: آية ٣٧].

وثاني الحروف التي تنوب عن الضمة ألف فتكون علامة على الرفع نيابة عن الضمة في المثنى خاصة، قال الأشموني رحمه الله تعالى: والمثنى اسم ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف. فخرج بالقيد الأول نحو: العَمْرَين في عمر وعمرو، وبالثاني نحو: العُمَرين في أبي بكر وعمر.

وبالثالث: كلا وكلتا واثنان واثنتان وثنتان إذ لم يسمع كل وكلت ولا اثن واثنة ولا ثنت فهذه الخرجات ملحقات بالمثنى في إعرابه وليست منه انتهى. لكن يشترط في كلا وكلتا أن يضافا إلى ضمير تقول: جاءني الرجلان كلاهما، وجاءتني المرأتان كلتاهما فكل من الرجلين وكلاهما والمرأتان وكلتاهما مرفوع بالألف نيابة عن الضمة، فإن أضيفا إلى ظاهر أعربا بحركات مقدرة على الآخر نحو: جاءني كلا الرجلين، وكلتا المرأتين، قال تعالى: ﴿ **كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا** ﴾ [سورة الكهف: آية ٣٣].

ونون في الأفعال الخمسة.....

وثالث الحروف النائبة عن الضمة نون، فتكون علامة على الرفع نيابة عن الضمة في موضع واحد وهو قوله: في الأفعال الخمسة ويقال لها أيضاً: **الأمثلة الخمسة والأوزان الخمسة**، وضابطها: كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين، **أو واو الجماعة، أو ياء** المؤنثة المخاطبة نحو: يفعلان بالمثناة التحتية، وتفعلان **بالمثناة الفوقية، ويفعلون بالياء** التحتية، وتفعلون بالتاء الفوقية، وتفعلين بالمثناة الفوقية لا غير، **لأنه خطاب مع المفردة** المؤنثة، قال الله تعالى: ﴿ **يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ**﴾ [سورة الأعراف: آية ٢٢].

﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [سورة البقرة: آية ٤٤]. فكل من هذه الأمثلة ونحوها مرفوع وعلامة رفعه النون نيابة عن الضمة، لأنه من الأفعال الخمسة.

وعن الفتحة ألف في أب وأخوته، وياء في المثنى والجمع........

ولما فرغ رحمه الله تعالى من ذكر ما ينوب عن الضمة شرع في ذكر ما ينوب عن الفتحة فقال: وينوب عن الفتحة في النصب أربعة أشياء وهي: الألف، والياء، والكسرة، وحذف النون. وكل منها له مواضع تختص به وقد ذكرها على هذا الترتيب.

فأولها: ألف فيكون علامة النصب نيابة عن الفتحة في موضع واحد وهو الأسماء الستة المشار إليها بقوله: في أب وأخوته المتقدمة بشروطها السابقة نحو: رأيت أباك وأخاك، وحماك، وفاك، وهناك، وذا مال، ففي التنـزيل المكرم: ﴿ قَالُوا يَا أَبَانَا﴾ [سورة يوسف: آية ١١] ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ مِن رَّحْمَتِنَا أَخَاهُ هَارُونَ﴾ [سورة مريم: آية ٥٣] ﴿ وَذَا النُّونِ ﴾ [سورة الأنبياء: آية ٨٧] فكل مما ذكر ونحوه منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة، لأنه من الأسماء الستة.

وثانيها: ياء بمثناة تحتية، فتكون علامة على النصب نيابة عن الفتحة في موضعين هما قوله: في المثنى وما ألحق به، والجمع أي: جمع المذكر السالم وما ألحق به.

قال الشيخ خالد: إذا ذكر الجمع مع المثنى انصرف إلى جمع المذكر السالم لأنه أخوه في الإعراب بالحروف انتهى.

مثال المثنى وما ألحق به قوله تعالى: ﴿ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [سورة هود: آية ٤٠] بتنوين كل على قراءة حفص، فزوجين مفعول لقوله احمل، واثنين توكيد لزوجين وكل منهما منصوب، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة، ومثال الجمع وما ألحق به قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [سورة النساء: آية ١٤٥] ﴿ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللهُ لَهُمْ﴾ [سورة التوبة: آية ٨٠] فكل من المنافقين وسبعين منصوب بالياء نيابة عن الفتحة.

وكسرة في جمع مؤنث سالم.........

وثالثها: كسرة فتكون علامة على النصب نيابة عن الفتحة في موضع واحد وهو ما ذكره بقوله: في جمع مؤنث سالم، حملوا نصبه على جره كما فعلوا بأصله أعني: جمع المذكر السالم ليلتحق الفرع بالأصل، والمراد هنا: ما تحققت جمعيته بألف وتاء

مزيدتين، فشمل ما مفرده مؤنث في اللفظ فقط كطلحة وطلحات، أو في المعنى فقط كهند وهندات، أو فيهما كفاطمة وفاطمات، أو مذكر كاصطبل واصطبلات، أو مختوم بألف التأنيث المقصورة كحبلى وحبليات، أو الممدودة كصحراء وصحراوات، وما سَلمت فيه بنية واحده كضخْمة وضخْمات بسكون الخاء المعجمة فيهما، وما تغيرت فيه كسجدة بسكون الجيم وسَجَدات بفتحهما. قال تعالى: ﴿وَخَلَقَ اللهُ السَّمَاوَاتِ﴾ [سورة الجاثية: آية ٢٢] ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [سورة الأحزاب: آية ٣٥]. الآية فكل من ذلك منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة، وقُيدت الألف والتاء بالزيادة ليخرج نحو: بيت وأبيات، وميت وأموات، لأن التاء فيهما أصلية فينصبان بالفتحة على الأصل، قال تعالى: ﴿ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا﴾، [سورة البقرة: آية ٢٨]. ونقول: سكنت أبياتاً، ونحو: قضاة وغزاة، لأن الألف فيهما أصلية لكونها منقلبة عن أصل، لأن أصلهما قُضية وغُزوَة بضم أول كل منهما ثم فتحتين فالأول مأخوذ من قضيت، والثاني من غزوت، فلمّا تحرك كل من الواو والياء، وانفتح ما قبلها قُلبت ألفاً، فتقول: هجرت قضاةً، وصحبت غزاةً، بنصب كل من قضاة وغزاة على المفعولية بفتحة ظاهرة على الأصل.

تنبيه:

مما ألحق بهذا الجمع في الإعراب أولات بمعنى: صاحبات، لأنه اسم جمع لا واحد له من لفظه، قال تعالى: ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُوْلَاتِ حَمْلٍ﴾ [سورة الطلاق: آية ٦]، وكذا ما جعل من هذا الجمع علما على مفرد كعرفات، لأنها علم على بقعة، وهي محل وقوف الحج الذي هو أعظم أركانه، وأذرعات فإنها علم على قرية بالشام، فيعرب هذا الإعراب على اللغة الفصحى، ومن العرب من يمنعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة، ومنهم من يعربه إعراب ما لا ينصرف فينصبه ويجره بالفتحة من غير تنوين، وإذا وقف عليه قلبت التاء هاء وقد روى بالوجوه الثلاثة قوله:

٩- تنوّرتها من أذرعات وأهلها ... بيَثْربَ أَدنى دارهـا نظرٌ عالي

وحذف نون في الأفعال الخمسة، وعن الكسرة ياء في أب وتاليه......

ورابعها: حذف نون فيكون علامة على النصب نيابة عن الفتحة في موضع واحد

وهو قوله: في الأفعال الخمسة المتقدم ذكرها مثاله قوله تعالى: ﴿ لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُوا﴾ [سورة آل عمران: آية ٩٢]. ﴿ حَتَّى يَقُولاَ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ﴾ [سورة البقرة: آية ١٠٢]. فكل هذه الأفعال الثلاثة وهي: تنالوا وتنفقوا ويقولا، منصوب وعلامة نصبه حذف النون ولما فرغ من ذكر ما ينوب عن الفتحة شرع في ذكر ما ينوب عن الكسرة فقال: وينوب عن الكسرة في الإعراب شيئان: الياء والفتحة، ولكل منهما مواضع تختص به فالأول منهما: ياء تحتية فتنوب عن الكسرة في ثلاثة مواضع: أولها: في أب وتاليه جمع تال أي: تابعيه في الذكر فيما تقدم، تقول: مررت بأبيك وأخيك وحميك وفيك وهنيك وذي مال. قال الله تعالى:..........(1)

﴿ يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ﴾ [سورة عبس: الآيتان ٣٤ –٣٥] فكل من هذه الأمثلة مجرورة بالياء نيابة عن الكسرة.

وجمع المذكر السالم، وفي المثنى.....

وثانيها: جمع المذكر السالم وما ألحق به، يعني: أن جمع المذكر السالم وما أُلحق به يُجر بالياء نيابة عن الكسرة مثاله: ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [سورة المطففين: آية ١] ﴿ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة المطففين: آية ٦].

وثالثها في المثنى وما ألحق به، مثاله قوله تعالى: ﴿ مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [سورة هود: آية ٤٠] بإضافة كل إلى زوجين في قراءة غير حفص، فزوجين مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة.

تنبيه: ما ذكر من الإعراب في الأسماء الستة والمثنى والجمع هو المشهور، ذهب بعضهم إلى إعرابها بحركات مقدرة، فتقدر الضمة على الواو في الأسماء الستة في حالة رفعها، وتقدر الفتحة على الألف في حالة نصبها، وتقدر الكسرة على الياء في حالة جرها. وتقدر الضمة على الألف في المثنى وعلى الواو في الجمع في حالة رفعهما، وتقدر الفتحة على الياء فيهما في حالة نصبهما، وتقدر الكسرة عليها أيضاً فيهما في حالة جرهما. وفي الأسماء الستة والمثنى لغة أخرى وهو لزوم الألف رفعاً ونصباً وجراً، وتقدر الحركات الثلاث عليها ومنه قوله:

---

(١) هنا سقط.

١٠-إنَّ أَباها وأَبا أباها قَدْ بلغا في المجد غايتَاها

ومنه قول أبي حنش: مكرهٌ أخاك لا بطل، فأخاك مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الألف، ومكره خبر مقدم، ولا بطل معطوف عليه، وهذا الكلام له قصة مذكورة في المطوّلات، ثم صار مثلاً يضرب لمن يُحمل على ما ليس من شأنه.

وخرّجوا على هذه اللغة قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [سورة طه: آية ٦٣]، وقوله عليه الصلاة والسلام (**لا وتران في ليلة**)[1].

وفتحة فيما لا ينصرف........

تنبيه آخر:

إذا جُعل المثنى علماً على شخص جاز في إعرابه وجهان: أحدهما: إعرابه كإعرابه قبل التسمية به. وثانيهما: يجعل، كعمران فيلزم الألف ويمنع من الصرف.

وإذا جعل الجمع علماً جاز في إعرابه خمسة أوجه:

الأول: كإعرابه الأول قبل جعله علماً.

الثاني: يجعل كغسلين في لزوم الياء، والإعراب بالحركات الظاهرة مع التنوين.

الثالث: كعربون في لزوم الواو، والإعراب بالحركات مع التنوين.

الرابع: كهارونَ في لزوم الواو، والإعراب على النون من غير تنوين لمنعه من الصرف للعلمية وشبه العجمة.

الخامس: تلزمه الواو مع فتح النون ذكره السِّيرافي، وهذه الأوجه مرتبة في الأصحيّة فكل وجه دون ما قبله.

والثاني منهما:

فتحة فتكون علامة على الخفض نيابة عن الكسرة فيما- أي: في الاسم الذي- لا ينصرف خاصة، وهو ما أشبه الفعل في علتين فرعيتين، ترجع إحداهما إلى اللفظ، والأخرى إلى المعنى، أو في علة تقوم مقام علتين، وذلك أن في الفعل فرعية عن الاسم في اللفظ وهي عند البصريين: اشتقاقه من المصدر، وعند الكوفيين: التركيب، لأن الفعل كالمركب وفرعية عنه في المعنى وهو احتياجه إلى الفاعل، والفاعل لا يكون إلا

---

(١) من حديث رواه النسائي.

اسماً، فإذا وجد في اسم علتان لفظية ومعنوية، أو علة تقوم مقام العلتين فقد أشبه الفعل، فيمتنع من الصرف- أي: التنوين- ويجر بالفتحة لأن الكسرة والتنوين لا يدخلان الفعل فكذا ما أشبهه، وبيان ذلك أن الاسم الذي فيه علة تقوم مقام العلتين نوعان:

الأول: ما كان على وزن صيغة منتهى الجموع وهو قسمان: ما كان على وزن مفاعل، وما كان على وزن مفاعيل.

وضابطه: كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان كمساجد وصوامع، أو بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كمصابيح وقناديل، وإنما استأثر هذا الجمع بالمنع من الصرف لأنه بمنـــزلة جمعين، ومعناه أن مفاعل ومفاعيل وقفت الجموع عندهما أي: لا تتجاوز الجموع وزنهما، يعني: أن الجمع الذي يكون على وزن أحدهما لا يجمع مرة ثانية بخلاف ما لم يكن على وزنهما، فإنه قد يجمع مرة أخرى أو أكثر كأكلب بوزن أفلُس، فإنه يجمع على أكاليب، ومثله أعْرب وأعارب، فلما كان كل من أكالب وأعارب ونحوه لا يجوز أن يجمع أيضاً إلى صيغة أخرى، تنـــزَّل ذلك منـــزلة جمع ثان فهو جمع واحد مُنـــزَّل منـــزلة جمعين.

الثاني: وهو قسمان أيضاً: ما كان مختوماً بألف التأنيث المقصورة فيمتنع صرف مصحوبها كيف ما وقع نكرة كان كذكرى، أو معرفة كرضوى بفتح الراء لجبل بالمدينة، أو جمعاً كجرحى، أو صفة كحبلى، وما كان بألف التأنيث الممدودة وهي ألف قبلها ألف، فتنقلب هي همزة فيمتنع صرف مصحوبها كيف ما وقع نكرة كان كصحراء، أو معرفة كزكريّاء، أو جمعاً كأصدقاء، أو صفة كحمراء، وإنَّما استأثر مصحوب ألف التأنيث بالمنع لأنه تأنيث لازم، فنـــزلوا لزومه منـــزلة تأنيث آخر .

الثاني من النوعين ما يمتنع صرفه بفرعيتين وهو قسمان أيضاً:

الأول: ما يمتنع صرفه مع العلمية وهو ستة أقسام:

أولها: ما يمتنع صرفه للعلميـــة وزيادة الألف والنون نحو: ﴿ **إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ** ﴾ [سورة النمل: آية ٣٠].

ثانيها: للعلمية والتركيب المزجي كبعلبك.

ثالثها: للعلمية والتأنيث نحو: رضي الله عن فاطمة وزينبَ وطلحةَ.

رابعها: للعلمية ووزن الفعل كشمَّر بفتح الميم المشدّدة علماً على فرس لبعض

العرب، وأحمد علماً على نبينا، ويشكر علماً على نوح عليهما الصلاة والسلام.

خامسها: للعلمية والعدل التقديري كعُمر، فإنه معدول عن عامر تقديراً خوفاً من الالتباس بالصفة.

سادسها: للعلمية والعجمة، وشرطها: أن يستعمل مصحوبها علماً في اللغة الأعجمية، وأن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، مثاله قوله تعالى: ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [سورة النساء: آية ١٦٣]، فخرج بالشرط الأول نحو: فيروزج ولجام، فإنها من أسماء الأجناس الأعجمية فيصرفان، ولو جعلا علمين على مذكر لعدم استعمالهما علمين في العجميّة.

وبالشرط الثاني نحو: نوح ولوط وشَتَر بفتح المعجمة والمثناة الفوقيّة اسم لقلعة، فإن هذه الأسماء ونحوها منصرفة لعدم زيادتها على ثلاثة أحرف.

فائدة:

جميع أسماء الأنبياء أعجميّة إلا أربعة هم:

محمد وشعيب وصالح اتفاقاً، وهود على الأصح، فهي منصرفة ويضاف إليها ثلاثة أعجمية، وهم: لوط ونوح وشيت، فهؤلاء السبعة منصرفة، وجميع أسماء الملائكة أعجمية إلا أربعة هم: رضوان ومالك ومنكر ونكير.

والقسم الثاني: ما يمتنع صرفه مع الوصفية وذلك ثلاثة أقسام: أولها: ما فيه الوصف والعدل التحقيقي كأُخَرَ مقابل آخرين، قال تعالى: ﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [سورة البقرة: آية ١٨٤] فإنه صفة معدولة عن آخَرَ بفتح الخاء، فإن قياس أفعل التفضيل (وهو الصفة الدالة على مشاركة وزيادة إذا كان مجرّدا من أل والإضافة)، وجب أن يكون مفرداً مذكراً ولو كان موصوفه مؤنثاً أو مثنى أو مجموعاً.

ثانيها: الوصف وزيادة الألف والنون، بشرط أن يكون على فَعلان بفتح أوله، وأن يكون مؤنثه على وزن فَعلى بالفتح أيضاً وذلك كسكران سكرى.

ثالثها: الوصف ووزن الفعل بشرط: أن يكون على وزن أفعل فقط، وذلك نحو: أحمر وأخضر وأبيض، ولمنع الصرف مع الوصف شروط أُخر تُعلم من المطولات وقد أشار بعضهم إلى جميع العلل المقتضية للصرف، ونظمها في بيت واحد فقال:

١١- اجَمعْ وزِنْ عادِلاً أَنِّثْ بمعرفةٍ رَكِّبْ وزِدْ عُجمةَ فالوصفُ قد كَمُلا

تنبيه: محل منع الصرف في جميع ما ذكر أن يكون الاسم خالياً من أل والإضافة، فإذا وجد أحدهما فيه وجب جره بالكسرة عملاً بالأصل، قال تعالى: ﴿ **أَنتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ** ﴾ [سورة البقرة: آية ١٨٧]، وقال تعالى: ﴿ **وَمَسَاكِنِكُمْ** ﴾ [سورة الأنبياء: آية ١٣] (فكل من المساجد ومساكنكم مجرور وعلامة جره كسرة ظاهرة، لوجود أل في الأول، والإضافة في الثاني.

وعن السكون حذف آخر المعتل.........

ولما فرغ من ذكر ما ينوب عن الكسرة شرع في ما ذكر ما ينوب عن السكون فقال: وينوب عن السكون شيء واحد وهو الحذف، ثم إن الحذف نوعان: حذف حرف العلة وحذف النون، وقد أشار إلى الأول بقوله: حذف آخر الفعل المضارع المعتل- أي: الذي آخره حرف علة- وذلك في حالة الجزم نحو: ويل لِمَن لم يخش ولم يدعُ، ولم يتّقِ فكل من هذه الأفعال مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة منه وهو الألف في الأول، والواو في الثاني، والياء في الثالث نيابة عن السكون وهذا هو المشهور. وذهب سيبويه إلى أن الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها.

ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة، فعلى هذا حرف العلة محذوف عند الجازم لا به، ومن العرب من يجري المعتل مجرى الصحيح، فيحذف الضمة المقدرة ولا يحذف حرف العلة، فيقول: لم يخشى ولم يدعو ولم يتقي بإثبات الألف والواو والياء، ومنه قول الشاعر:

١٢- إذا العجوزُ غضبتْ فطلّقِي ولا ترضّاها ولا تملّقى

وقوله:

١٣- هجوت زبّانَ ثم جِئْتَ معتذِراً من هجوِ زبّانَ لم تهجُو ولم تدعِ

وقوله:

١٤- أَلَم يأتيك والأنباءُ تنمى بما لاقت لبونُ بنى زيادِ

والأفعال الخمسة. المعرفة: مضمر.....

وعلى المذهب المشهور تُحمل هذه الأبيات ونحوها على الضرورة، وأشار رحمه الله تعالى إلى الثاني بقوله: وحذف آخر الأفعال الخمسة، والمراد به: النون في حالة الجزم

نحو: قوله تعالى: ﴿ **وَلاَ تَقْرَبُوا الزِّنَى** ﴾ [سورة الإسراء: آية ٣٢] ﴿ **وَلاَ تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ** ﴾ [سورة الأعراف: آية ١٩] فكل من هذين الفعلين مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون نيابة عن السكون، وقس على ذلك بقية الأفعال الخمسة، ولما تضمن كلامه السابق أن الاسم منصرف، وغير منصرف، وأن من علل منع الصرف كون الاسم معرفة بالعلمية، استدعى ذلك أن يذكر المعارف والنكرات هنا، وأن ذكرها الأكثر في باب النعت فقال: المعرفة سبعة أنواع:

أولها مضمر سمي بذلك لِضِمَارِه- أي: لقلة حروفه- وهو: ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب، سواء أكان، متصلاً نحو: ضربت بضم التاء، ضربنا ضربت بفتحها ضربت بكسرها، ضربتما ضربتم ضربتن ضربت بسكونها.

وعلم..........

ضربا ضربتا ضربوا ضربن، أو منفصلاً وهو: أنا ونحن وأنَت وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتن، وهو وهي وهما وهم وهن.

وثانيها: علم (بفتحتين ومعناه لغة: العلامة، واصطلاحاً: ما عُلّق على شئ بعينه غير متناول ما أشبهه، والمراد بتعليقه عن الشيء: تخصيصه به بحيث يفهم منه عند الاطلاق، وقد قربه بعضهم بقوله): وهو ما يعيّن مسماه بلا قيد كزيد وهند علمين على شخصين، ومكة بالميم أو الباء: الموحّدة علماً على البلد المشرّفة، وقَرَن بفتح القاف والراء علماً لقبيلة، ولاحق لفرس، وشَذْقَم لجمل، وهيْلَةٍ لشاة، وواشق لكلب، والسَكْب بفتح السين المهملة وسكون الكاف لفرس له ﷺ، ودُلدُل بدالين مضمومتين لبغلة له أيضا، وعُفَير ويَعفُور لحمارين له أيضاً، والقَصْواء لناقة له أيضا عليه الصلاة والسلام، وينقسم العلم إلى اسم نحو ما ذكر من هذه الأعلام، وإلى كُنية وهي: ما صُدّر بأب أو أم، كأبي بكر وأم الخير، وإلى لقب وهو ما أشعر برفعة مسمّاه كزين العابدين، أو ذمّه كبطة وأنف الناقة.

وإذا اجتمع الاسم مع اللقب أخر عن الاسم فتقول: محمد زين العابدين، ولا ترتيب بين الكنية وغيرها من اسم ولقب، فمن تقديم الكنية على الاسم قول أعرابي:

١٥- أَقسَم باللهِ أَبو حَفصٍ عُمَرْ ... ما مَسَّها من نَقَبٍ ولا دَبَرْ

ومن تقديمِ الاسم عليها قول حسان رضي الله تعالى عنه:

١٦ - وما اهتزّ عرشُ اللهِ من أجل هالك سَمِعنا به إلا لسعدٍ أبي عَمرِو

واسم إشارة.......

وثالثها: اسم إشارة وهو ما وضع لمسمى وإشارة إليه كهذا للمفرد المذكر، وهذه للمفردة المؤنثة، وهذين لمثنى المذكر، وهاتين لمثنى المؤنث، وهؤلاء مطلقاً.

ومنادى وموصول........

ورابعها: منادى وهو المطلوب إقباله، والمراد به هنا: النكرة المقصودة كقولك: يا رجل لشخص معين، وقد تبع المصنف رحمه الله تعالى في جعله ذلك قسماً برأسه ابن مالك في شرح الكافية، لكنه اختار في التسهيل أن تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة، ونقله في شرحه عن سيبويه وذهب قوم إلى أنه معرف بأل مقدرة.

وخامسها: اسم موصول وهو ما افتقر إلى صلة بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامّيْن وإلى عائد، كالذي للمفرد المذكر، والتي للمفرد المؤنث، واللذين لمثنى المذكر، واللتين لمثنى المؤنث. والأُلى بضم الهمزة على وزن العُلا، والذين لجمع المذكر، واللاتي واللائي لجمع المؤنث.

واعلم أن هذين وهاتين من أسماء الإشارة، واللذين واللتين من الموصولات معربات لأن ذلك ملحق بالمثنى، والتثنية من خواص الأسماء فأضعفت موجب البناء، وأن باقي الأسماء من ذلك مبني.

ومعرف بلام، ومضاف لمعرفة.....

وسادسها: اسم معرف بلام فقط كالرجل والقيام، وهذا ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، وعليه فالهمزة اجتلبت للنطق بالساكن، وذهب الخليل إلى أن أل بجملتها هي المعرّفة ورجحه ابن مالك في شرحيه على التسهيل والكافية وعليه فالهمزة همزة قطع.

وسابعها: اسم مضاف لمعرفة من هذه المعارف المذكورة ما عدا المنادى المذكور لعدم تأتّي الإضافة إليه حالة ندائه، ولا بد أن تكون الإضافة محضة، ويقال لها أيضاً: معنوية وحقيقية، وهي: ما أفادت تعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة كغلام زيد، أو تخصيصا إن كان نكرة كغلام رجل، سميت محضه لأنها خالصة من تقدير الانفصال بخلاف غير المحضة، وتسمى لفظية ومجازية، لأنها ترجع إلى اللفظ لكونها تفيده تخفيفاً أو تحسيناً، ولأنها في تقدير الانفصال، وهي إضافة الوصف إلى معموله

نحو: جاء ضارب زيد غداً أو الآن، فإن ضارب باق على تنكيره ولو كان مضافاً إلى معرفة، لأنه في هذه الحالة يشبه الفعل المضارع، وقد مثل لذلك ابن مالك بقوله:

١٧- كرُبَّ راجينا عظيم الأملِ مروّعُ القلبِ قليلُ الحيلِ

فقوله: راجي اسم فاعل، ومروّع اسم مفعول، وعظيم وقليل صفتان مشبهتان وكل من هذه الأربعة مضاف إلى معرفة، ومع ذلك لم يستفد تعريفا بل هو باق على تنكيره، بدليل دخول رب على ذلك لأنها لا تدخل على المعارف، وبدليل نعت النكرة به كقوله تعالى: ﴿ **هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ**﴾ [سورة المائدة: آية ٩٥].

تنبيه: قد أشار المصنف رحمه الله تعالى بالعطف بالفاء إلى أن بعض هذه المعارف أَعْرِفُ من بعضها. فأَعرفُها حينئذ أولها فالثاني فالثالث إلى آخره.

نعم استثنى سيبويه من الثاني الذي هو العلم اسم الله تعالى فجعله أعرف المعارف مطلقاً، وحُكي أنّه رُؤي في المنام بعد موته فقيل له: ما فعل الله بك؟ فقال: خيرا كثيرا لجعلي اسمه الكريم أعرف المعارف.

وأشار أيضاً بعطف المنادى بالواو إلى أنه في رتبة اسم الإشارة ويؤيده ما تقدم عن ابن مالك أنه معرف بالإشارة إليه والمواجهة، وإذا عرفت أن المعارف هي هذه السبعة فقط فحينئذ النكرة غيرُها من باقي الأسماء إذ لا واسطة بينهما على الأصح.

النكرة غيرها........

وهذا التعريف في قوة ذكرها بالعدّ، وعرفها بعضهم بالحد فقال:

النكرة علامتها قبول أل المؤثرة، أو ما هو بمعناه......

النكرة كل اسم شائع في جنس موجود في الخارج كرجل وشجر، أو في جنس مقدر وجوده كشمس وقمر ثم إن المصنف رحمه الله تعالى قرب معرفتها للمبتدئ حيث ذكر لها تعريفاً بالخاصة وهي العلامة لسهولة معرفتها فقال: علامتها الدالة عليها قبول دخول أل في أول جزئيّاتها المؤثرة في التعريف كما ذكر من : رجل وشجر وشمس وقمر، فإن أل لو دخلت على هذه الأسماء ونحوها لأثّرت في ذلك تعريفا يعنى صار الاسم النكرة معرفة، بسبب دخول أل عليه، والمراد بقوله: أو ما هو بمعناه أن الاسم إذا لم يقبل أل المؤثرة لكنه بمعنى اسم آخر يقلبها، فإنه نكرة نحو: ذى وَمَنْ وما، في نحو قولك: مررت بذي مال، ونظرت إلى مَنْ معجب لك، وركبت على ما معجب

لك، فذو ومَنْ وما نكرات وإن كانت لا تقبل أل المذكورة لكنها واقعة موقع ما يقبلها وهو صاحب وإنسان وشيء فإن كلاً من هذه الثلاثة يقبل أل تقول: الصاحب والإنسان والشيء، واعلم أنَّ مَنْ وما فيما ذكر نكرة موصوفة لكن مَنْ للعاقل وما لغيره.

فائدة: قال الأزهري: أنكر النكرات شيء ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نامٍ ثم حيوان ثم إنسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل، فهذه عشرة يقابل كل منها ما هو في مرتبته.

وخرج بالمؤثرة غيرها فإنها لا تفيد تعريفاً وذلك نحو: الحارث والنعمان والعباس، فإنها معارف بدون أل بل بالعلمية تقول: حارث ونعمان وعباس، وإنما دخلت عليها أل في حال العلميّة للَمح الأصل بها وهو التنكير.

الأفعال......

ولما فرغ رحمه الله تعالى من تقسيم الأسماء إلى ما تقدم شرع في مبحث الأفعال من بيان أقسامها وأحكامها فقال: الأفعال- أي: الاصطلاحية- وهي: جمع فعل وتقدم معناه لغة واصطلاحاً من حيث هو والمقصود هنا معرفة أحكامها واعلم أنه قد اختلف في عددها فعند الكوفيين والأخفش أن الفعل تحته نوعان: ماض ومضارع، وأسقطوا الأمر بناء على أن أصله مضارع مجزوم بلام الأمر تقديراً، فأصل اضربْ مثلاً عندهم لتضربْ، حُذفت اللام تخفيفاً ثم التاء خوف الالتباس بالمضارع وقفاً، ثم أتى بهمزة الوصل توصلاً للنطق بالساكن، والذي عليه جمهور البصريين وهو المذهب المشهور أن فعل الأمر قسم مستقل، ولهذا تبعهم المصنف رحمه الله تعالى فجعل الأقسام ثلاثة:

ماض مفتوح وأمر.....

أحدها: فعل ماض وله حدّ يعرف به، وعلامة تميزه، وحكم يخصّه.

فأما حده فهو: ما دلّ على حدث مقترن بزمن ماض نحو: تاب واستغفر وأما علامته فقد تقدم أنها قبول تاء التأنيث الساكنة.

وأما حكمه: فهو كما قال: مفتوح يعني: مبني على فتح آخره نحو: ضرب ودحرج وانطلق واستخرج.

وشمل كلامه: الفتح الظاهر كهذه الأمثلة المذكورة، والمقدر وهو ما كان آخره ألفاً نحو: صلى ودعا، أو اتصل به ضمير رفع متحرك نحو: آمنت بالله؛ وصدقت

رسوله، فكل من هذين الفعلين ونحوهما مبني على فتح مقدر منع ظهوره السكون العارض لكراهة توالي أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، والضمير المتصل به فاعل في محل رفع، أو اتصل به واو الجماعة نحو: ﴿ **ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ** ﴾ [سورة آل عمران: آية ١٣٥] فكل من هذين الفعلين مبني على فتح مقدرٍ منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وهي: الضمة.

وأما نحو: غزوا ورموا بفتح الزاى والميم فأصله: غزووا ورميُوا، استثقلت الضمة على كل من الواو والياء فحذفت، فالتقى ساكنان فحذف كل من الواو والياء لذلك، وبقي ما قبل الواو والياء على حاله مفتوحاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَتَوَاصَوْا بِالحق وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ** ﴾ [سورة العصر: آية ٣].

وثانيها: أمر أي: فعل أمر وله أيضاً حد وعلامة وحكم.

فأمّا حده فهو: ما دلّ على طلب حدث بصيغته في زمن الاستقبال، وقبِلَ ياء المخاطبة.

فخرج بدلالته على الطلب: الفعل الماضي والمضارع غير المقرون بلام الأمر، فان كلا منهما لا يدل على الطلب وإن كان المضارع يقبل ياء المخاطبة.

وبصيغته: المضارع المقرون بلام الأمر فإنه لم يدل على الطلب بصيغته بل بلام الأمر.

وبقبوله ياء المخاطبة: اسم الفعل كنـــزال بمعنى انـــزل، ودراك بمعنى أدرك، وأما صه بمعنى اسكت، وحيّهلا بمعنى أقبل، فإنهما يخرجان بذلك كما يخرجان أيضاً بقبولهما التنوين الذي هو من علامات الأسماء كما تقدم.

وأما علامته فقبوله نون التوكيد مخففة كانت أو مثقلة نحو: أقبلَن يا زيد.

ساكن....

وأما حكمه: فهو كما قال: ساكن يعني: مبني على السكون، أو نائبه، وهو مذهب جمهور البصريين كما تقدم، فأما ما يبنى على السكون فهو هنا كل فعل أمر صحيح الآخر، ولم يكن من الأفعال الخمسة، سواء كان السكون ظاهراً نحو: ﴿ **فَاعْبُدْ وَكُن مِّنَ الشَّاكِرِينَ** ﴾ [سورة الزمر: آية ٦٦] أو مقدّراً نحو: ﴿ **خُذِ الْعَفْوَ** ﴾ [سورة الأعراف: آية ١٩٩] ﴿ **وَقُلِ الْحَمْدُ لله** ﴾ [سورة الإسراء: آية ١١١].

قال الشيخ الحلبي: فإن السكون فيه مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل آخر الفعل بالكسر لالتقاء الساكنين، ثم قال: ومعلوم أن محل بناء اضربْ ونحوه مما هو صحيح الآخر على السكون إذا لم تباشره نون التوكيد، وإلا بُني على الفتح كاضربَنْ انتهى.

وفيه نظر إذ قولهم: فعل الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه يمنع من بنائه على الفتح، إذ ليس لنا مضارع يجزم بالفتح، فالذي يظهر حينئذ أنه في هذه الحالة يبنى على سكون مقدر، منع مَن ظهوره التقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحة لخفتها فتأمل.

وأما ما يبنى على نائب السكون وهو: حذف حرف العلة وحذف النون فنوعان:

الأول: فعل الأمر المعتل الآخر نحو: ادعُ واخش واتق الله، فكل من هذه الأفعال الثلاثة مبني على ما يجزم به مضارعه وهو: حذف حرف العلة من آخره، هذا إذا كان حرف العلة أصلياً كهذه الأفعال، أما إذا كان مبدلاً من همز كاقرأ فإنه يجوز فيه الحذف وعدمه.

والثاني: فعل الأمر الذي اتصل به ألف الاثنين كقوما، أو واو الجماعة كقوموا، أو ياء المخاطبة كقومي، فإن كُلاً من ذلك ونحوه فعل أمر مبني على ما يجزم به مضارعه وهو: حذف النون، قال تعالى: ﴿**اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ**﴾ [سورة طه: آية ٤٣] ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ**﴾ [سورة الحج: آية ٧٧]. ﴿ **يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي**﴾ [سورة آل عمران: آية ٤٣].

تتمة:

قد اختلف في هَلُمّ وهاتِ وتعالَ هل هي أفعال أو لا، فأما هلم فعند أهل الحجاز أنه اسم فعل يلزم طريقة واحدة فتقول: هَلُم يا زيد، هلم يا هند، هلم يا زيدان أو يا هندان، أو يا زيدون أو يا هندات، وبهذا جاء القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿ **وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا**﴾ [سورة الأحزاب: آية ١٨] أي: ائتوا إلينا، ﴿**قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ**﴾ [سورة الأنعام: آية ١٥٠] أي: أحضروهم بفتح الهمزة.

وعند بني تميم أنه فعل أمر فتلحقه الضمائر البارزة بحسب مَنْ يُسند إليه تقول: هلُمِّي يا هند، هلما يا زيدان، هلما يا هندان، هلموا يا زيدون، هلممْن يا هندات بفك الإدغام، وأما هلم يا زيد فإنه لا يختلف لفظه على اللغتين، وأما هات وتعال فالأصح

أنهما فعلا أمر لأنهما يدلان على الطلب، ويقبلان ياء المخاطبة، ثم اعلم أن هات مكسور التاء، أبداً إلا إذا اتصل به واو الجماعة فإنها تضم تقول: هات يا زيد أو يا هند، وهاتيا يا زيدان أو يا هندان، وهاتين يا هندات كل ذلك بكسر التاء، وتقول: هاتُوا يا رجال بضم التاء، قال تعالى: ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ [سورة النمل: آية ٦٤]. وأما تعالَ فمفتوح اللام من غير استثناء تقول: تعال يا زيد، وكذا تقول: تعالَيْ يا هند بسكون الياء بعد اللام المفتوحة، وتعاليا يا زيدان أو يا هندان، وتعالَوْا يا زيدون، وتعالَيْن يا هندات، ففي القرآن العظيم ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [سورة الأنعام: آية ١٥١] وفيه ﴿ فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ﴾ [سورة الأحزاب: آية ٢٨]، ومن ثمّ لحّنوا من قال:

١٨ – تعالِي أقاسمك الهُمومَ تعالِي

بكسر اللام في الكلمتين قاله ابن هشام.

ومضارع في أوله أحد حروف نأيت.......

وثالثها: فعل مضارع وأخّره عن قسيميه مع أنه أشرف منهما بسبب إعرابه دونهما لطول الكلام عليه بذكر النواصب والجوازم المتعلّقين به، وسمي مضارعاً لمضارعته أي: مشابهته للاسم في توارد معان عليه مفتقرة إلى الإعراب في نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، كما تقدم، وله أيضاً حد وعلامة وحكم.

فأما حده: فهو ما دل على حدث مقترن بأحد زماني الحال والاستقبال. أما علامته: فقبوله لم نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص: الآيتان ٣-٤] وأن يكون في أوله أحد حروف نأيت بمعنى: تأخرت، وأحسن منه أَنَيْتُ بمعنى: أدركت للتفاؤل الحسن، وتسمى هذه الأحرف أحرف المضارعة، والزوائد الأربع لزيادتها على أصول الفعل، وهي ما قابلت الفاء والعين واللام، ويشترط لدلالة هذه الأحرف على مضارعة ما دخلت عليه أن يدل كل منها على ما وضع له، فلا بد أن تدل النون على المتكلم ومعه غيره، أو على المعظم نفسه مثال الأول: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [سورة الفاتحة: آية ٥]، ومثال الثاني: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [سورة النحل: آية ٤٠] فالنون في نقول للعظمة، وأن تدل الألف على المتكلم وحده كقوله تعالى:

﴿ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [سورة طه: آية ٤٦]، وأن تدل الياء على الغائب نحو: ﴿ يَذْكُرُونَ

اللهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفكَّرُونَ﴾ [سورة آل عمران: آية ١٩١] وأن تدل التاء على المخاطب كقوله تعالى: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لاَ تَفْعَلُونَ﴾ [سورة الصف: آية ٢].

فخرج نحو: نرجست الدواء، إذا جعلت فيه نرجساً، ونحو: أكرمت زيداً، ونحو: يرنأت الشيب إذا خضبته باليُرَنّاء بضم المثناة التحتية وفتح الراء بعدها نون مشددة فهمزة مع المد أو القصر أي: بالحنّاء، ونحو: تعلمت الكتابة، فليست هذه الأفعال مضارعة بل هي أفعال ماضية لعدم دلالة الزوائد في أولها على ما ذكر.

وأما حكمه فنوعان: حكم باعتبار أوله وحكم باعتبار آخره.

فأما حكمه باعتبار الأول: فتارة يضم، وتارة يفتح، فإن كان ماضيه رباعّياً تعين ضم أوله نحو: دحرج يُدحرج، وأكرم يكرمُ، وإلا تعيّن الفتح نحو: ضَرب يضرب وعَلم يَعلم، وذَهب يَذهب، ودَخل يَدخل، وانطلق يَنطلق، واستخرج يَستخرج.

وأما حكمه باعتبار آخره فله ثلاث حالات:

الحالة الأولى: يبنى فيها على السكون، وهذا إذا اتصلت به نون الإناث نحو: ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾ [سورة البقرة: آية ٢٣٣] ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [سورة البقرة: آية ٢٢٨] ومنه قوله تعالى: ﴿ إِلاَّ أَن يَعْفُونَ﴾ [سورة البقرة: آية ٢٣٧] فهو مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، وهي ضمير عائد على المطلّقات، فالواو فيه أصلية لأنها لام الفعل، وقد ألغز بعضهم في هذا وفي الرجال يعفون بقوله:

١٩- وما نُونان يتفقان لفظاً   ويَختلفان تقديراً وحُكماً

الحالة الثانية: يبنى على الفتح وذلك إذا باشرته نون التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة نحو: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾ [سورة يوسف : آية ٣٢] فإذا لم تباشره كان معربا على الأصح نحو: ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ [سورة آل عمران: آية ١٨٦] ﴿ وَلاَ تَتَّبِعَانِّ﴾ [سورة يونس: آية ٨٩] ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [سورة مريم: آية ٢٦] فالواو في الأول والألف في الثاني، والياء في الثالث فاصل بين الفعل والنون، فكل من هذه الأفعال مرفوع وعلامة رفعه نون المحذوفة لكراهة توالي النونات.

مرفوع إذا جرد عن ناصب وهو: لن......

الحالة الثالثة: يكون فيها معربا، وهي ما إذا خلا عن النونين وأحواله في الإعراب ثلاث: رفع ونصب وجزم، وقد شرع فيها على هذا الترتيب بقوله: مرفوع بإجماع

النُّحاة إذا جُرِّد أي: خلا عن ناصب وإلا فهو منصوب، أي: وعن جازم كما سيأتي وإلا فهو مجزوم، فعامل الرفع فيه حينئذ أمر معنوي وهو التجرّد على الأصح، وقيل: حرف المضارعة، وقيل: غير ذلك، مثاله قوله تعالى: ﴿ **هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ** ﴾ [سورة يونس: آية ٥٦].فكل من هذه الأفعال مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، وعلامة رفع الفعل الأول ضمة مقدرة على الياء، وعلامة رفع الثاني ضمة ظاهرة، وعلامة رفع الثالث النون.

ثم بين رحمة الله تعالى الناصب الذي أجمله فقال: وهو أربعة أحرف تنصب بنفسها كما هو مذهب البصريين خلافاً للكوفيين، حيث جعلوا الناصب بنفسه عشرة، أحد الأربعة (لن) بدأ بها لأنها كما قال ابن هشام: ملازمة للنصب بخلاف البواقي وختم بأن لطول الكلام عليها. ولن حرف بسيط على وضعها الأصلي عند سيبويه والجمهور، وقيل: أصلها لا فأُبدلت الألف نوناً، وقيل: لا أن فتكون مركبة من لا النافية نظراً لمعناها ومن أن المصدرية نظراً لعملها، فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للساكنين مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ **لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ** ﴾ [سورة آل عمران: آية ٩١] ﴿ **لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ** ﴾ [سورة الممتحنة: آية ٣] وإعرابه: لن حرف نفي ونصب واستقبال، والفعل بعده منصوب وعلامة نصبه حذف النون (في الأول، وفتحة ظاهرة في الثاني)، ولا تقتضي لن تأبيد النفي خلافاً للزمخشري في أنموذجه فإنها لو كانت للتأبيد لزم عليه التناقض بذكر اليوم في آية :﴿ **فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا** ﴾ [سورة مريم: آية ٢٦]، ولم تجتمع مع ما هو لانتهاء الغاية في نحو: ﴿ **فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي** ﴾ [سورة يوسف: آية ٨٠]، وأما التأبيد في ﴿ **لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا** ﴾ [سورة الحج: آية ٧٣]. فليس من مقتضيات لن بل لأمر خارج عن ذلك، وهو الدليل القطعي على أنه لا خالق غيره تعالى: ﴿ **هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ** ﴾ [سورة فاطر: آية ٣]، ولا تقتضي تأكيده أيضاً خلافاً له أيضاً في كشافه. فقولك: لن أقوم يحتمل لأن تريد وإذن لا أقوم أبداً، وأن تريد لا أقوم في بعض الأزمنة المستقبلة، فهو مساو حينئذ لقولك لا أقوم في عدم التأبيد والتأكيد إذا علمت ذلك، فاعلم أن قوله تعالى: ﴿**لن تراني**﴾ لا ينفي وقوع رؤيته تعالى في الآخرة كما نطقت به السنة المطهرة، وانعقد عليه الإجماع، وهو المذهب الحق القويم متعنا الله تعالى بالنظر لوجهه الكريم.

وثانيها: إذن وهي عند سيبويه حرف جواب وجزاء، وقد تتمحض للجواب في نحو قولك: إذن أظنك صادقاً، لمن قال لك: إني أحبك، إذ لا مجازاة هنا، ويشترط لإعمالها النصب ثلاثة أمور:

أحدها: أن تصدر في أول الجواب، فإن وقعت حشواً أهملت بأن يكون ما بعدها خبراً عمَّا قبلها نحو: أني إذا أكرمك، أو تكون هي جواباً لشرط قبلها نحو: إن تأتني إذاً أكرمك، أو جواباً لقسم قبلها نحو: والله إذاً لا أخرج فإن سبقها واو أو فاء جاز الرفع وهو الغالب، وبه قرأ السبعة: ﴿ وَإِذن لاَّ يَلْبَثُونَ خِلافَكَ﴾ [سورة الإسراء: آية ٧٦]، والنصب وبه قُرئ شاذاً في هذين الفعلين.

ثانيها: أن يكون المضارع بعدها مستقبلاً فيجب الرفع في نحو: إذن تصدق، جواباً لمن قال: إني أحبك.

ثالثها: أن يتصل بها المضارع، نعم يفتقر الفصل بالقسم نحو: إذن والله أكرمَك، بالنصب مع وجود الفصل بالقسم لأنه زائد مؤكد، فلم يمنع الفصل به من النصب بخلاف غيره، ولو ظرفاً أو عديلة فإنه جزء من الجملة فلم يقو إذن معه على العمل فيما بعدها، قاله الأزهري.

وكي ظاهرة............

وثالثها: كي، قال ابن هشام: وإنما تكون ناصبة بنفسها إذا كانت بمنــزلة أن المصدرية، وإنّما تكون كذلك إذا دخلت عليها اللام لفظاً كقوله تعالى: ﴿ لِكَيْلاَ تَأْسَوْا﴾ [سورة الحديد: آية ٢٣] ﴿ لِكَيْلاَ يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ [سورة الأحزاب: آية ٣٧]، أو تقديراً: كجئتك كي تكرمني إذا قَدَّرْتَ أن الأصل لكي، وأنّكَ حذفت اللام استغناء عنها بنيّتها، فإن لم تقدّر اللام كانت كي حرف جر بمنــزلة اللام في الدلالة على التعليل.

ثم إن هذه الأحرف الثلاثة لا تَنصُب المضارع إلا حالة كونها ظاهرة كما في الأمثلة المذكورة.

وأن كذا ومضمرة............

وأما الرابع فهو: أن المصدرية لكونها أم الباب فإنّها تنصبُه كذا- أي: ظاهرة- كالأحرف المذكورة نحو: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [سورة البقرة: آية ١٨٤]، وكذا

تنصبه أيضا مضمرة أي: مقدرة جوازاً أو وجوباً بعد حرف مما يأتي، فجوازاً في مسائل منها: أن تقع بعد حرف عطف مسبوق باسم خالص من تقديره بالفعل كقوله سبحانه: **﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ﴾** [سورة الشورى: آية ٥١] في قراءة من قرأ من السبعة بنصب يرسل، والتقدير: أو أنْ يُرسل، وأن والفعل معطوف على وحياً أي: وحياً أو إرسالاً ومن ذلك قول الشاعر:

٢٠- ولُبْسُ عباءة وتَقَرَّ عيني أَحبُّ إليّ من لُبْسِ الشُّفوف

فتقرّ منصوب بأنّ مضمرة جوازاً، وهي والفعل في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس، والتقدير: ولبس عباءة وقرّة عيني وليس بالواو العاطفة على قوله قبله:

٢١- لَبيتٌ تخفقُ الأرواحُ فيه أحبُّ إليّ من قصرٍ منيف

وهذا الشعر لامرأة هجرها بعلُها، فذكرت أن قرّة عينها بقربانه لها، ولو مع ضيق العيش خير مما هي فيه، ولو كان قصراً عالياً ولباساً وافياً.

بعد اللام.....

ومنها: أنْ تقع بعد اللام إذا كانت لام الجر كقوله تعالى: **﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾** [سورة الفتح: الآيتان ١-٢] **﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾** [سورة القصص: آية ٨] **﴿ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾** [سورة الأحزاب: آية٣٣] فالفعل في هذه الأمثلة منصوب بأن مضمرة جوازاً لأنها لو ظهرت في مثل هذا من الكلام لجاز، وكذا تكون مضمرة بعد كي الجارة جوازاً، كما قاله ابن هشام.

فلو ظهرت أن بعد كي جاز أن تكون الجارة، وأن تكون المصدرية، فتكون أن بعدها بدلاً منها أو توكيداً لها، قاله الحلبي.

ومحل جواز إضمار أن بعد اللام ما لم ينف الفعل بعدها بلا، فإن نفي بها وجب الإظهار نحو قوله تعالى: **﴿ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾** [سورة النساء: آية ١٦٥]. **﴿ لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾** [سورة الحديد: آية ٢٩]، ووجوبا في خمسة أحوال:

أحدها: أن تقع بعد لام الجحود، ويمكن شمول كلام المصنف لها أيضا وسميت

بذلك لأن شرطها أن يكون قبلها كون منفي، والنفي جحود نحو قوله تعالى: ﴿ **وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ** ﴾ [سورة الأنفال: آية ٣٣]، وقوله تعالى: ﴿ **لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ** ﴾ [سورة النساء: آية ١٣٧]، فالفعل فيما ذكر منصوب بأن مضمرة لزوماً بعد لام الجحود، فأحوال أن بعد اللام ثلاثة: وجوب الإضمار، ووجوب الإظهار، وجوازهما.

وحتى ....

وثانيها: بعد حتى الجارة ولها حينئذ معنيان: فتارة تكون بمعنى كي إذا كان ما قبلها علة لما بعدها، نحو: أسلم حتى تدخل الجنة، وتب إلى الله حتى يغفر لك، وتارة تكون بمعنى إلى إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها، نحو: لأسيرن حتى أدخل مكة، وقد يحتمل المعنيين نحو قوله تعالى: ﴿ **فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللهِ** ﴾ [سورة الحجرات: آية ٩] ويشترط لكون الفعل بعدها منصوباً أن يكون مستقبلاً بالنسبة لما قبلها سواء كان مستقبلاً إلى زمن التكلم أيضاً أو لا. فالأول: نحو ﴿ **لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى** ﴾ [سورة طه: آية ٩١] فإن رجوع موسى على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام كان مستقبلاً إلى الأمرين جميعاً.

والثاني: نحو: ﴿ **وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ** ﴾ [سورة البقرة: آية ٢١٤] لأن قول الرسول وإن كان ماضياً بالنسبة إلى زمن الإخبار إلاّ أنه مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم، فالفعل في هذه الأمثلة كلها منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد حتى، وإنما لم تكن هي الناصبة بنفسها لأنها قد عملت الجر في الأسماء، نحو: ﴿ **حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ** ﴾ [سورة القدر: آية ٥] ﴿ **حَتَّى حِينٍ** ﴾ [سورة يوسف: آية ٣٥].

فلو عملت النصب في الأفعال لزم أن يكون لنا عامل واحد يعمل تارة في الأسماء وتارة في الأفعال، وهذا لا نظير له في العربية، قاله ابن هشام، نعم قد يوجد ذلك لكن صورة لا حقيقة كما تقدم في تقسيم الحروف، فإن لم يوجد الشرط المذكور كأن كان زمن الفعل الحال فقط لا الاستقبال، كان الفعل مرفوعاً سواء كان الحال تحقيقاً أو تقديراً.

فالأول نحو: مرض زيد حتى لا يرجونه، فلا يرجونه حال لأنه في قوة قولك: فهو الآن لا يرجى، ونحو قولك: سرت حتى أدخل إذا قلت ذلك في حالة الدخول.

والثاني: كهذا المثال إذا قلت ذلك بعد السير والدخول، ولكنك أردت حكاية الحال، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [سورة البقرة: آية ٢١٤] بالرفع في قراءة نافع لأن الزلزال والقول قد انقضيا قبل زمن التكلم، أي: قبل نزول الآية وإخبارنا بذلك، ومثل هذه الآية فيما ذكر ما رُوي عن أنس رضي الله تعالى عنه قال: كان رسول الله ﷺ يفطر من الشهر حتى نظن أن لا يصوم منه، ويصوم حتى نظن أن لا يفطر منه شيئا" ذكره في المواهب.

قال شيخنا رحمه الله تعالى: يجوز في نظن نصبه بأن مضمرة بعد حتى، ورفعه على أنه حكاية حال ماضية.

وقال ابن حجر العسقلاني في فتح الباري: يجوز أن يقرأ نظن بنون الجمع وبالتحتانية على البناء للمفعول ويجوز بالمثناة على المخاطب انتهى.

ففي يظن حينئذ ستة أوجه.

وأو......

وثالثها بعد أو العاطفة، وتكون بمعنى إلى، أو كي التعليلية، أو إلا الاستثنائية، فتكون بمعنى إلى في نحو قول الشاعر:

٢٢- لأستسهلنَّ الصعبَ أو أدركَ المنى فما انقادت الآمال إلاّ لصابر

وبمعنى كي في نحو: لأرضينّ الله أو يغفر لي، وبمعنى إلاّ في نحو: لأقتلن الكافرَ أو يسلمَ، ويصلح لهذه المعاني الثلاثة، نحو قولك: لألزمنك أو تقضيني حقي، فالفعل في هذه الأمثلة منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد أو.

وفاء السببية وواو المعية المجاب بها طلب أو نفي...

ورابعها بعد فاء السببية أي: الفاء العاطفة المفيدة لسببية ما قبلها لما بعدها.

وخامسها بعد واو المعية، أي: الواو العاطفة المفيدة لمعية، أي: مصاحبة ما قبلها لما بعدها في زمان واحد.

وقوله: المجاب بها طلب أو نفي نعت سببي للفاء والواو، وطلب أو نفي مرفوعان على النيابة للفاعل، والنعت قيد لمنعوته.

والمعنى: أن الفعل لا ينصب بأن مضمرة بعد الفاء أو الواو المذكورتين إلا إذا كان كل منهما واقعاً في جواب طلب، أو نفي محض، فقد أوصل بعضهم ما يقعان في

جوابه إلى تسعة أشياء ونظمها في قوله:

٢٣- مُرْوانه وَادعُ وسلْ واعرضْ لحضهم تمنَّ وارجُ كذاك النفي قد كَمُلا

وظاهر عند التأمل أن عبارة المصنف رحمه الله تعالى شاملة لهذه التسعة لأن مساعد النفي داخل تحت الطلب ولنمثل لها على ترتيب البيت.

فمثال جواب الأمر: أقبل فأحسن إليك، أو وأحسنَ إليك.

ومثال جواب النهي: لا تعصَ الله فيغضبَ، أو ويغضبَ، ومنه قوله:

٢٤- لا تنهَ عن خلقٍ وتأتيَ مثلَهُ عارٌ عليك إذا فعلْتَ عظيمُ

ومثال جواب الدعاء: ربِّ وفقني فأعملَ صالحاً، أو وأعملَ صالحاً.

ومثال الاستفهام وهو طلب التفهيم: هل فكرت في أُخراك كما تفكر في دنياك فتستوي الفكر، أو وتستويَ الفكر.

ومثال العرض بسكون الراء وهو الطلب بلين ورفق: ألا تنـزل عندنا فتصيبَ خيراً، أو وتصيب خيراً.

ومثال التحضيض بحاء مهملة وضادين معجمتين وهو الطلب بحثٍّ وتأكيد: هلاّ ذكرت الله فيثيبَك، أو ويثيبَك.

ومثال التمنى وهو طلب ما لا طمع فيه لكونه محالاً كقول الشيخ:

٢٥- ألا ليتَ الشَّبابَ يعود يوماً فأخبرَهُ بما فعلَ المشيب

أو وأخبره.. الخ، أو ما فيه عسر كقول الفقير: ليت لي مالاً فأحجَّ منه، أو وأحجَّ منه. ومثال الترجي وهو طلب الأمر المحبوب: لعلى أتوب إلى الله فيغفر لي أو ويغفرَ لي.

ومثال النفي وهو التاسع: لا يُقضى على زيد فيموتَ، أو ويموتَ، قال تعالى: ﴿ **لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا**﴾ [سورة فاطر: آية ٣٦] فالفعل المضارع المذكور في جميع هذه الأمثلة منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية، أو بعد واو المعيّة.

تنبيه أول:

قد تقدم تقييد النفي بالمحض- أي: الخالص من معنى الإثبات- ليخرج نحو: ألم تأتني فأحسن إليك، أو وأحسن إليك، فلا يجب النصب بل يجوز الرفع لأن هذا النفي في معنى الإثبات، لأنه استفهام تقريري. ونحو: ما زلت تأتينا فتحدثُنا أو وتحدثُنا. فيتعيّن فيه الرفع فقط، لأن نفي النفي إثبات. ونحو: ما تأتينا إلا فتحدثُنا، أو وتحدثُنا.

فيجب الرفع أيضاً، لأن النفي فيه قد انتقض بإلا قبل الفعل، بخلاف ما لو انتقض بإلا بعده، فلا يؤثر في وجوب النصب نحو: ما تأتينا فتحدثنا، أو وتحدثنا إلا في الدار.

تنبيه ثان:

إذا سقطت الفاء من جواب الطلب وقصدتَ به الجزاء فاجزمْ الفعل، قال تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [سورة الأنعام: آية ١٥١] أي: إن تأتوني أتل.

تنبيه ثالث:

وخرج بأن المصدرية أن المفسرة، وأن الزائدة، فإنهما لا ينصبان المضارع.

فالمفسرة: هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو: كتبت لفلان أن يفعل كذا، برفع يفعل إذا أردت معنى أي.

والزائدة: هي الواقعة بين القسم ولو نحو: أقسم بالله أن لو تأتيني، بالرفع بضمة مقدرة على الياء.

تنبيه رابع:

محل وجوب النصب بأن المصدرية ما لم تكن هي المخفّفة من الثقيلة وإلا وجب الرفع، وعلامة ذلك أن يتقدمها لفظ يدل على العلم نحو قوله: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [سورة المزمل: آية ٢٠] ﴿أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ﴾ [سورة طه: آية ٨٩]، فإن تقدمها ما يدل على الظن جاز النصب والرفع، وقد قُرئ بهما في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [سورة المائدة: آية ٧١].

وجازم وهو: لم ولما........

وقوله: وجازم بالجر عطف على قوله عن ناصب، والتقدير: أن الفعل المضارع مرفوع إذا خلا عن ناصب وعن جازم ثم بين الجازم بقوله: وهو قسمان: ما يجزم فعلاً، وما يجزم فعلين، فالقسم الذي يجزم فعلاً خمسة أشياء:

أولها: لم، وهو حرف نفي وجزم وقلب لأنه ينفي المضارع يعني: مدلوله، يجزمه، ويقلبه ماضياً في المعنى سواء انقطع الانتفاء نحو: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [سورة الإنسان: آية ١] أي: ثم كان، أو لم ينقطع بل استمر ودام نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [سورة

الإخلاص: الآيتان ٣-٤].

وثانيها: لما، وهي عند الأكثر مركبة من لم الجازمة وما الزائدة، وقيل: بسيطة، وهي أخت لم لمشاركتها لها في أربعة أمور، وإن خالفتها في أربعة أخرى.

فأما الأربعة التي تشاركها فيها فهي: الحرفية، والاختصاص بالمضارع، وجزمه، وقلبه ماضياً في المعنى.

وأما الأربعة التي تخالفها فيها: فأحدها: أن المنفي بلما مستمر النفي إلى زمن الحال بخلاف المنفي بلم، فإنه قد يستمر إلى ذلك وقد لا يستمر كما تقدم، ومن ثم امتنع أن يقال: لمّا يقم زيد ثم قام.

الثاني: إن لمّا تُؤذن كثيراً بتوقع ثبوت ما بعدها نحو: **﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾** [سورة ص: آية ٨]. أي: إلى الآن ما ذاقوه وسوف يذوقونه، **﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾** [سورة الحجرات: آية ١٤] أي: إلى الآن ما دخل في قلوبكم، وسوف يدخل، ومن ثم امتنع أن يقال لما يجتمع النقيضان لاستحالة اجتماعهما دائماً.

الثالث: أن الفعل يحذف بعدها فتقول لِمنَ قال لك: هل دخلت البلد؟: قاربتها ولما، فحذفت الفعل المجزوم بعدها والتقدير: ولما أدخلها، ولا يجوز ذلك في لم.

الرابع: أنها لا تقترن بحرف الشرط فلا يقال: إن لما، ويجوز ذلك في لم قال تعالى: **﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا﴾** [سورة البقرة: آية ٢٧٩].

وخرج بلمّا التي هي أخت لمّا الحينية، ويقال لها أيضاً لمّا الرابطة وهي: حرف وجود لوجود على الأصح، وقيل: إنها ظرف بمعنى حين، أو بمعنى إذ. ولما الإيجابية أيضاً، وهي التي بمعنى: إلا، فإن الأولى تدخل على الماضي دون المضارع نحو: لما جئتني أكرمتك، ومنه قوله تعالى: **﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ﴾** [سورة سبأ: آية ١٤]، والثانية تدخل عليه أيضاً نحو: أقسمت بالله عليك لمّا فعلت كذا، أي: إلا فعلت كذا، يعني: لا أطلب منك إلا فعل كذا، وعلى الجملة الاسمية أيضاً نحو قوله تعالى: **﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾** [سورة الطارق: آية ٤] في قراءة من شدد لما من القرّاء السبعة.

تنبيه:

قد تلحق لم ولما همزة الاستفهام التقريري، وهو حمل المخاطب على الإقرار بما بعد النفي، ولا يجاب فيه إلا ببلى، نحو قوله تعالى: **﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾** [سورة

الشرح: آية ١] ونحو قولك لولدك: ألمّا أربك صغيراً، أو الاستفهام الحقيقي كقولك لمن قال لك لم أفعل كذا: ألم تفعله؟ أو ألمّا تفعله؟ أي: أحق انتفاء فعلك له فيجاب فيه بنعم أو ببلى.

ولا واللام للطلب.........

وثالثها: لا التي لطلب الكف.

ورابعها: اللام التي لطلب الفعل، فقوله: للطلب، حال من كل منهما، فأما لا الطلبية فهي الدالة على النهي والدعاء.

مثال الأول: ﴿ **فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا** ﴾ [سورة الإسراء: آية ٢٣] ﴿ **وَلاَ تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ** ﴾ [سورة البقرة: آية ٣٥] ﴿ **وَلاَ تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ** ﴾ [سورة الأنعام: آية ١٥٢].

ومثال الثاني: ﴿ **رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا** ﴾ [سورة البقرة: آية ٢٨٦].

وأما اللام الطلبية فهي الدالة على الأمر، أو الدعاء أيضاً، فالأول نحو: ﴿ **لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ** ﴾ [سورة الطلاق: آية ٧]، والثاني نحو ﴿ **لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ** ﴾ [سورة الزخرف: آية ٧٧].

وخامسها: ولم يذكره المصنف رحمه الله تعالى: الطلب يعني: إذا وقع المضارع في جواب ما يدل على الطلب ولم يقترن المضارع بالفاء، ولا بالواو، وقصد به الجزاء كان مجزوماً كما تقدم التنبيه عليه، سواء كان الطلب أمراً، أو نهياً، أو استفهاماً، أو غير ذلك من أنواع الطلب المتقدم ذكرها.

مثال الأمر: ﴿ **فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا** ﴾ [سورة آل عمران: آية ٦١]، ومنه قول الشاعر:

٢٦- قفَا نَبك منْ ذكرى حَبيب ومَنــزِلِ

ومثال النهي: لا تكفر تَدخل الجَنَة.

ومثال الاستفهام: هل تأتيني أحدثك، فكل من هذه الأفعال مجزوم لوقوعه في جواب الطلب، وعلامة جزم الأول وهو: ندع حذف الواو، وفي الثاني وهو: نبك حذف الياء، وفي الثالث والرابع وهما: تدخل وأحدثك السكون، وأما بقية الأمثلة فإليك والسلام عليك.

وإن وإذ ما.........

والذي يجزم فعلين: اثنتا عشرة أداة وكلها لها صدر الكلام، وكلها مبنية إلا أيّاً، وكلها أسماء إلا إن، فهي حرف اتفاقاً، وإذ ما فهي حرف على الأصح وبدأ بقوله: وإن المعطوفة هي وما بعدها على ما تقدم من الجوازم لأنها أم الباب، وهي بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط جازم لفعلين: الأول فعل الشرط، والثاني جوابه فيجزم المضارع لفظاً نحو: ﴿ إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾ [سورة الأنفال: آية ٢٩]، والماضي محلا، ويقلب معناه للاستقبال لأن حقيقة الشرط تعليق أمر على أمر آخر، كل منهما في المستقبل نحو: إن أكرمني زيد أكرمته، فأكرم فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم بإنْ الشرطية وأكرمته جواب الشرط في محل جزم أيضاً.

وثنى بقوله :وإذ ما لقربها من إن بكونها حرفاً على ما تقدم، وهي مركبة من إذ وما نحو قول الشاعر:

٢٧- وإنك إذْما تأت ما أنتَ آمِرٌ به تُلْف مَنْ إيّاهُ تأمرُ آتيا

فإذما حرف شرط جازم، يجزم فعلين: الأول فَعل الشرط وهو: تأت، فهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء، وتُلف جواب الشرط مجزوم بحذف الياء أيضا، وجملة ما ذكر خبر إنَّ والكاف اسمها.

وما ومن...........

وثالثها: ما، وهي موضوعة للدلالة على ما لا يعقل أصالة، ثم ضمنت معنى الشرط نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [سورة البقرة: آية ١٩٧]، فما اسم شرط جازم يجزم فعلين على نسق ما سبق، وهي في محل نصب على المفعولية للفعل بعدها فهو عامل في محلها النصب، وهي عاملة في لفظه الجزم. وعلامة جزمه حذف النون، ومن خير: بيان لما، ويعلمه: جواب الشرط مجزوم بالسكون.

ورابعها: مَنْ بفتح الميم. وهي موضوعة في الأصل للدلالة على مجرد مَنْ يعقل، ثم ضمنت معنى الشرط نحو قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [سورة النساء: آية ١٢٣] فَمنْ: اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو هنا في محل رفع على الابتداء، ويعمل: فعل الشرط مجزوم بالسكون وهو وفاعله العائد على (مَنْ) في محل رفع على الخبرية على الصحيح. وقيل: الخبر جواب الشرط. وقيل: لا خبر له.

وهذه الأفعال جارية في كل اسم شرط وقع مبتدأ، وقوله: يُجز جواب الشرط مجزوم بحذف الألف.

ومهما......

وخامسها: مهما وهي بسيطة وألفها للتأنيث على وزن فَعْلى بالفتح، فحقها أن ترسم بالياء، وقيل: مركبة من ما الشرطية وما الزائدة فأصلها ماما، وأبدلوا ألف ما الأولى هاء كراهية توالي المثلين، وإنما أُبدلت هاء لمجانسة الهاء للألف، وهي في الأصل موضوعة للدلالة على ما لا يعقل، ثم ضمنت معنى الشرط نحو قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الأعراف: آية ١٣٢] فمهما: اسم شرط جازم في محل رفع على الابتداء، وفي خبره الأقوال المتقدمة، وتأت: فعل الشرط وهو مجزوم بمهما وعلامة جزمه حذف الياء، وبه: جار ومجرور متعلق بتأتنا،

ومن آية: بيان لمهما في موضع نصب على الحال من الهاء في به، ولتسحر: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد لام كي، والفاعل مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، ونا: مفعول به في محل نصب، وفما: الفاء رابطة للجواب لكونه لم يصلح لمباشرة أداة الجزم، وخصت الفاء لما فيها من معنى السببية، ومن معنى التعقيب المناسب ذلك للجزاء، وقد تخلفها إذا الفجائية، وما: نافية، ونحن اسمها إن قُدّرت حجازية وهو الراجح كما في المغني، ولك جار ومجرور متعلق بمؤمنين، ومؤمنين: في موضع نصب خبر ما، وجملة: فما نحن لك بمؤمنين: في موضع جزم جواب الشرط.

وأيّ........

والسادس: أيّ بفتح الهمزة وتشديد الياء تطلق على العاقل وعلى غيره، وإن أضيفت إلى ظرف فهي ظرف، إن زماناً فزمان، وإن مكاناً فمكان، أو لمفعول فهي كذلك، أو لمصدر فهي كذلك.

قال الأزهري: فإنها بحسب ما تضاف إليه، فهي في قولك: أيّهم يقمْ أقم معه، من باب من، وفي قولك: أيّ الدواب تركبْ أركبْ، من باب ما، وفي قولك: أيّ يوم تصم أصم، من باب متى، وفي قولك: أيّ مكان تجلس أجلس، من باب أين انتهى.

مثاله قوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءَ الْحُسْنَى﴾ [سورة الإسراء: آية ١١٠] فأي: اسم شرط جازم منصوب بـــ(تدعوا)، وما: صلة، وتدعوا: فعل الشرط وجملة فله

الأسماء: جوابه، وعُلم مما ذكر أن أيّا كما عملت في تدعوا الجزم عمل هو فيها النصب، وفي هذا ونظائره ألغز بعضهم بقوله: وأيُّ عامل يعمل فيه معموله ولا ينقطع مأموله؟.

ومتى.........

والسابع: متى وهي موضوعة للدلالة على الزمان فهي ظرف زمان ثم ضمنت معنى الشرط فلذلك بني، وهي جازمة سواء جُرّدت عن ما أو اقترنت بها مثاله قول سُحيم بن وثيل يمدح نفسه ووالده بقوله:

٢٨- أنا ابنُ جَلاَ وطلاّعُ الثّنايا   متى أضعِ العمامة تَعرِفوني

وجلا بالجيم وصف لمحذوف أي: ابن رجل جَلا، وطلاّع بتشديد اللام: عطف على جلا فهو مجرور أي: أنا ابن من يكشف الأمور الصعاب ويركبها، ومتى: اسم شرط جازم في موضع نصب على الظرفية الزمانية، وناصبه أضع، وأضع: فعل الشرط مجزوم بالسكون، وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين، وتعرفوني: جواب الشرط مجزوم بحذف نون الرفع منه، والأصل: تعرفونني بنونين الأولى نون الرفع، والثانية نون الوقاية وقد تهمل متى فيرتفع المضارع بعدها، ومنه قول سيدتنا عائشة - رضي الله تعالى عنها و عن أبويها- للنبي ﷺ حين قال: **مروا أبا بكر فليصل بالناس: إن أبا بكر رجل أسيف، وإنه متى يقومُ مقامك لا يُسمع الناس** [1].

وأيّان........

والثامن: أيَّانَ بفتح الهمزة وتشديد الياء وفتح النون وسُليم تكسرها، وهي كمتى في دلالتها على الزمان ثم ضمنت معنى الشرط فبنيت، قال ابن جني: وينبغي أن يكون أصلها: (أيَّ أوانٍ) فحذفت الهمزة مع الياء الثانية فبقى أيوان فأدغمت الواو بعد القلب ياء في الياء فهي مركبة انتهى. وكما تكون مجردة من ما تكون مقرونة بها مثاله:

٢٩- فأيّان ما تعدلْ به الريّحُ تَنــزلِ

فأيان: اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية الزمانية، وناصبه تعدل، ما زائدة، وتعدل: فعل الشرط فهو مجزوم به وعلامة جزمه السكون، والريح: فاعل، وتنــزل: جواب الشرط مجزوم بالسكون وكسرُهُ عارض للرّوي.

---

(١) رواه الإمام أحمد بن حنبل .وانظر :مسنده ٦: ٢٢٤ .

وأين وأنّى........

والتاسع: أين بفتح الهمزة وسكون الياء وفتح النون مقرونة بما، ومجردة عنها، وهى موضوعة للدلالة على المكان، فهي ظرف مكان ثم ضمنت معنى الشرط، فلذا بنيت نحو قوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [سورة النساء: آية ٧٨] فأين: اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية المكانية وناصبه تكونوا، وما صلة، وتكونوا: فعل الشرط مجزوم بحذف النون، ويدرككم: جواب الشرط مجزوم بالسكون على الكاف الأولى، وأما الثانية فهي في محل نصب على أنها مفعول به، والميم علامة الجمع، والموت فاعل.

وأنى.........

والعاشر: أنّى بفتح الهمزة والنون المشددة، وبعدها ألف في اللفظ، ولا تكون إلا مجردة عن ما، وهي مثل أين، فهي للعموم في المكان، ثم ضمنت معنى الشرط نحو قوله:

٣٠- فأصبحتَ أنَّى تأتِها تَستجرْ بها تجدْ حطباً جزلاً وناراً تأجّجا

فأنّى: اسم شرط جازم في موضع نصب على الظرفية المكانية، وناصبه تأت الذي هو فعل الشرط، فهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء، وتستجر: بدل منه بدل اشتمال، وتجد: جواب الشرط مجزوم بالسكون، وألف تأجّجا للإطلاق أو ضمير مثنى عائد للحطب والنار، أو مبدلة من تاء التأنيث العائدة للنار.

وحيثما وكيفما للشرط.......

والحادي عشر: حيثما، ولا تفارقها ما، وكفتها عن العمل أي: منعتها عن الإضافة، وهي مثل أين فهي للعموم في المكان ثم ضمنت معنى الشرط نحو:

٣١- حيثُما تَستقم يُقدّر لك الله نجاحاً في غابر الأزمان

فحيثما: اسم شرط جازم في موضع نصب على الظرفية المكانية، وناصبه تستقم، وما زائدة، وتستقم: فعل الشرط، ويُقدّر جوابه، فهما مجزومان وعلامة جزمهما السكون.

الثاني عشر: كيفما إذا كانت للشرط الجازم لا للاستفهام، وتستعمل مجردة عن

ما، ومقرونة بها، ويشترط لجزمها أن يتحد جوابها مع شرطها لفظاً ومعنىً، نحو: كيف أو كيفما تجلس أجلس، بجزم الفعلين بالسكون عند الكوفيين وقطرب، وبرفعهما عند البصريين لكونها عندهم شرطاً غير جازم، ولو عند الشرط المذكور، فعلم من ذلك أن تمثيل الأزهري لجزمها بقوله: كيفما تتوجّه تصادف خيراً، لا يجوزه بصري ولا كوفي، قاله الحلبي.

تنبيه:

زاد الآجرومي ثالث عشر بقوله: وإذا في الشعر. قال شارحه: وإنما عملت إذا وإن كانت شرطاً غير جازم حملاً على متى انتهى.

قال بعض المحققين: وإنما لم تكن جازمة في النثر لأن زمنها معين واجب الوقوع والجازم لا يكون في مثله ولذلك لا تجزم في الشعر على الصحيح إلا ندوراً أو شذوذاً وقيل: إنها جازمة مطلقاً انتهى.

وقد ذكر شيخ الإسلام في شرحه على ألفية العراقي: إن الجزم بإذا مذهب الكوفيين والأخفش ومثل لذلك بقول الشاعر:

٣٢ - وإذ تُصبْكَ مصيبةٌ فاصبرْ لها وإذا تصبْكَ خَصاصةُ فتحمل

فإذا اسم شرط جازم هنا، وهو في موضع نصب على الظرفية الزمانية وناصبة الفعل بعده وهو: تصبك في كل من الشطرين، وذلك الفعل مجزوم به لأنه فعل الشرط، والفاء في قوله: فاصبر، وفي قوله: فتحمل رابطة للجواب، وكل منهما فعل أمر مبني على السكون، وحُرّك قوله: فتحمل بالكسر لأجل الرّوي، وهو إما بالجيم بمعنى: إظهارُ الجمالَة والتعفف، أو بالحاء المهملة من الاحتمال فيكون بمعنى ما قبله، والجملة في كل من الجوابين في محل الجزم بإذا ففي البيت المذكور على ما نقله شيخ الإسلام شاهدان، وفي كلام غيره إن صدره:

استغنِ ما أغناكَ ربّك بالغنى

والله تعالى أعلم.

المرفوعات: الفاعل.......

ولما فرغ رحمه الله تعالى من مبحث الأفعال، وبيان المبني منها والمعرب، وبيان المرفوع والمنصوب والمجزوم منها، شرع في مبحث مرفوعات الأسماء، ومنصوباتها

ومخفوضاتها، مبتدئا بالأول منها لشرفها، لكونها لا تكون في الكلام إلا عمدة، فقال: المرفوعات- أي: هذه المرفوعات- وهي في كلامه تسعة: الفاعل ونائبه، والمبتدأ وخبره، واسم كان وأخواتها، واسم ما وأخواتها، واسم كاد وأخواتها، وخبر إن وأخواتها، وخبر لا النافية للجنس، وستمر بك واحداً بعد واحد على هذا الترتيب:

الأول: الفاعل قدمه على غيره حتى على المبتدأ الذي قدمه كثيرون، لأنه الأصل في المرفوعات ولأن عامله لفظي، وعامل المبتدأ معنوي، واللفظي أقوى، ولأن المبتدأ فاعل في المعنى، واعلم أنه لا يشكل على وجوب رفع الفاعل ما جاء من نصبه، ورفع المفعول عند أمن اللبس، كقولهم: خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر، برفع الجزء الأول ونصب الثاني لأنه شاذ، وهو من باب القلب، ومن مُلَحِ كلامهم.

وادعى ابن الطَّراوَة انه مقيس، وأيد بقراءة ابن كثير ﴿ **فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ**﴾ [سورة البقرة: آية ٣٧]بنصب آدم ورفع كلمات قاله بعض المحققين.

يقدمه فعل.........

والفاعل لغة: من أوجد الفعل. واصطلاحاً: هو الاسم الصريح أو المؤول به يَقْدُمُهُ بفتح أوله وسكون ثانيه أي: يُشترط عند البصريين أن يتقدم عليه فعل تام متصرفاً كان أو جامداً، وقع منه أو قام به، اشتغل به أو توقف على غيره، نحو: أتى زيد، نِعْمَ الفتى، ومات عمرو، واشترك بكر وخالد.

وخرج بتام اسم كان نحو: كان زيد عالماً.

والفاعل فيما ذكر اسم صريح، ومثال المؤول به- وهم ما اقترن بسابك- قوله تعالى ﴿ **أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا**﴾ [سورة العنكبوت: آية ٥١] أي إنزالنا ﴿ **أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ**﴾ [سورة الحديد: آية ١٦] أي: خشوع قلوبهم وقول الشاعر:

٣٣- يَسُرُّ المرءَ ما ذهب الليالي وكان ذَهابُهنَّ له ذَهابا

أي: يسرّه ذهاب الليالي.

أو شبهه

أو يتقدم عليه شبهه- أي: شبه الفعل- من اسم الفاعل نحو: ﴿**مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ**﴾ [سورة النحل: آية٦٩]، ومن أمثلة المبالغة نحو: أَضَرّاب زيد، ومن الصفة المشبهة باسم الفاعل نحو: زيد حسنٌ وجهُه، ومن اسم الفعل نحو: هيهاتَ العقيقُ، ومن الظرف

نحو: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [سورة الرعد: آية ٤٣] ومن المجرور نحو: ﴿أَفِي اللهِ شَكٌّ﴾ [سورة إبراهيم: آية ١٠] فكل من هذه الأسماء المرفوعة فاعل، والعامل فيه ما قبله من هذه المذكورات لشبهها حينئذ بالفعل، ومن ذلك أيضا اسم التفضيل نحو: ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينيه الكحلُ منه في عين زيد، فالكحل فاعل بأحسن، واسم التفضيل لا يرفع الظاهر إلا في نحو هذا المثال، وقد اشتهرت هذه المسألة بمسألة الكحل. وقد أفردها الكافيجي وغيره بالتأليف وضابطها: أن يكون اسم التفضيل صفة لاسم جنس مسبوق ذلك الاسم بنفي أو شبهه ويكون ذلك الاسم الظاهر المرفوع أجنبياً أي: لا سببياً مفضلاً على نفسه باعتبارين، والغالب أن يكون بين ضميرين أولهما للاسم الموصوف، وثانيهما لذلك الظاهر كما في المثال المذكور وتقديره: ما رأيت رجلاً أحسن الكحلُ حالة كون ذلك الكحل في عين ذلك الرجل حالة كونه في عين زيد.

ثم الفاعل على قسمين: ظاهر ومضمر، فالظاهر عشرة أقسام: نحو: قام زيد، وقام الزيدان، وقام الزيدون، وقام الرجال، وقامت هند، وقامت الهندان، وقامت الهندات، وقامت الهنود، وقام أبوك، وقام غلامي.

والمضمر قسمان: متصل وهو ما لا يُبتدأ به ولا يلي إلا في الاختيار، ومنفصل: وهو بخلافه وكل منهما اثنا عشر قسماً: اثنان للمتكلم وحده أو معه غيره، وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب فمثال المتصل: أكرمت بضم التاء للمتكلم وحده، أكرمنا بسكون الميم للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه، أكرمت بفتح التاء للمخاطب، أكرمت بكسرها للمخاطبة، أكرمتما للمثنى المخاطب مطلقاً مذكراً كان أو مؤنثاً، أكرمتم لجمع الذكور المخاطبين أكرمتن لجمع الإناث المخاطبات، أكرم- أي: هو- فهو للمفرد الغائب، أكرمت بسكون التاء- أي: هي- فهو للمفردة الغائبة، أكرما أكرمتا أي: هما، فالألف فاعل وهو ضمير المثنى الغائب، أكرموا -أي: هم- فالواو فاعل وهو ضمير جمع الذكور الغائبين، أكرمن- أي: هن- فالنون فاعل ضمير جمع الإناث الغائبات.

ومثال المنفصل: أنا للمتكلم وحده، نحن للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه. وذكر بعضهم: أن أصلها نَحُنْ بضم الحاء وسكون النون نُقلت حركة الحاء إلى النون

وأسكنت الحاء.

وخمسة للمخاطب: أنتَ بفتح التاء للمفرد المذكر، أنت للمفردة المؤنثة، أنتما للمثنى مطلقاً، أنتم لجمع الذكور، أنتن لجمع الإناث.

وخمسة للغائب: هو هي هما هم هن، على قياس ضمير المخاطب تقول: ما قام إلا أنا، وإعرابه: ما نافية، وقام: فعل ماض، وإلا: حرف استثناء لا عمل له وأنا: بجملته ضمير منفصل فاعل في محل رفع هذا مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك، وعند البصريين أن الضمير هو (أن) فقط وأن الألف حرف دال على التكلم، كما أن التاء في نحو: أنت حرف خطاب والضمير إنما هو (أن)، وذهب الفراء إلى أن الضمير في أنت هو المجموع، وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير هو التاء والله تعالى أعلم.

ونائبه مفعولا أو غيره.....

والثاني من المرفوعات: نائبه أي: الفاعل، قال المصنف رحمه الله تعالى في البهجة: والتعبير به- أي: بنائب الفاعل- أحسن من التعبير بمفعول ما لم يسم فاعله، لشموله للمفعول وغيره، ولصدق الثاني على المنصوب في قولك: أُعطي زيدٌ دِرهماً وليس مراداً انتهى.

ولذا قال هنا سواء كان نائب الفاعل مفعولا به في الأصل مثاله: ضرب عمرو زيدا، فإذا حذفْتَ عمراً تقول: ضُرب زيد، فزيد في أصل التركيب كان مفعولا به فلما حُذف فاعله ناب عنه، أو غيره- أي: غير المفعول به- عند عدمه وذلك كالظرف نحو:

سِيرَ فرسخ، وَصِيم رمضان، والجار والمجرور نحو: مُرَّ بزيد، والمصدر نحو: جُلس جُلوس الأمير، فلو كان المفعول به موجوداً مع ما ذكر كان هو النائب نحو: ضُرب زيد اليوم، فزيد مرفوع على أنه نائب فاعل.

قال ابن هشام: فلا تقول: ضُربَ اليومُ زيداً خلافاً للأخفش والكوفيين انتهى.

عند عدمه.......

أي: فلا ينوب غير المفعول به إلا عند عدمه، كما لا ينوب المفعول ولا غيره عن الفاعل إلا عند عدمه أي: عدم ذلك الفاعل لغرض من الأغراض المبيّنة في علم المعاني التي منها: الجهل به كقولك: سُرق المتاع ورُوي عن رسول الله (ﷺ)، إذا لم

تعلَمْ السّارق والراوي، وهذا غرض لفظي، وقد يكون معنوياً كالحرص على عدم اختلاق السجعة أو النظم، فالأول نحو: مَنْ طابتْ سريرته حُمدت سيرته، والثاني نحو:

٣٤ – وإنْ مُدتِ الأيدي إلى الزاد لم أكنْ بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل

أقيم مقامه إلاَ أن غير الفعل بضم أول متحرك منه وكسر ما قبل آخره ماضيًا

وحيث حذف فاعل الفعل ووجد نائبه أقيم مقامه في أحكامه المختصة به، فصار مرفوعاً بعد أن كان منصوباً، وعمدة بعد أن كان فضلة يستغنى عنه، ومتصلاً بالفعل مثلاً بعد أن كان منفصلاً عنه بالفاعل باعتبار الأصل، وامتنع تقديمه على الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه، وأنث الفعل لتأنيثه إن كان مؤنثا نحو: ضُربتْ هندٌ إذا كان الأصل: ضرب زيد هنداً، حيث شارك النائبُ الفاعلَ في هذه الأحكام التبس به فاحتيج لفارق، فأبقوا على حالته الأصلية مع الفاعل لأنه الأصل، وغيّروه مع النائب ليمتاز عن الفاعل، فلا يحكم عليه بأنه نائب إلا أن غيّر معه الفعلُ بالرفع على أنه نائب الفاعل، وغُيِّر: فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله، والفاعل معلوم وهم العرب، في كون الفعل هند نائب الفاعل نكتة غريبة واتفاقية عجيبة ينبني عليها أن يقال: ما فعلٌ هو نائب الفاعل.

ثم إن التغيير الذي يحصل به التمييز المذكور يكون بضم أول حرف متحرك منه –أي: من الفعل– ماضيًا كان أو مضارعًا، وكسر ما قبل آخره حالة كونه ماضياً نحو: ضُرب زيد، تقول في إعرابه ضُرب: فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله بضم أوله وكسر ما قبل آخره، وزيد مرفوع على أنه نائب الفاعل، قال تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾ [سورة المائدة: آية ٣]، وقال تعالى: ﴿ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ﴾ [سورة المائدة: آية ٤] والمراد بقولهم: وكسر ما قبل آخره أن ينطق به كذلك فيشمل ما لو كان مكسوراً ما قبل آخره.

أصالة نحو: شُرِبَ وفُهِمَ، تقول: فُهِمَ الأمرُ، وشُرِبَ الماءُ، بالبناء للمفعول فيهما.

وفتحة..................

وفتحة أي: فتح ما قبل آخره– حالة كونه مضارعاً نحو: يُضربُ عمرو، تقول

في إعرابه: يضرب: فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، مبني لما لم يسم فاعله بضم أوله وفتح ما قبل آخره، وعمرو: مرفوع على أنه نائب فاعل، قال تعالى: ﴿هَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [سورة الأنعام: آية ٤٧]، والمراد: أن ينطق بالمضارع مضموم الأول مفتوح ما قبل الآخر فيشمل ما لو كان مضموم الأول فقط أصالة نحو: يُكرم زيد، ويُدحرج عمرو، بالبناء للمفعول فيهما، وما لو كان مفتوح ما قبل الآخر فقط نحو: يفهم الأمر، ويعلم بالبناء للمفعول فيهما، هذا إذا كان الفعل متصرفاً صحيح العين غير مضاف، فإنه يدخله التغيير المذكور تحقيقا كما ذكر، فأما الجامد نحو: عسى وليس، فلا يبنى منه للمفعول أصالة، وأما المعتل العين والمضاعف فيدخله التغير المذكور تقديراً، فأما المضاعف نحو: شدّ الحزام ويشدّ بإدغام أحد المثلين في الآخر، فأصله: شَددَ يَشْدَدُ بفك الإدغام بدالين، أولهما مكسور في الماضي ومفتوح في المضارع.

والأجوف تقلب عينه ياء ماضياً وألفاً مضارعاً.........

وأما معتل العين ويقال له: الأجوف بالجيم بوزن الأفضل نحو: قال يقول، وباع يبيع فإنه إذا بني للمفعول تقلب عينه ياء حالة كون الفعل ماضياً، فتقول فيه: قيل وبيع، قال تعالى: ﴿ سِيئَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَقِيلَ هَذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تَدَّعُونَ﴾ [سورة الملك: آية ٢٧] فوجوه: مرفوع بضمة ظاهرة على أنه نائب عن فعل سيئت، واسم الإشارة مبني على السكون في محل الرفع على أنه نائب عن فاعل قيل، وتقلب عينه ألفاً حالة كون الفعل مضارع، فتقول فيه: يقال ويباع، قال تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [غافر: ١٠] فينادون: مبني للمفعول، وضمير الجماعة في محل رفع على أنه نائب الفاعل، وإنما كان التغيير في معتل العين تقديراً، لأنه إن كان ماضياً نحو: قيل، فالأصل فيه ضم القاف، وكسر الياء فاستثقلت الكسرة على الياء فنقلت إلى القاف بعد سلب حركتها، ويجوز فيه وجهان آخران: الأول الإشمام وهو ضم الشفتين عند النطق بحركة الحرف الأول بين حركتي الضم والكسر، إشارة إلى أن أصله مضموم.

والثاني: الضم الخالص فتبدل الياء واوا فتقول: بُوعَ العبدُ، قال الشاعر:

٣٥ – ليتَ وهلْ ينفع شيئًا ليتُ ليتَ شباباً بُوعَ فاشتريتُ

وإن كان مضارعاً نحو: يُباع فالأصل فيه يُبيع بضم أوله وفتح ما قبل آخره، فنقلت فتحة الياء إلى ما قبلها الياء ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، وقس بما ذكر غيره.

تنبيهات:

الأول: ادعى ابن مالك امتناع ما يحصل به لبس من كسر، كخِفت وبعت، أو ضم كعُقت بالبناء للمفعول في الجميع، والأصل: أخافني زيد، وباعني عمرو، وعاقني عن كذا، فحذف الفاعل، وبنيت تلك الألفاظ للمفعول فلو قلت: خِفت وبعت بكسر أولهما، وعُقت بضم أوله لتوهم أنهن فعل وفاعل، وانعكس المعنى فتعين أنه لا يجوز في نحو الأولين إلا الإشمام أو الضم، وفي نحو الثالث الكسر، وأشار إلى هذا بقوله في الألفية:

٣٦ – وإنْ بشكْلٍ خيفَ لبسٌ يُجتَنَبْ

الثاني: هذا الذي ذكره المصنف رحمه الله تعالى إذا كان العامل فعلاً، فلو كان غيره كاسم الفاعل فإنه يغير إلى صيغة اسم المفعول تحقيقاً أو تقديراً، فالأول نحو: مضروب زيد، فمضروب: اسم مفعول، وزيد: نائب الفاعل، والأصل: ضارب عمرو زيداً، فحذف الفاعل وحولت صيغة اسم الفاعل إلى صيغة اسم المفعول تحقيقاً، والثاني نحو: جريح عمرو، فجريح بمعنى مجروح، وعمرو نائب الفاعل والأصل: جارح زيدٌ عمراً، فحذف الفاعل الذي هو زيد، وحولت صيغة اسم الفاعل إلى صيغة اسم المفعول تقديراً.

الثالث: ينقسم نائب الفاعل إلى ظاهر كما تقدم في الأمثلة وإلى مضمر، والمضمر إلى متصل ومنفصل وكل منهما اثنا عشر كما تقدم في الفاعل، فالمتصل نحو: أُكرمتُ بضم التاء، أكرمنا بسكون الميم، أكرمتَ بفتح التاء، أكرمت بكسرها، أكرمتما أكرمتم أكرمتن، أكرم أي: هو، أكرمت بسكون التاء، أي: هي، أكرما –أكرمتا أي: هما، أكرموا أي: هم، أكرمْنَ: هن، تقول في إعرابه: أُكرمتُ فعل ونائب.

الفاعل، أُكرِمَ فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله، والتاء مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة في محل رفع على أنها نائب الفاعل، وقس على هذا غيره، والفعل في الجميع مضموم الأول مكسور ما قبل الآخر، والمنفصل: أنا، نحن أنتَ أنتِ، أنتما، أنتم، أنتن،

هو، هي، هما، هم، هن، تقول في الماضي: ما أُكرِمَ إلا أنا، وإعرابه: ما: نافية، أُكرِمَ: فعل ماضي مبني للمجهول، وإلا حرف استثناء لا عمل له، وأنا: ضمير منفصل في محل رفع على أنه نائب الفاعل. وفي المضارع ما يُكَرمُ إلا أنا، وقس البقية.

والمبتدأ اسم ....

والثالث والرابع من المرفوعات: المبتدأ وخبره، وجمعهما في مبحث واحد لأنهما متلازمان غالباً لما يأتي أن هناك ما يقوم مقام الخبر، وقدمهما على بقية المرفوعات لأن عواملهما نواسخ لهما، فأما المبتدأ فهو: اسم صريح نحو: زيد قائم ﴿**وَاللهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ**﴾ [سورة يوسف: آية ٢١] أو مؤول نحو: ﴿ **وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ**﴾ [سورة البقرة: آية ١٨٤]، تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه.

عري عن عامل...........

عُرِّي أي: خُلِّي عن عامل لفظي للإسناد، والعامل هو ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب، فخرج ما عداه من المرفوعات لأن عواملها لفظية، وعامله الابتداء وهو معنوي لأن معناه اهتمامك بالشيء وجعلك إياه أولا لثان، وخرج بقولنا للإسناد العدد كقولك: واحد اثنان ثلاثة.

قال ابن هشام: فإنها وإن تجردت لكن لا إسناد فيها، ودخل تحت قولنا للإسناد ما إذا كان المبتدأ مسنداً إليه ما بعده نحو: زيد قائم، وما إذا كان المبتدأ مسندا لما بعده نحو: أقائم الزيدان، وإعرابه: الهمزة للاستفهام، وقائم مبتدأ وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل لاعتماده على الاستفهام، والزيدان: فاعل سد مسد الخبر مرفوع بالألف لأنه مثنى. ومثل الفاعل نائبه نحو: أمضروب الزيدان، فالزيدان: نائب الفاعل سد مسد الخبر، والجملة الواقعة صفة في نحو قولك: أقلُّ رجلٍ يعرف ذلك، فإنها سدت مسد الخبر وقيل: إن أقلّ مبتدأ لا خبر له.

غير مزيد

وقوله: غير مزيد قيد للإدخال، فدخل فيه نحو: بحسبك درهم، لأن الباء وإن كانت عاملة للجر غير أنها هنا زائدة يعني: ليست متعلقة بفعل ولا غيره ويستقيم الكلام بدونها. تقول: حسبك درهم، ومنه: قوله تعالى: ﴿ **هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ**﴾ [سورة فاطر: آية ٣]. ومنه: رُبَّ رجل عالم لقيته، وناهيك بزيد، ومثل الزائد شبيهه نحو:

٣٧- لعلَّ أبي المغوارَ مِنكَ قريبُ

فالجار والمجرور في جميع ذلك في محل رفع على الابتداء، ونقل المصنف رحمه الله تعالى أن شيخه الكافيجي اختار أن بحسبك: خبر مقدم، ودرهم: مبتدأ مؤخر، قال: لأن القصد الإخبار عن الدرهم بأنه كاف لا عن الكافي بأنه درهم، قال: وما قاله شيخنا هو الصواب انتهى.

لكن قال شيخ مشايخنا الحلبي: وفيه أن هذا لا يلزم إذ يجوز أن يكون القصد الإخبار عن الكافي بأنه الدرهم.

وأطال في بيانه، ثم لا يخفى أن تعريف المصنف للمبتدأ بما ذكره يصدق على نحو:

٣٨- هيهاتَ العقيقُ

فإنه اسم مجرد عن العوامل اللفظية للإسناد، فإنه مسند إلى فاعله فكان ينبغي أن يزيد قوله مخبر عنه.

ولا يأتي نكرة ما لم تفد.......

واعلم أن الأصل في المبتدأ التعريف وفي الخبر التنكير، فحيث اختلفا تعريفا وتنكيراً، فالمبتدأ المعرفة والخبر النكرة، فإن استويا في التعريف فأنت بالخيار، وقيل: المبتدأ السابق، أو في التنكير فلا بد من مسوغ للابتداء بالنكرة مما يأتي، ولهذا قال رحمه الله تعالى: ولا يأتي المبتدأ نكرة لأن النكرة مجهولة والحكم على المجهول غير مفيد، فمحل المنع ما لم تفد، فإن أفادت بأن وجد شيء من مسوغات الآتي بعضها جاز الابتداء بها لحصول الفائدة حينئذ، فمن ذلك تقديم الخبر وهو ظرف أو مجرور مختص كعند زيد نمرة، وفي الدار رجل، بخلاف غير المختص كعند رجل مال، وفي الدار رجل، يجوز لعدم خلو الزمن عن رجل عنده مال، وعن رجل في دار ما، ومنه أن يتقدمها نفي نحو: ما رجل سالم من حسَد، أو استفهام نحو: ﴿ أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ﴾ [سورة النمل: آية ٦٠]، ومنه: أن تكون موصوفة بصفة مذكورة نحو: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [سورة البقرة: آية ٢٢١]، أو مقدرة نحو: شر أهر ذا ناب أي: شر عظيم على أحد التقديرين، أن تكون في معنى المحصور كهذا المثال على التقدير الثاني، والمعنى: ما أهر ذا ناب إلا شرّ، ويكون فيها معنى الوصف نحو: رجيل قائم أي: رجل حقير، أو تكون خلفا من موصوف كمؤمن خير من كافر أي: شخص مؤمن، أو تكون عاملة

فيما بعدها نحو: رغبةٌ في دقائق النحو المفيدة فضيلة مديدة، أو تكون مضافة كقوله ﷺ: "**خمس صلوات كتبهن الله** "أو يكون فيها معنى التعجب نحو: ما أحسن زيداً، أو تكون هي دعاء نحو: ﴿ **سَلاَمٌ عَلَى إِل يَاسِينَ**﴾ [سورة الصافات: آية ١٣٠] و ﴿ **وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ**﴾ [سورة المطففين: آية ١].

أو شرطا نحو: من قرأ قرأت معه أو جواب سؤال كقولك: رجل لمن قال لك: من عندك؟ أو تكون عامة نحو: كلّ يموت، أو تالية لإذا الفجائية نحو: خرجت فإذا الأسد بالباب، أو لواو الحال كقوله:

٣٩- سَرينا ونجم قد أضاء

أو تكون من باب خرق العادة نحو: شجرة سجدت، أو من باب التنويع نحو: يوم لنا ويوم علينا، أو تكون لبيان الحقيقة من حيث هي نحو: رجل خير من امرأة وتمرة خير من جرادة، وقد أنهى بعضهم المسوغات إلى نيِّف وثلاثين، لكن ذكر بعضهم أنها كلها ترجع للخصوص والعموم فليتأمل.

ثم إن المبتدأ قسمان: ظاهر كما تقدم في الأمثلة، ومنه أيضاً: الله ربي ومحمد ﷺ نبي، والإسلام ديني، والكعبة قبلتي، والقرآن إمامي وحب الصالحين مأربي، والمحبة مشربي، والرضى مطلبي، وفي الغرام هداية، وفي اللقيمة كفاية.

ومضمر ولا يكون إلا منفصلاً نحو: أنا مقصر، نحن مفتقرون، أنت ذاكر، أنت مؤمنة، أنتما راضيان، أنتما راضيتان، أنتم صالحون، أنتن قاصرات الطّرف، هو صابر، هي عابدة، هما حامدان، هما حامدتان، هم عابدون، هن خيرات حسان، والصحيح أن جملة أنا ونحن هو الضمير خلافا لما في كلام الشيخ خالد، وأما أنت وفروعه فالصحيح أن الضمير هو أن فقط، وأن اللواحق حروف تدل على المراد، وقيل: الضمير جميع الكلمة، وقيل: الضمير التاء.

وخبره المسند إليه وهو: مفرد وجملة.....

وحدها، والصّحيح أيضاً أن الضمير جملة هو وهي ويجوز في الواو والياء السكون والتشديد، وأن الضمير في غيرهما هو الهاء فقط، وكان القياس للمثنى هو ما وهيما، وجمع المذكر هوم، وجمع المؤنث هين لكنهم حذفوا الواو والياء تخفيفاً.

وأما خبره أي: المبتدأ فهو الاسم الصريح أو المؤول كالجمل الآتي بيانها المرفوع

لفظاً أو محلاً بالمبتدأ على الأصح، المسند بفتح النون إليه أي: إلى المبتدأ، فخرج بهذا القيد بقية المرفوعات، ولا يَرِدُ على ذلك ما يقوم مقام الخبر مما تقدم لأنه يصح أن يكون المراد بتعريفه ما يشمل الخبر الحقيقي والحكمي وهو قسمان:

الأول: مفرد والمراد به في هذا الباب ما ليس جملة ولا شبهها، فالمثنى والجمع من قبيل المفرد.

الثاني: جملة فعلية كانت وهي: ما صُدِّرتْ بفعل نحو زيد قام أبوه، أو اسمية وهي: ما صُدِّرت باسم نحو: زيد أبوه قائم، وزيد أبوه جاريته ذاهبة، وإعرابه: زيد: مبتدأ أول، وأبوه مبتدأ ثان، وجاريته: مبتدأ ثالث، وذاهبة: خبره، والثالث وخبره خبر عن الثاني، والثاني وخبره خبر عن الأول وقس على ذلك.

فائدة:

تنقسم الجملة إلى صغرى وكبرى، فالصغرى: ما وقعت خبراً لمبتدأ والكبرى: ما كان الخبر فيها جملة، فزيد أبوه قائم، كبرى لأن الخبر عن المبتدأ الأول جملة، وأبوه قائم صغرى لأنها وقعت خبراً، وقد تكون الجملة الواحدة صغرى وكبرى باعتبارين في نحو: زيد أبوه جاريته ذاهبة، فمن زيد إلى ذاهبة كبرى ليس غير، وجاريته ذاهبة صغرى ليس غير، وأبوه جاريته ذاهبة كبرى باعتبار أن الخبر فيها وجملة صغرى باعتبار أنها وقعت خبراً، وإذا فقد الشرطان فلا تسمى صغرى ولا كبرى نحو: زيد قائم.

فيها رابط......

واعلم أنه إذا وقعت الجملة خبراً فلابد أن يكون فيها رابط يربطها بالمبتدأ لأنها كلام مستقل، وجعلها خبراً يصيرها خبر كلام فلا بد من شئ يدل على ذلك والدال عليه يقال له رابط، وهو إما ضمير كما في الأمثلة المذكورة، أو اسم إشارة نحو قوله تعالى: ﴿ **وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ**﴾ [سورة الأعراف: آية ٢٦]، أو ما يدل على العموم الشامل للمبتدأ وغيره نحو: زيدٌ نِعْمَ الرجلُ، فإن أل في الرجل للعموم، وجملة نِعْمَ الرجل جملة فعلية خبر عن زيد على أحد الأعاريب، أو إعادة المبتدأ بلفظه نحو: ﴿ **الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ**﴾ [سورة الحاقة: آية ١] فالحاقة: مبتدأ أول، وما: مبتدأ ثان، والحاقة خبر الثاني، وهو وخبره خبر عن الأول، أو إعادته بمعناه دون لفظه نحو قوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ**﴾ [سورة

الأعراف: آية ١٧٠] لأن المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب، وأقاموا الصلاة في المعنى، كما قاله شيخ شيوخنا.

أو شبهها........

فالذين مبتدأ، وجملة ﴿ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ [سورة الأعراف: آية ١٧٠] خبره، وقد يكون الرابط محذوفاً، كقوله تعالى في سورة الحديد : ﴿ وَكُلاًّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى﴾ [سورة الحديد: آية ١٠] في قراءة ابن عامر برفع كل، أي: وكلٌّ وعده الله الحسنى، هذا كله إذا لم تكن الجملةُ نفسَ المبتدأ فإن كانت إياه في المعنى بأن كانت خبراً عن ضمير الشأن كقوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص: آية ١] أو عن ضمير القصة كقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [سورة الأنبياء: آية ٩٧]، أو كانت خبرا عن معنى المفرد: كنطقي الله حسبي أو منطوقي، وكذلك لم يحتج إلى رابط مما تقدم أو شبهها، أي: الجملة وهو قسمان أيضاً، الظرف والمجرور التامان، قاله الأزهري.

والمراد بالتام: ما يفهم بمجرد ذكره، أي: دون ملاحظة ما يتعلق هو به انتهى.

وفي كلام أبي حيان: إن التام ما تحصل به الفائدة مع الكون العام، فإن قيل: ما وجه إضافة الشبه فيهما للجملة دون المفرد مع احتمالهما لكلٍّ منهما باعتبار المتعلق بفتح اللام كما سيأتي بيانه، أجيب: بأنه يمكن أن يقال: نظروا في ذلك التعلق إلى ما هو الأصل من تقدير الفعل ومن ثم عدّهما سيبويه من الجمل وقيل: غير ذلك وشمل الظرف المكاني كزيد عندك، والزماني كالصوم غدا، فكل من زيد والصوم مبتدأ، وكل من الظرفين منصوب على الظرفية بفتحة ظاهرة متعلق بمحذوف وجوباً إن قدرته عاماً، نحو: مستقر إن جعلته اسماً، أو استقر إن جعلته فعلاً، فعلى الأول يكون الخبر مفرداً، وعلى الثاني يكون جملة لأنه فعل وفاعل.

وذلك المتعلق المحذوف بفتح اللام هو خبر المبتدأ على الصحيح، والظرف معموله منصوب به لأنه وإن كان منصوباً على الظرفية لا بد له من عامل ينصبه هو هنا ذلك المتعلق المحذوف، وشمل المجرور الزمان والمكان وغيرهما نحو: زيد في الدار، والبرد الشديد في الشتاء، والغلام لزيد، ﴿وَالْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الصافات: آية ١٨٢] وإعرابه على وزن ما تقدم في الظرف فزيد في المثال الأول مبتدأ، وفي الدار جار ومجرور

متعلق بمحذوف وجوباً تقديره مستقر أو استقر، فعلى الأول الخبر مفرد، وعلى الثاني جملة، وذلك المتعلق المحذوف هو خبر المبتدأ على الصحيح، وقس عليه باقي الأمثلة.

وقيل: إن الخبر هو نفس الظرف أو الجار والمجرور، وهو ما اشتهر على ألسنة المعربين وعلى هذا القول يكون الظرف في محل رفع على الخبرية، ومنصوباً بذلك العامل المحذوف ويكون الجار والمجرور أيضاً في محل رفع على الخبرية كالظرف، ويكون محله النصب أيضاً بذلك المتعلق المحذوف، كما نقله الحلبي عن بعض المحققين وإن كان مخالفاً لظاهر كلام شيخ الإسلام في البسملة.

وقال بعضهم: وكيف لا يكون هنا الجار والمجرور في محل نصب وقد ظهر النصب في عديله، الذي هو الظرف، وهو لا يكون إلا بعامل وليس العامل هنا إلا ذلك المتعلق المحذوف فإن قلت: المتعلق المحذوف غير منظور إليه عند أهل هذا القول، قلت: أجيب عنه بأنه هذا بالنسبة لكونه خبراً لا لكونه عاملاً في الظرف، أو الجار والمجرور لأنهما غير مستقلين بأنفسهما، فلا بد لهما من متعلق لتتم الفائدة به وذلك المتعلق هو العامل كما ذكر.

وقد استفيد من ذلك أن لكل من الظرف والجار والمجرور إعرابين على هذا القول وعاملين مختلفين، فعامل الرفع فيهما هو المبتدأ، وعامل النصب فيهما ذلك المتعلق المحذوف، كما استفيد أيضاً معرفة محل البسملة من الإعراب في أوائل الكتب وغيرها كما لا يخفى على اللبيب.

وقيل: الخبر هو مجموع المتعلق المحذوف والظرف أو الجار والمجرور وحقق بعضهم أن هذا الخلاف لفظي وأطال في تقريره فراجعه. وإنما أطلت الكلام هنا لنفاسته.

وخرج بالتام الناقص نحو: زيد اليوم، وزيد بك، إذ لا يفهم المعنى المراد بدون ذكر متعلقه ولا يفيد مع قولك: استقر اليوم أو استقر بك، ويفيد مع قولك: جلس اليوم أو واثق بك، ونحو ذلك من الأمور الخاصة.

تنبيه:

علم مما ذكر أنه لا بد للظروف والمجرورات بالأحرف الأصلية من عامل، ثم هو تارة يكون مذكوراً، وتارة محذوفاً، والمحذوف تارة يكون عام، وتارة خاصاً، والحذف تارة واجباً، وتارة جائزاً، كما قاله الأزهري، ثم قال: فإن كل عام واجب الحذف سمي

الظرف والجار والمجرور مستقراً بفتح القاف، وذلك في مواضع منها إذا وقعا صلة نحو: جاء الذي عندك أو في الدار، أو خبراً نحو: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [سورة الفاتحة: الآيتان ١، ٢]، ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ [سورة الأنفال: آية ٤٢]، أو صفة نحو: مررت برجل عندك أو في الدار، أو حالاً نحو: جاء زيد على الفرس أو فوق الناقة، فإن كان خاصاً سمي لغواً أو مُلْغى لإلغائه عن الضمير، سواء أذكر المتعلق به نحو: صليت عند زيد في المسجد، أم حذف وجوباً نحو: يوم الخميس صمت فيه، أم جوازاً نحو: يوم الجمعة جواباً لمن قال: متى قدمت انتهى.

لكن تعقّبه الحلبي بقوله: ثم لا يخفى أن هذا، أي: القول بوجوب تقدير المتعلق في هذه المواضع عاماً مطلقاً، وأنه لا يسمى الظرف مستقراً فيه إلا حينئذ تبع فيه المصنف غالب النحاة، ولا معول عليه فلا يجب في هذه المواضع تقدير المتعلق عاماً، بل يجوز تقديره خاصاً حيث قامت قرينة على الخصوص، فيجوز أن يقدر في نحو: زيد على الفرس، أو من العلماء، أو في البصرة راكب، ومعدود، ومقيم، انتهى ملخصاً.

وذكر في محل آخر ما هو أبين من ذلك، حيث قال: وإذا وقع الظرف التام بعد المبتدأ ولم يرفع اسماً ظاهراً كان متعلقاً بمحذوف وجوباً إن قُدّر ذلك المتعلق عاماً، وجوازاً إنْ قُدّر خاصاً، وتقديره عاماً واجب حيث لا قرينة على الخصوص، وجائز إن وجدت تلك القرينة، وحيث قدر خاصاً أو عاماً يقال لذلك الظرف: مستقر بناء على أن المستقر: ما استقر فيه معنى عامله خلافاً لما اشتهر أن المستقر خاص بالعام، فإنه مبني على أن المستقر ما انتقل إليه الضمير الذي كان في ذلك العامل المحذوف، واستقر فيه بعد حذف ذلك العامل انتهى.

وقد علمت ردّه، وعلى هذا التحقيق لا يكون الظرف لغواً إلا إذا كان المتعلق مذكوراً.

تنبيه:

قد تقدم أن الظرف قسمان: زماني ومكاني، وقد جعل ابن هشام المبتدأ قسمين أيضاً: جوهراً كزيد وعمرو، وعَرَضاً بفتح العين والراء المهملتين كالقيام والقعود، ثم قال: فإن كان الظرف مكانياً صح الإخبار به عن الجواهر والعَرَض، تقول: زيد أمامك، والخير أمامك، وإن كان زمانياً صح الإخبار به عن العرض دون الجوهر، تقول: الصوم

اليوم، ولا يجوز زيد اليوم، فإن وجد في كلامهم ما ظاهرة ذلك وجب تأويله كقولهم: الليلةَ الهلالُ، فهذا على حذف مضاف والتقدير: الليلة طلوعُ الهلال انتهى.

وأصله التأخير ويجب للالتباس.....

اعلم أن كّلاً من تقديم الخبر على المبتدأ نحو: زيد قائم، وتأخيره نحو: قائم زيد، جائز حيث لا مانع مما يأتي، ولكن أصله أي: الخبر التأخير لأنه مخبر به، ولأنه وصف في المعنى فكان حقه التأخير أصالة مع جواز التقدم، وقد يجب تأخيره فلا يجوز التقدم للالتباس، أي: لخوف التباس المبتدأ بالخبر إذا كانا معرفتين أو نكرتين متساويتين في التخصيص ولا قرينة هناك تميز أحدهما عن الآخرى نحو: زيد أخوك، وأفضل منك أفضل مني، فإنَّ كلَّ واحدٍ مما ذكر صالح لأن يخبر به أو عنه، ويختلف المعنى باختلاف الغرض فلو وجدت القرينة اللفظية نحو:

رجل صالح حاضر، أو المعنوية نحو: أبو يوسف أبو حنيفة، وقوله:

٤٠ - بَنُونا بَنُو أبنائنا وبَناتُنا بَنوهُنَّ أبناءُ الرجال الأباعد

جاز التقديم، أو لخوف التباس المبتدأ بالفاعل في نحو: زيد قام أو يقوم، وكذا يجب تأخير الخبر إن اقترن بإلا معنى نحو: ﴿ **إِنَّمَا أَنتَ نَذِيرٌ** ﴾ [سورة هود: آية ٨] أو لفظاً ﴿ **وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ** ﴾ [سورة آل عمران: آية ١٤٤].

وتصدير واجبه منهما......

وكذا يجب تأخيره إن كان المبتدأ واجب التصدير كما يعلم من قوله: ويجب تصدير واجبه منهما يعنى: يجب تقديم ما له صدارة الكلام في المبتدأ والخبر على الآخر، فقد يستحق المبتدأ التصدير بنفسه أو بغيره، أو يكون شبيهاً بما له الصدر، مثال الأول: ما أحسنَ زيداً، فما: مبتدأ وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب، وجملة أحسن زيداً: خبره، ومَنْ في الدّار، فَمنْ: اسم استفهام مبتدأ، وفي الدار: خبره، ومن يقم أقم معه، فَمنْ: اسم شرط مبتدأ، ويقم: خبره على الأصح، وقيل: الجواب، وقيل: هما، وكْم عبيدٍ لزيدٍ، فكم مبتدأ وهي خبرية، ولفظ عبيد مضاف إليه ولزيد خبرُكْم، ومثال الثاني ما أضيف لما له.

الصدر مما ذكر نحو: غلام مَنْ في الدار، وغلام مَنْ يقم أقم معه، فغلام: مبتدأ واجب التصدير بإضافته لاسم الاستفهام في الأول، ولاسم الشرط في الثاني، أو دخلت

عليه لام الابتداء فإن لها الصدارة نحو: لَزيد قائم. ومثال الثالث: الذي يأتيني فله دِرْهم، فالذي مبتدأ، ويأتيني صلته، وجملة: فله درهم خبره، فإن المبتدأ هنا يشبه اسم الشرط لعمومه وإبهامه واستقبال الفعل الذي بعده، وكون ذلك الفعل سبباً لما بعده ولهذا دخلت الفاء في الخبر، كما تدخل في جواب الشرط، فالخبر في هذه الأمثلة جميعا واجب التأخير لأن المبتدأ فيها حقه التصدير، وعلم مما تقرر أن مسائل وجوب تأخير الخبر أربع.

وقد يستحق الخبر التصدير بنفسه، أو بغيره فيجب تقديمه، نحو: أين أنت من التوبة، ونحو: صبيحة أي يوم فرارك إلى الله، كما يجب له التقديم أيضاً إذا اقترن المبتدأ بإلاّ لفظاً نحو: ما لنا إلا اتباع أحمد، أو معنى نحو: إنّما حبيبي محمد، أو إذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، أو جملة نحو: عندَك رجلٌ، وفي الدار رجلٌ، وقصدكَ غلامُه رجل، فكل من الظرف والجار والمجرور وجملة قصدك غلامه من الفعل والفاعل والمفعول: خبر مقدم، ورجل في الجميع: مبتدأ مؤخر وجوباً لأن تأخير النكرة من مسوغات الابتداء بها كما تقدم، ولأن تقديمها والحالة هذه يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، فإن طلب النكرة للوصف لتختص به طلب حثيث، فوجب تقديم الخبر لما ذكر، كما يجب له التقديم أيضاً إذ لزم على تأخيره عود ضمير متصل على متأخر لفظاً ورتبة، نحو: في الدّار صاحبها، وعلى الثمرة مثلها زبداً، قال تعالى: ﴿ **أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا**﴾، وقال الشاعر مخاطبا محبوبته:

٤١ – أهابُك إجلالاً وما بكِ قدرةٌ علي ولكنْ مِلء عين حَبيبُها

فملء: خبر مقدم، وحبيبها: مبتدأ مؤخر، ولا يجوز تقديمه على الخبر لئلا يعود الضمير على عين، وقد أضيف إليها الخبر وهو متأخر في الرتبة، ويعلم من إعراب هذا معرفة إعراب أمثاله.

وقد علم مما ذكر أن مسائل وجوب تقديم الخبر أربع أيضا معرفة فخذها وانهل فقلّ أن تجدها على هذا الوجه السهل بمنهل.

تتمة فيها مسائل: الأولى: يجوز حذف كل من المبتدأ والخبر إذا دل دليل عليه، مثاله في المبتدأ قوله تعالى: ﴿ **مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ**﴾ [سورة فصلت: آية ٤٦]، أي: فعمله لنفسه، ﴿**وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا**﴾ [سورة فصلت: آية ٤٦] أي: فساءته عليها، وإذا قيل:

كيف زيد فقل: دنفٌ، أي: هو دنف بكسر النون، أي مريض من العشق، ومثاله في الخبر قوله تعالى: ﴿ أُكُلُهَا دَائِمٌ وِظِلُّهَا﴾ [سورة الرعد: آية ٣٥]، أي: كذلك، وإذا قيل: مَنْ دنف؟ فقل: زيد أي: زيد دنف، وقد اجتمع حذف كل منهما مع بقاء الآخر في قوله تعالى: ﴿ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنكَرُونَ﴾ [سورة الذاريات: آية ٢٥] فسلام: مبتدأ سوغ الابتداء به كونه دعاء خبر محذوف تقديره عليكم، وقوم: خبر حُذِفَ مبتدؤه تقديره: أنتم، ومع عدم الآخر في قوله تعالى: ﴿ وَاللاَّئِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاَثَةُ أَشْهُرٍ وَاللاَّئِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ [سورة الطلاق: آية ٤] أي: فعدتهن كذلك على هذا التقدير.

الثانية: يجب حذف المبتدأ في مواضع منها: إذا أُخبر عنه بمخصوص نِعْم في إفادة المدح، أو بئْس في إفادة الذّم، مؤخر عنهما نحو: نِعْم الرجلُ زيدٌ، وبئس الرجلُ عمرو، إذا قُدّرا خبرين لمبتدأين محذوفين وجوباً، كأن سامعاً سمع: نِعْم الرجل أو بئْسَ الرجل، فسأل عن المخصوص بالمدح أو الذم: مَنْ هو؟ فقيل: هو زيد، أو هو عمرو، أما إذا قُدّرا مبتدأين وخبرهما الجملة قبلهما، أو محذوف على رأي ابن عُصفور فليسا مما نحن فيه، أو قُدّما على نعم أو بئس نحو: زيدٌ نِعْمَ الرجلُ، فالمقدم مبتدأ، والجملة بعده خبر، والرابط العموم في الرجل كما تقدم.

ومنها: إذا أخبر عنه بنعت مقطوع عن متبوعه لمجرد مدح نحو: الحمدُ لله الحميدُ، أو ذم نحو: أعوذ بالله من إبليسَ عدو المؤمنين، أو ترحم نحو: مررت بعبدِك المسكينُ، برفع الحميد وعدوّ والمسكين على أنها أخبار لمبتدآت محذوفات وجوبا، والتقدير: هو في الجميع، وإنما وجب حذفه لأنهم لما قطعوا هذه النعوت إلى النصب التزموا إضمار الناصب، إشارة على أنهم قصدوا إنشاء المدح، أو الذم أو الترحم، إذ لو أظهروه لأُوهم الإخبار، فأجروا الرافع في وجوب الحذف مجرى الناصب فلو كان النعت للإيضاح، أو التخصيص جاز ذكر المبتدأ وحذفه، كما يجوز ذلك في الناصب حينئذ.

ومنها قولهم: في ذمتي لأفعلن كذا، ففى ذمتى خبر لمبتدأ محذوف وجوباً لسد جواب القسم مسده أي: في ذمتي ميثاق أول عهد، ذكره أبو علي ومنها قولهم: مَنْ أنتَ زيدٌ بالرفع، فزيد: خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: مذكورك، وهو أولى من تقدير سيبويه: كلامك زيد، لأن المعاني لا يخبر عنها بالذوات وإن أجيب عن سيبويه،

والمعنى على التقديرين: أن شخصاً ذكر زيداً وهو ليس أهلاً لذكره فقيل له: مَنْ أنتَ زيدٌ بالرفع، أو زيداً بالنصب، فأما الرفع فقد عرفنا وجهه، وأما النصب فبفعل محذوف وجوباً تقديره: تذكر، وأفاد ذلك تعظيم زيد وإجلاله وتحقير المخاطب وإذلاله.

الثالثة: يجب حذف الخبر في أربعة مواضع: الأول: أن يكون الخبر كوناً مطلقاً والمبتدأ بعد لولا الامتناعية، والمراد بالكون: الوجود، وبالمطلق: عدم التقييد بأمر زائد على الوجود، نحو: لولا زيد لأكرمتك، أي: لولا زيد موجود، فإن كان كوناً مقيداً وجب ذكره عند فقد دليله نحو قوله ﷺ **"يا عائشة لولا قومك حديثٌ عهدهُم، قال ابن الزبير: بكفر، لنقضتُ الكعبة فجعلت لها بابين، باباً يدخل الناس منه وباباً يخرجون"** [1]رواه البخاري بهذا اللفظ في أوائل صحيحه مترجماً له بقوله: باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس، وقوله فيه: قال ابن الزبير بكفر مدرج في الحديث من كلام: راوية الأسود رضي الله تعالى عنه، وهو تفسير لحدوث العهد وابن الزبير أدرى بمعاني الحديث، وإنما أطلت الكلام بما ذكر للرّد على ابن أبي الربيع القائل:لم أرَ هذه الرواية يعني بهذا اللفظ من طريق صحيح، والروايات المشهورة في ذلك: لولا حِدثانُ قومك، لولا حداثة قومك، لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية ونحو ذلك، نقله عنه المرادي، والشيخ خالد في التصريح والله الموفق.

وجاز ذكره وحذفه إن وجد الدليل نحو: لولا أنصارُ زيدٍ حموه ما سَلِمَ، فحموه خبر أنصار وهو كون مقيد بالحماية ولو حذف لجاز، لأن المبتدأ يدل عليها إذ من شأن الناصر الحماية.

الثاني: أن يكون المبتدأ قَسَماً صريحاً نحو: لَعَمْرك وأَيمن الله إني لمحبّ فعَمرك بفتح العين من عُمر الرجل بكسر الميم إذا عاش زمناً طويلاً، ثم استعمل في القسم مراداً به الحياة أي: وحياتك، وأَيمن بفتح الهمزة وضم الميم من اليُمن وهو: البركة، وهما مبتدآن حُذِفَ خبرهما وجوباً والتقدير: لَعَمْرك قسمي، وأيمن الله يميني، وإنما وجب حذف الخبر في ذلك لسد جواب القسم مسدّه، فلو لم يكن صريحاً في القسم نحو: عهد الله لأفعلنّ، جاز إثبات الخبر وحذفه، إذ يستعمل العهد في غيره نحو: عهدُ الله

(١) انظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١ :٢٢٤ .

يجبُ الوفاء به.

الثالث: أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسم بواو هي نص في المعية، نحو: كلُّ رجل وضيعَتُهُ، بالضاد المعجمة والمثناة التحتية وهي: الحرفة، سميت بذلك لأن صاحبها إذا تركها ضاعت، وهو أيضاً يضيع بتركها، فكل مبتدأ، ورجل مضاف إليه، وضيعَته معطوفة على المبتدأ، والخبر محذوف وجوبا أي: مقرونان لدلالة الواو عليه ولقيامها مقام مع ولو جيء بمع بدل الواو لكان كلاماً تاماً.

الرابع: كون المبتدأ مصدراً، أو مضافاً لمصدر، أو مؤولا به، ويكون بعد حال لا يصح جعلها خبراً عنه، فالأول كقولك: ضربي زيداً قائماً، والثاني كقولك: شربي السويقَ ملتوتاً، بمثناتين فوقيتين، والثالث كقولك: أخطبُ ما يكون الأميرُ قائماً، أي: أخطب كون الأمير قائماً، والأصل: ضربي زيداً حاصل إذ كان قائماً إن أردت المضي، أو إذا كان قائماً إن أردت الاستقبال، وشربي السويق حاصل إذ كان أو إذا كان ملتوتاً، وأخطب ما يكون الأمير حاصل إذ كان أو إذا كان قائماً، فحاصل هو الخبر حُذِفَ وجوباً لسد الحال مسده، ولا يصح جعل هذه الحال نفس الخبر لأن الحال وصف في المعنى، والضرب لا يوصف بالقيام، فلا يقال، : ضربي قائم، وقس عليه البقية.

وإذ وإذا كل منهما ظرف للحال مضاف إلى كان التامة، وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر، وكل من قائماً وملتوتاً حال من فاعل كان المستتر، وإنما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب خبرا لها لوجهين:

الأول: التزام تنكيره فإنهم، يقولون: ضربى زيداً القائم.

والثاني: وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعة كقوله عليه الصلاة والسلام "**أقرب ما يكونُ العبدُ من ربِّه وهو ساجدٌ**"(١) نقله في التصريح عن ابن الناظم.

المسألة الرابعة:

يجوز تعدد الخبر عن مبتدأ واحد في نحو قوله تعالى: ﴿ **وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ**﴾ [سورة البروج: الآيتان ١٤-١٥].

قال ابن هشام: وزعم بعضهم أن الخبر لا يجوز تعدده، وقدّر لما عد الخبر الأول

(١) رواه مسلم.

في نحو هذه الآية مبتدآت، أي: وهو الودود، وهو ذو العرش، وهو المجيد في قراءة من رفع المجيد وهو فعّال وأجمعوا على عدم التعدد في مثل: زيد شاعر وكاتب، وفي مثل: الزيدان كاتب وشاعر وفي مثل: هذا حلو حامض، لأن ذلك كلّه لا تعدد فيه في الحقيقة، أما المثال الأول فلأن الأول فيه خبر والثاني معطوف ولا تعدد مع العطف، وأما الثاني فلأن كل واحد من الشخصين مخبر عنه بخبر واحد، وأما الثالث فلأن الخبرين في معنى الخبر الواحد.

قال في المختار: وشرابُ مزّ ورمان مُزّ بين الحلو والحامض إذ المعنى هذا مزّ انتهى.

وقد اتضح لك في هذا الباب بعض الغوامض ولست بغامض.

واسم كان......

والخامس من المرفوعات اسم كان أي: وأخواتها وهذا شروع من المصنف رحمه الله تعالى في نواسخ حكم المبتدأ والخبر كما تقدمت الإشارة إليه، وكلٌ منهما له عمل يخصه كما سيأتي بيانه، فأما كان وأخواتها فإنها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب خبره ويسمى خبرها.

قال الشيخ خالد رحمه الله تعالى: وإنما لم يسموا المرفوع فاعلاً والمنصوب مفعولا، لأن هذه الأفعال في حال نقصانها تجردت عن الحدث، الذي من شأنه أن يصدر عن الفاعل، ويقع على المفعول فصارت كالروابط، ومن ثم سماها الزجاجي حروفاً انتهى.

أمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وما تُصريف منها...

وعدد الأفعال في هذا الباب ثلاثة عشر فعلاً، وهي بالنسبة لعملها العمل المذكور على ثلاثة أقسام: قسم منها يعمله بلا شرط وهو ثمانية: كان وليس وما بينهما، وقسم يعمله بشرط تقدم نفي أو شبهه من دعاء ونهي وهو الأربعة التي تلي الثمانية، وقسم يعمله بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية وهو دام.

ثم هي وإن اشتركت في العمل لكنها مختلفة في المعنى، فإن معنى كان لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الماضي إما مع الدوام والاستمرار، نحو: ﴿**كَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا**﴾ [سورة النساء: آية ٩٦]، وإما مع الانقطاع نحو: كان الشيخ شاباً، ومعنى أمس لاتصاف المخبر عنه بالخبر في المساء، نحو أمسى البرد شديداً، وأصبح لاتصاف الخبر

عنه بالخبر في الصباح نحو: أصبح السعر رخيصاً، وأضحى لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الضحى نحو: أضحى الفقيه مجتهداً، وظل بالظاء المشالة لاتصاف المخبر عنه بالخبر في النهار نحو: ظل زيد صائماً، وبات لا تصاف المخبر عنه بالخبر في الليل نحو: بات زيد ساهراً وصار للتحول والانتقال نحو: صار المتعلم عالماً.

وكذا يعمل هذا العمل ما تصرف منها أي من هذه الأفعال يعني: ما أخذ واشتق منها وظاهر كلامه: أن الفعل الماضي أصل وأن المضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول مشتقات منه وهو مذهب الكوفيين، ويحتمل أن يكون معنى عبارته: وما كان من هذه الأفعال محكوماً عليه بالتصرف في حد ذاته، فيصدق كلامه أيضا بموافقة مذهب جمهور البصريين القائلين: بأن المصدر أصل وجميع ما عداه مما ذكر مشتق منه، وبمذهب بعضهم القائل: بأن الفعل مطلقاً مشتق من المصدر وأن اسمي الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل، وبمذهب بعض آخر منهم قائل: بأن الماضي مشتق من المصدر، وأن المضارع مشتق من الماضي، وأن الأمر واسمي الفاعل والمفعول مشتقات من المضارع، فعلى هذا التقدير عبارته محتملة للمذاهب كلها.

ثم لا يخفى أن جميع أفعال هذا الباب منها: ما لا يتصرف بحال وهو: ليس باتفاق، لأنها وضعت وضع الحروف من حيث لا يفهم معناها إلا بذكر متعلقها، أو على الأصح وهو: دام لأنها لا تكون إلا صلة لما الظرفية كما تقدم، وهي لا يقع صلة لها إلا الماضي، وأما ما جاء من يدوم ودم ودائم ودوام فمن تصرفات دام التامة.

ومنها: ما يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو زال وفتئ وانفك وبرح لأن شرط عملها تقدم النفي، وهو لا يدخل على أمر ولا مصدر.

ومنها: ما يتصرف تصرفاً تاماً وهو البقية كالمضارع من كان في نحو قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ﴾ [سورة البينة: آية ١] تقول في إعرابه: يكن: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، وهو متصرف من كان الناقصة يرفع الاسم وينصب الخبر، والذين: اسمها في محل رفع لأنه اسم مبنى لا يظهر فيه إعراب، وجملة كفروا: صلته، ومِنْ: للتبيين وهي حرف جر، وأهل الكتاب: مجرور، والمشركين: معطوف فهو مجرور وعلامة جره الياء، ومنفكين: خبر يكون منصوب وعلامة نصبه الياء.

وكالأمر منها في نحو قوله ﷺ: "**كن خيرَ ابني آدَمَ**" فكن: فعل أمر متصرف من كان الناقصة يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمها: ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنت، وخير: خبرها، وابني: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء لأنه ملحق بالمثنى، وآدم: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة لمنعه من الصرف بالعلمية والعجمة.

وكاسم الفاعل منها نحو: كائنٌ زيدٌ قائماً، فكائن: اسم فاعل كان الناقصة وزيد: اسمه، وقائماً: خبره.

وتقول في اسم المفعول منها: زيد مكون قائم، فزيد: مبتدأ، ومكون: خبره وهو اسم مفعول كان الناقصة محول عن اسم الفاعل الرافع للاسم الناصب للخبر، فأصل: مكون قائم، كائن زيد قائماً، فحول كائن إلى مكون وحذف الاسم، وأنيب عنه الخبر كما قاله الفراء، فارتفع ارتفاعه، وقيل: لا يبنى من الناقصة اسم مفعول.

وتقول في المصدر منها: عجبت من كون زيد قائماً، فكون: مصدركان الناقصة، وزيد: مجرور به على الأصح وموضعه رفع على أنه اسمه، وقائماً: خبره، والمصدر في قول الشاعر:

٤٢- وكونُك إياه عليك يسير

مبتدأ، والكاف اسمه، وإياه: خبره من حيث النسخ، وجملة عليك يسير: خبره من حيث الابتداء، فله خبران لكن باعتبارين مختلفين، وقس على ما تصرف من كان ما تصرف من غيرها.

وليس......

وكان الأنسب للمصنف نفعنا الله تعالى ببركته ذكر حكم ما تصرف من الأفعال عقبها جميعاً لما علمت أن التصريف لا يختص بما قبل ليس، ولعله رحمه الله تعالى لم ينظر لما بعد ليس من حيث التصريف، لأن المتصرف منها تصرفه غير تام لكن طال الكلام في الشرح بسبب ذلك بين المعطوف والمعطوف عليه، فنرجع للأصل فنقول: ومعنى ليس نفي الحال أي: لنفي مصدر خبرها عن اسمها في الزمن الحاضر، وذلك عند التجرد عن القرينة الصارفة عنه نحو: ليس العدل موجوداً، أي: الآن فلو وجدت قرينة تصرفه عن الحال عمل بمقتضاها كما في قوله تعالى: ﴿ **أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**﴾ [سورة هود: آية ٨] فإنها لنفي المستقبل لوجود القرينة الدالة على الاستقبال.

وما زال وما فتئ وما برح وما انفك......

ومعنى: ما زال وما فتئ وما برح بوزن فهم فيها وما انفك، كما قاله الأزهري: ملازمة الخبر للمخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال. نحو: ما زال الجود محبوباً، وما انفك العلم نافعاً، وفي القرآن العزيز ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ [سورة طه: آية ٩١] فلن: حرف نفي ونصب، ونبرح: مضارع منصوب به متصرف من برح من أخوات كان الناقصة، واسمها: ضمير مستتر وجوباً في محل رفع تقديره نحن، وعاكفين: خبره، وعليه متعلق به، وحتى: حرف غاية بمعنى إلى، ويرجع: منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد حتى، وإلينا: متعلق به، وموسى: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، ومنه: ﴿تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا﴾ [سورة يوسف: آية ٨٥]. أي: مريضاً فالتاء: حرف قسم وجر والاسم الكريم: مقسم به مجرور، وتفتأ: مضارع فتئ منفي تقديراً أي: لا تفتأ ولا يقدر النفي قياساً إلا بعد القسم كالآية، لأن القسم إذا لم يكن معه علامة الإثبات كان على النفي، والاسم: ضمير المخاطب مستتر في تفتأ وجوباً، وجملة تذكر يوسف: في محل نصب على أنها خبر، وهذه كلها أمثلة للمنفي لفظاً أو تقديراً ومثال النهي قول الشاعر:

٤٣- صَاحِ شَمِّرْ ولا تَزَلْ ذاكِرَ المو ت فَنسـيانُهُ ضَـلالٌ مـبينٌ

ومثال الدعاء قول الشاعر:

٤٤- ألا يا اسْلَمِي يا دارَ مَيَّ على البِلَى ولا زال منْهَلاً بجرعائك القَطْرُ

وإعراب البيت الأول أن صاحِ مرخم صاحب: منادى بحذف أداة النداء، أي يا صاحبي فهو منصوب لأنه مضاف لياء المتكلم تقديراً، وشمِّر بكسر الميم: فعل أمر مبني على السكون، ولا: نهي، واسم تزل: مستتر فيها وجوباً تقديره أنت، وذاكر الموت: خبرها ومعناه واضح.

وإعراب الثاني: ألا: حرف استفتاح، ويا: حرف نداء، والمنادى محذوف أي: يا هذه، واسلمي: فعل أمر من السلامة وهي: البراءة من العيوب، ومعناه: الدعاء لدارَ مي بالسلامة، وهي اسم امرأة وليس ترخيم مَية كما قد يتوهم، وعلى البلى جار ومجرور معناه المصاحبة أي: اسلمي من بلائك، والقطر: اسم زال مؤخراً ومنُهلاً: خبرها مقدماً، والمنهل: السايل بشدة، والجرعاء تأنيث الأجرع: رملة مستوية لا تنبت شيئاً،

والقطر: جمع قطرة هو: المطر.

وما دام.......

فائدة:

ختم الجوهري صحاحه بهذا البيت تفاؤلاً بسلامته من العيب، ورجاء لدوام النفع، وإنّما اشترط في هذه الأفعال الأربعة تقدم النفي وشبهه لأن معناها نفى، ونفي النفي إثبات، ومعنى ما دام: استمرار الخبر للمخبر عنه أي: دوام ثبوت مصدر خبرها لاسمها نحو: لا يزالُ العبدُ قريباً من ربِّه ما دامَ بعيداً من نفسه، فما: ظرفية مصدرية لنيابتها عن الظرف وهو: المدة، ولتأويلها مع صلتها بمصدر يحل محلهما كما يأتي، ودام: فعل ماضٍ ناقص من أخوات كان الناقصة يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمه: ضمير يعود على العبد في محل رفع، وبعيداً: خبره، ومن نفسه: متعلق به، والمعنى: يستمر العبد قريباً من ربه مدة دوام بعده من نفسه، ومن كان من أولي الألباب يهتدي بما أعرب إلى معرفة ما لم يعرب من أمثلة الباب، ولا سيما تركت الواضح وأعربت الكاشح.

تتمة فيها مسائل:

الأولى: أُلحق في الكافية بـــ(صار) أفعالاً بمعناها وهي: آض ورجع وعاد واستحال وقعد وجار وارتد وتحول وغدا وراح.

الثانية: يأتي بمعنى صار أيضا من أفعال هذا الباب الخمسة الأولى وهي: كان وأمسى وأصبح وظل وبات قال تعالى: ﴿ **فَكَانَتْ هَبَاءً مُّنبَثًّا**﴾ [سورة الواقعة: آية ٦] ﴿ **وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا**﴾ [سورة الواقعة: آية ٧] ﴿ **فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا** ﴾ [سورة آل عمران: آية ١٠٣] ﴿ **ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا**﴾ [سورة النحل: آية ٥٨] وباقيها إليك.

الثالثة: يجوز زيادة كل بشرطين: كونها بلفظ الماضي وشذ قول أم عقيل بن أبي طالب وهي ترقصه:

٤٥ – أنت تكونُ ماجدٌ نبيلُ   إذا تهبُّ شمألٌ بليـــــل

فتكون: زائدة بين المبتدأ والخبر والشاهد فيه لأنه مضارع، ونبيل: فعيل من النبالة بمعنى: الفضل، وهو خبر بعد خبر، وشمأل: على وزن جعفر ريح تهب من ناحية القطب، وبليل: فعيل بمعنى مبلولة.

وكونها بين شيئين متلازمين ليسا بجار ومجرور نحو: ما كان أحسنَ زيداً ونحو: قول بعضهم: لم يوجد كان مثلهم، فكان: زائدة في الأول بين المبتدأ والخبر لدلالتها على المضي لأن فعل التعجب سُلب عن دلالته على المضي، وفي الثاني بين الفعل ونائب الفاعل للدلالة على تأكيد المضي، فعلم أنه ليس المراد بزيادتها أنها لا تدل على معنى البتة.

الرابعة: يجوز حذف نون كان بشرط: أن تكون بلفظ المضارع، وأن يكون مجذوماً بالسكون، وأن لا يُوقف عليه، وأن لا يتصل بضمير منصوب ولا بساكن وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ **وَلاَ تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ**﴾ [سورة النحل: آية ١٢٧]في النحل، الأصل: تكون فحذفت الضمة للجازم، والواو للساكن، والنون للتخفيف، لكن حذف هذا جائز، والأولين واجب، ومثله: ﴿**لَمْ أَكُ بَغِيًّا**﴾ [سورة مريم: آية ٢٠] فلا يجوز الحذف فيه نحو: ﴿ **لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾ [سورة البينة: آية ١] لاتصال الفعل بالساكن، ولا في نحو قوله ﷺ: لعلي (رضي الله عنه) "**إنْ يكنه فلن تُسلَّطَ عليهِ**"(١) لاتصاله بضمير النصب، والضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها، ولا في الوقف عليها نص عليه ابن خروف.

الخامسة: يجوز حذف كان نفسها وهي على أربعة أوجه:

الأول: أن تحذف مع اسمها ويبقى خبرها، وذلك كثير بعد أن ولو الشرطيتين مثال أن قولهم: الناس مجزيّون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر، أي: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير، ومثال قوله. (ﷺ) لمريد النكاح: "**التمسْ ولو خاتماً من حَديد**"(٢).

الثاني: عكسه أي: تحذف هي مع خبرها ويبقى اسمها ولكنهم ضعفوه.

الثالث: تحذف وحدها دون معموليها وذلك كثير بعد أن المصدرية الواقعة في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل في مثل قولهم: أمّا أنت منطلقاً انطلقت، فانطلقت: معلول وما قبله علة له مقدمة عليه، وأصله: انطلقت لأن كنت منطلقاً، ثم قدمت اللام

---

(١) رواه الإمام البخاري .

(٢) رواه الإمام البخاري .

التعليلية وما بعدها المجرور بها للاهتمام، فصار لأن كنت منطلقاً انطلقت، ثم حذف كل من اللام وكان للاختصار، فانفصل الضمير فصار أن أنت ثم زيدت ما للتعويض من كان، فصار أن ما أنت ثم أدغمت النون في الميم لتقاربها في المخرج، فصار: أما أنت منطلقاً انطلقت، وعلى ذلك يتخرج قول العباس بن مرداس:

٤٦- أبا خُراشَة أمَّا أنت ذا نَفرٍ فإنَّ قومي لم تأكلهم الضَّبُعُ

أي: لأن كنت ذا نفر فَخَرتَ، ثم حذفت فَخَرت وهو متعلق الجار والمجرور في لأن وما بعدها، وأبا خراشة منادى: حذف منه النداء وهو بضم الخاء المعجمة، وقيل: بكسرها فراء مهملة ثم شين معجمة كُنية شاعر مشهور اسمه خُفاف بخاء معجمة مضمومة وفاءين خفيفتين بينهما ألف، ونفر: بفتح النون والفاء: الرهط هنا، والضَّبع بوزن العَضُد: السنين المجدبة وفيه تورية، لأنه أوهم أنه يريد الحيوان المعروف ورشح ذلك بقوله: لم تأكلهم وهو مجاز عن الشدة التي تحصل من جدب السنة شبهها بالأكل فهو استعارة تبعيّة.

الوجه الرابع: تحذف هي مع معموليها وذلك بعد إن الشرطيّة في قولهم: افعل أمّا لا، أي: إن كنت لا تفعل غيره، فما: عوض من كان واسمها، ولا: نفت الخبر وهو تفعل، وجواب الشرط: محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره فافعله.

المسألة السادسة:

يجوز استعمال كان وأخواتها تامة إلا ثلاثة منها وهي: ليس وفتيء وزال، فإنها ملازمة للنقص.

ومعنى التمام: أن تكتفي بمرفوعها له فاعل حقيقة ولا تحتاج إلى منصوب حتى إذا وقع بعدها أُعرب حالاً لا خبراً، وتكون حينئذ أفعالاً قاصرة أي: غير متعدية للمفعول لكنها وإن اشتركت في التمام فمعانيها مختلفة، فمعنى كان وجد نحو كان الله ولا شيء معه، ومعنى ظل زيد: أقام نهاراً، وبات: أقام ليلاً، وأصبح وأضحى وأمسى: دخل في وقت الصباح والضحى والمساء قال تعالى: ﴿ **فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ**﴾ [سورة الروم: آية ١٧] ومعنى برح زيد وانفك: انفصل، وتستعمل برح بمعنى: ظهر.

ومنه قَولهم: برح الخفاء أي: ظهر، ومعنى صار: رجع نحو: ﴿ **أَلاَ إِلَى اللهِ تَصِيرُ**

الأُمُورُ﴾ [سورة الشورى: آية ٥٣] وانتقل نحو: صار الأمر إليك: أي: انتقل ومعنى دام: بقي، ومنه قوله تعالى: ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ﴾ [سورة هود: آية ١٠٧] أي: بقيت.

تنبيه

ظاهر عبارة المصنف رحمه الله تعالى أن ما وأخواتها الآتية، وكاد وأخواتها كذلك من هذا الباب، لأنه عطفها جميعا بعاطف واحد من غير فاصل، ولأن عملها واحد في الجملة، لكن لكلٍ أحكام تخصّه بين الأبواب مخالفة في المعنى، وعقد، كثير من المصنفين لكلٍّ باباً، جعلت كلا من ذلك قسماً برأسه.

وما وإن ولا ولات..ا.

فقلت: والسادس من المرفوعات اسم ما وإن بكسر وسكون ولا ولات، المشبهات في العمل بليس ولكل منها كلام يخصه فأما ما: فإنها تعمل هذا العمل بشروط أربعة: أن لا تقترن بأن الزائدة، ولا خبرها بإلاّ، وألاّ يتقدم خبرها على اسمها، ولا معمول خبرها على اسمها فإذا فقدت شرطاً أهمِلَت كما في قوله:

٤٧-بنى غُدانَةَ ما إنْ أنتم ذَهَبٌ ....

وقوله تعالى ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ﴾ [سورة آل عمران: آية ١٤٤] وقولهم: ما مسيءٌ مَنْ أَعتَبَ، فمسيء: خبر مقدم، ومن أعتب: مبتدأ مؤخر وقوله:

٤٨-................ وما كل مَنْ وافى منى أنا عارف

بنصب كل على المفعولية بعارف، والأصل: ما أنا عارف كل من وافى مِنىً. مثال ما اجتمعت فيه الشروط: ما زيد قائما، فما: نافية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر، وزيد: اسمها، وقائماً: خبرها، وهذه لغة أهل الحجاز، وبها جاء التنزيل قال الله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [سورة يوسف: آية ٣١] ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [سورة المجادلة: آية ٢]. وأما إن النافية فإعمالها ذلك نادر وهي لغة أهلَ العالية بالعين المهملة والمثناة التحتية: ما فوق نجد إلى أرض تهامة، وإلى ما وراء مكة وما والاها كقول بعضهم: إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية، وقول الشاعر:

٤٩- إن هُو مُستوليا على أحد إلا على أضعفِ المجانينِ

أنشده الكسائي بناء على عمل إنْ عمل ليس وهو مذهب أكثر الكوفيين، وذهب

الفراء وطائفة وأكثر أهل البصرة إلى المنع.

وأما لا فإعمالها قليل، ويشترط لها شروط ما السابقة ما عدا الأول، ويشترط لها أيضاً أن تكون معمولاها نكرتين، واشتُرِطَ في القطر: أن تكون في الشعر لا في النثر ومثل لها بقول الشاعر:

٥٠- تَعزَّ فلا شَيء على الأرضِ باقِيا ولا وَزَرٌ مِمّا قَضَى الله واقيا

فتعزَّ: فعل أمر من التعزية وهي التسلية ومعناه: تصبر، ولا: نافية للجنس هنا وهي عاملة عمل ليس، وربما ظن كثير أن لا العاملة عمل ليس لا تكون إلا نافية للوحدة وليس كذلك، نبّه عليه في المغني، وشيء: اسمها وعلى الأرض: ظرف مستقر صفة لشيء، أو لغو متعلق بباقيا خبر لا، والأول أولى، وكذا القول فيما بقى، والوزر: الملجأ، والواقي: الحافظ، وأما لات فأصلها: لا النافية ثم زيد عليها التاء لتأنيث اللفظ، أو للمبالغة في معناه أوهما: قال صاحب الكافى: لات فرع لا، ولا فرع ليس، وليس فرع ضرب، فهي في المرتبة الرابعة.

ثم لعملها شرطان: كون معموليها اسم زمان، وأن يحذف أحدهما، والغالب المرفوع نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [سورة ص: آية ٣] بنصب الحين على أنه خبرها، واسمها محذوف وهي بمعنى ليس، ومناص بمعنى فرار أي: ليس الحين حين فرار، ومن القليل قراءة بعضهم شاذاً: ولات حينُ مناص، برفع الحين على أنه اسمها، وخبرها محذوف أي: ليس حين فرار حيناً لهم. وقرئ أيضاً بخفض حين فزعم الفراء: أن لات تستعمل حرفاً جاراً لأسماء الزمان خاصة كما أن مذ ومنذ كذلك.

وكاد وبقية أفعال المقاربة.....

والسابع من المرفوعات: اسم كاد واسم بقية أفعال المقاربة، جرت عادتهم أن يترجموا عن كاد وأخواتها بأفعال المقاربة، وهو من باب التغليب إذ منها: ما هو للشروع، ومنها: ما هو للرجاء، وجعل ذلك من باب تسمية الكل باسم الجزء، ردّه الحلبي، وحاصل أفعال هذا الباب أنها ثلاثة أقسام كما عُلِمَ:

الأول:

ما وضع لأجل الدلالة لقرب الخبر، أي: على قرب حصول المخبر به وهو ثلاثة أفعال: كاد وهي أشهر تلك الأفعال ولهذا صرح المصنف بها دون غيرها، ومن العجب

أن معناها في الأصل: قَرُبَ، ولا تستعمل بهذا المعنى، فلا يقال: كاد زيد من الفعل أي: قرب منه، ولا تكون إلا ناقصة، وكَرَبَ بفتح الراء أفصح من كسرها، وهي في الأصل بمعنى قَرَبَ، وتستعمل بهذا المعنى تقول: كَرَبَت الشمس من الغروب، أي: قرُبت منه، وهي في هذا المثال قاصرة تامة، وتأتي ناقصة، وأوشك: وهي في الأصل بمعنى: أسرع، وتستعمل بهذا المعنى تامة تقول: أوشك فلان في السير، أي: أسرع فيه وتستعمل ناقصة.

الثاني:

ما وضع لأجل الدلالة على رجاء الخبر أي: رجاء المتكلم حصول الخبر، وهو ثلاثة أفعال أيضا: حَرِيَ بفتح الحاء والراء المهملتين، وقد تكسر الراء، واخْلَوْلَقَ بالخاء المعجمة، وعسى، وكل من هذه الثلاثة يستعمل تاماً وناقصاً مسنداً إلى أن والفعل.

والثالث

ما وضع لأجل الدلالة على الشروع في الخبر أي: التبس بأول أجزائه وهو كثير ومنه أنشأ وطفق بكسر الفاء وفتحها، وعلق بكسر اللام، وجعل وأخذ وهَلْهَلَ وهبَّ بالتشديد.

وجميع هذه الأقسام تعمل عمل كان الناقصة، فترفع الاسم وتنصب الخبر، إلا أن خبرها يجب كونه فعلاً مضارعاً، نحو: كاد زيد يقرأ، فكاد: فعل ماض ناقص، وزيد: اسمها، وجملة يقرأ: خبرها في موضع نصب، وكذا الباقي بلا فرق إلا في اقتران الخبر بأن المصدرية، فإنها بالنسبة إلى ذلك أربعة أقسام: ما يمتنع وما يجب وما يغلب وما يقل.

فيمتنع اقترانها بها في أفعال الشروع لأنها للحال، وأن المصدرية للاستقبال وبينهما تناف، ويجب مع حرى واخلولق، ويغلب مع عسى وأوشك، ويقل مع كاد وكرب.

قال بعضهم: فإن قيل الإخبار بما اقترن بأن المصدرية يؤدي إلى الإخبار بالحدث عن الذات نحو: عسى زيد أن يقوم، لأنه مؤول بالقيام، أجيب: بأنه من باب زيد عدل، عادل أو ذو عدل، أو يقدر مضاف محذوف قبل الاسم، أي عسى حالة زيد أن يقوم والله أعلم.

وخبر إنّ وأنّ للتوكيد، وكأن لتشبيه، ولكن للاستدراك...

والثامن من المرفوعات :خبر إنَّ بكسر الهمزة وتشديد النون وهي أم الباب، أي: وخبر أخواتها، وعملها نفس ما لأن من عمل، فتنصب المبتدأ على أنه اسمها، وترفع

خبره على أنه خبرها وهي وأن تتفق في العمل المذكور لكن معناها مختلف فإن معنى إن المذكورة وأن بفتح الهمزة تشديد النون للتوكيد، أي: لتوكيد نسبة الجزء، إلى المبتدأ، أو لنفي الشك عنها، أو إنكار لها، فحينئذ يختلف المراد منهما كما في التصريح: بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها والإنكار لها فإن كان المخاطب عالماً بالنسبة فهما لمجرد التوكيد، وإن كان متردداً فيها فهما لنفي الشك عنها، وإن كان منكراً لها فهما لنفي الإنكار لها، فالتوكيد لنفي الشك مستحسن ولنفي الإنكار واجب ولغيرهما لا ولا انتهى.

مثال المكسورة:

إن زيداً قائمٌ، والمفتوحة: بلغني أن زيداً قائم، فكل من أن المكسورة والمفتوحة حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر، وزيد: اسمها منصوب بفتحة ظاهرة، وقائم خبرها، ومعنى كأن بتشديد النون: للتشبيه، وهو مشاركة أمر لأمر في معنى نحو: كأنّ وجه محمد بدر، فكأن من أخوات إن تنصب الاسم وترفع الخبر ووجه: اسمها، ومحمد مضاف إليه، وبدر خبرها، ومعنى لكن بتشديد النون للاستدراك، وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته، أو نفيه قام الناس لكن زيداً جالسٌ.

تنبيه

لو خُفِّفَت النون من هذه الأحرف الأربعة كان فيها بالنسبة لعملها تفصيل، وبيانه أن الأكثر في إنّ المكسورة الهمزة إذا خففت الإهمال، لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية، وأن المفتوحة الهمزة عملها باق لكن يجب في اسمها أن يكون ضميراً محذوفا، وفي خبرها أن يكون جملة، وإن كان عملها أيضاً باقياً من غير هذين الشرطين، فيجوز ثبوت اسمها، وإفراد خبرها، وإن لكنّ تهمل وجوباً.

وليت للتمني ولعل للترجي.............

ومعنى ليت: للتمني وهو: محبة حصول الشيء غير الواجب مستحيلاً كان وتعلقه به أكثر، أو ممكناً غير مرتقب حصوله وتعلقه به قليل أي: ميل النفس إلى حصول ذلك الشيء، ولما كان من مالت نفسه إلى شيء يطلب حصوله، جعل بعضهم التمني طلباً فقال: هو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر نحو: ليت الشباب يعود، وليت لي مالاً فأحج منه.

ومعنى لعل: للترجي وهو: محبة الشيء الممكن المترقب حصوله، أي: ميل النفس إلى حصول ذلك الشيء نحو: لعل الله راحم لنا، ومنه عند البصريين قوله تعالى ﴿ **لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا**﴾ [سورة الطلاق: آية ١].

وتأتي بمعنى: الإشفاق في الشيء المكروه نحو: ﴿ **فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ**﴾ [سورة الكهف: آية ٦] أي: قاتل نفسك، والمعنى: أشفق على نفسك أن تقتلها حسرة على ما فاتك من إسلام قومك، قاله في الكشاف.

فتوقع المحبوب يسمى ترجياً وتوقع المكروه يسمى إشفاقاً، ولا يكون التوقع إلا في الممكن، وأما قول فرعون: ﴿ **لَّعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ**﴾ [سورة غافر: الآيتان ٣٥- ٣٦] فجهل منه أو إفك قاله في المغني..

والإشفاق: لغة الخوف.

وعند الأخفش تأتي لعل للتعليل نحو قولك: أتم عملك تأخذ أجرَكَ، ومنه على هذا قوله تعالى: ﴿ **لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى**﴾ [سورة طه: آية ٤٤] أي: ليتذكر، قال في المغني: ومن لَم يثبت ذلك -أي: بأنها تأتي للتعليل- يحمله على الرجاء، ويصرفه للمخاطبين أي: اذهبا على رجائكما انتهى.

وعند الكوفيين تأتي للاستفهام وجعلوا منه: ﴿ **لاَ تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا**﴾ [سورة الطلاق: آية ١] ﴿ **وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى**﴾ [سورة عبس: آية ٣] والتقدير على هذا: أألله يُحدث بعد ذلك أمراً، وما يدريك أيزكى، والمعنى: لا تدري جواب أألله يحدثُ وما يدريك جواب أيزكى، قاله بعض المحققين.

وبعض العرب يُجيز الجرّ بها، ويجيز حذف لامها الأولى وإثباتها، وكسر لامها الأخيرة قال شاعرهم:

٥١- لَعل أبي المغوار منكَ قَريبُ

قال في المغني: مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتنـــزيل لعل منـــزلة الجار الزائد، نحو: بحسبك درهم، بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله: قريبُ خبرَ ذلك المبتدأ انتهى.

تنبيه: ذكر بعضهم: أن حروف الباب ثمانية وجعل السابع عسى في لُغيّة — بالتصغير- وهو بمعنى: لعل كقوله:

٥٢- ولي نفس تُنازِعُني إذا ما أقولُ لها لعلّي أو عساني

فياء المتكلم: اسم عسى، وخبره محذوف، وفيه أقوال أخرى تعلم من التصريح.

فعسى حينئذ حرف كلعل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف كما نقل عن سيبويه خلافاً لمن أطلق فعليتها أو حرفيتها، فعُلم أن في عسى ثلاثة أقوال وجعل الثامن لا النافية للجنس الآتي ذكرها.

تتمة فيها مسائل:

الأولى:

إن هذه الأحرف الستة، قال في التوضيح وشرحه: لا يتقدم خبرهُنّ عليهن مطلقاً، ولا يتوسط بينهن وبين أسمائهن إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً نحو قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً** ﴾ [سورة المزمل: آية ١٢] ﴿ **إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً** ﴾ [سورة النازعات: آية ٢٦] فكل من الظرف والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والمنصوب اسمها مؤخراً، وإنما اغتفروا التوسط بالظرف والمجرور للتوسع لكثرتهما، وقد يجب التوسط في نحو: إن عند هند عبدها وإن في الدار مالكها، لئلا يعود الضمير لو قدم الاسم على متأخر لفظاً ورتبةً.

الثانية:

يتعين كسر إنّ حيث لا يجوز أن يحل المصدر محلها ومحل معموليها، وفتحها حيث يجب ذلك، ويجوز الفتح والكسر إن صح الاعتباران.

فالأول في عشرة مواضع وهي: أن تقع في الابتداء نحو: ﴿ **إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ** ﴾ [سورة القدر: آية ١]، أو تاليه لحيث نحو: جلست حيث إن زيداً جالس، أو لإذ: كجئتك إذ إن زيداً قائم، أو لموصول نحو: ﴿ **وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوء بِالْعُصْبَةِ** ﴾ [سورة القصص: آية ٧٦]، أو تقع جواباً لقسم لم يُذكر فعله أو ذكر، فالأول نحو: ﴿ **وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ** ﴾ [سورة الدخان: آية ٢]، والثاني نحو:

٥٣- أقسمتُ بالقمرِ المنشقِ إنّ لَهُ من قلبه نسبةٌ مبرورةُ القسم

أو محكية بالقول نحو: ﴿ **قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ** ﴾ [سورة مريم: آية ٣٠]، أو حالاً نحو: ﴿ **كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالحق وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ** ﴾ [سورة الأنفال: آية ٥]، أو صفة نحو: مررت برجل إنّه فاضل، أو تقع بعد صلة عامل علّق

باللام نحو: ﴿وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [سورة المنافقون: آية ١] لأنها لو فتحت لزم تسليط العامل عليها، ولام الابتداء لها صدر الكلام، وما له الصدر يمنع ما قبله أن يعمل فيما بعده، وهذه اللام وإن كانت متأخرة في اللفظ فرتبتها التقديم على إن، وإنما أخرت لئلا يدخل حرف توكيد على مثله، وإنما لم تؤخر إن لقوتها بالعمل، وإنما فتحت في نحو: علمت أن زيداً لقعد، لأن اللام ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضي لأنها لا تدخل عليه إلا مع قد ظاهرة أو مقدرة، العاشرة: أن تقع خبراً عن اسم ذات نحو: زيد إنّه فاضلٌ، ومنه ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾ [سورة الحج: آية ١٧] فجملة إن الله الخ: خبر عن إن الذين آمنوا وما عطف عليه هي أسماء ذوات، وما زيد على العشرة نحو: الواقعة بعد كلا كقوله تعالى: ﴿كَلاَّ إِنَّ الإِنْسَانَ لَيَطْغَى﴾ [سورة العلق: آية ٦]، وبعد حتى الابتدائية نحو: مرض زيد حتّى إنّهم لا يرجونه، والمقرون خبرها باللام من غير تعليق نحو: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ﴾ [سورة الأعراف: آية ١٦٧]، والتابعة لشيء من ذلك نحو: إنّ زيداً فاضلٌ وإن عمراً جاهل، فإنها في ذلك واجبة الكسر غير مسلم، لأنها في ذلك كلّه ابتدائية، فهي داخلة في القسم الأول من العشرة.

والثاني: وهو تعين الفتح فيما عدا ذلك وضابطه: ما تقدم من وجوب سد المصدر مسدها مع معموليها، نحو: ﴿أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾ [سورة العنكبوت: آية ٥١] أي: إنزالنا ﴿وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ﴾ [سورة الأنعام: آية ٨١] أي: إشراككم ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ﴾ [سورة الجن: آية ١] أي: استماع نفر ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ﴾ [سورة فصلت: آية ٣٩] أي: رؤيتك الأرض.

والثالث: ما جاز فيه كسر إن وفتحها باعتبارين مختلفين وذلك في مواضع وتطلب من المطولات، منها: أن تقع في موضع التعليل نحو: ﴿إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ [سورة الطور: آية ٢٨] من قوله تعالى ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ [سورة الطور: آية ٢٨] قرأ نافع والكسائي بفتح إنه على تقدير لام العلة لأن حرف الجر إذا دخل على إن لفظاً أو تقديراً فتحت همزتها فهو تعليل إفرادي، وقرأ الباقون بالكسر على أنه تعليل مستأنف بياني، وهو عند علماء البيان ما يكون جواباً لسؤال مقدر قد تضمنه ما قبله، وهنا كأنهم لما قالوا: إنا كنا من قبل ندعوه، قيل لهم: لمَ فعلتم ذلك؟ فقالوا: إنه

هو البّر الرحيم، فهو تعليل جمعي ومثله في جواز الوجهين: لبيك إن الحمدَ والنعمةَ لك والملكَ، يروى بكسر إن وفتحها، فالفتح على تقدير لام العلة وهو اختيار الإمام الشافعي (رضي الله تعالى عنه)، والكسر على أنه تعليل مستأنف وهو اختيار أبي حنيفة (رضي الله تعالى عنه)، فقاله في الكشاف.

الثالثة:

تدخل لام الابتداء بعد إن المكسورة وتسمى اللام المزحلقة بالقاف والفاء لأن أصل: إن زيداً لقائم، لأن زيداً قائم، فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين، فزحلقوا اللام دون أن لئلا يتقدم معمولها عليها، وإنما لم ندع أن الأصل: إن لزيداً قائم لئلا يحول ما له صدر الكلام بين العامل والمعمول، قاله في المغني.

وسميت لام الابتداء لأنها تدخل في الأصل على المبتدأ، وتدخل على غيره بعد إن المكسورة في أربعة مواضع:

أحدها: الخبر إذا كان مؤخراً مثبتاً غير ماض نحو: ﴿ **إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ** ﴾ [سورة إبراهيم: آية ٣٩] ﴿ **إِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ** ﴾ [سورة النمل: آية ٧٤] ﴿ **وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ** ﴾ [سورة القلم: آية ٤] ﴿ **وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ** ﴾ [سورة الحجر: آية ٢٣].

ثانيها: معمول الخبر في نحو: إن زيداً لعمراً ضارب، وقد تدخل على الخبر والحالة هذه نحو: ﴿ **إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ** ﴾ [سورة العاديات: آية ١١].

ثالثها: الاسم إذا تأخر عن الخبر نحو: ﴿ **إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً** ﴾ [سورة النازعات: آية ٢٦] أو عن معموله نحو: إن في الدار لزيداً جالس رابعها: ضمير الفصل نحو: ﴿ **إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الحق** ﴾ [سورة آل عمران: آية ٦٢] سماه البصريون فصلاً لأنه يفصل بين الخبر والنعت، والكوفيون عماداً لأنه معتمد عليه في تأدية المعنى هذا إذا لم يعرب الضمير المذكور مبتدأ فإن جعل مبتدأ وما بعده خبر والجملة خبر إن فلا يكون ضمير فصل، لأن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب على الصحيح.

الرابعة:

إذا دخلت ما الحرفية الزائدة على هذه الأحرف الستة كفتها عن العمل، وهيأتها للدخول على الجملة الفعلية بعد أن كانت مختصة بالاسمية، ولهذا سميت ما الكافة نحو: ﴿ **قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ** ﴾ [سورة الأنبياء: آية ١٠٨] ﴿ **كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ** ﴾ [سورة الأنفال: آية ٦] وقول الشاعر:

٥٤ – أَعِدْ نظراً يا عبد قيسٍ لعلَّما أضاءت لك النار الحمارَ المقيد

٥٥– ولكنما أسعى لمجد مؤثلٍ

إلا ليت فإنها باقية على اختصاصها بالجمل الاسمية فيجوز إعمالها وإهمالها، وقد رُوى بالوجهين قول النابغة:

٥٦– قالَتْ أَلا ليتما هذا الحَمام لنا إلى حمَامتنا أو نصفه فقد

برفع الحمام ونصبه، فالرفع على الإهمال، والنصب على الإعمال.

الخامسة

يجوز العطف على أسماء هذه الحروف بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده نحو: إن زيداً وعمراً قائمان وبكراً، قال الشاعر:

٥٧– إنَّ الرَّبيعَ الجَودَ والخَريفا يَدا أبي العباس والصُّيوفَا

فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مجيء الخبر وهو يدا أبي العباس، وعطف الصيوف جمع صيف على الربيع بالنصب بعد مجيء الخبر، والجود بفتح الجيم وسكون الواو وبالدال المهملة: المطر الغزير، ويروى الجون بالنون بدل الدال، والمراد به: السحاب الأسود، والمراد بالربيع والخريف والصيوف: أمطارهن، والمراد بأبي العباس السفاح: أول الخلفاء من بني العباس، وهذا من عكس التشبيه مبالغة لأن الغرض تشبيه يديه بالأمطار الواقعة في هذه الأزمنة، وحقيقة التشبية أن يقول: إن يدي أبي العباس الربيع والخريف والصيوف. والعطف بالرفع على محل أسماء هذه الأحرف بشرطين: استكمال الخبر، وكون العامل إن وأن ولكن نحو: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ**﴾ [سورة التوبة: آية ٣] فعطف رسوله على محل الجلالة بعد استكمال الخبر ونحو قوله:

٥٨ – فإنَّ لَنا الأُمَّ النجيبةَ والأَبُ

فعطف الأب على محل الأم بعد استكمال الخبر وهو: لنا، ونحو:

٥٩ – ولكنَّ عمِّي الطيِّبُ الأَصْلِ والخالُ

فعطف الخال على محل عمي بعد استكمال الخبر هذا قول بعض البصريين، والمحققون منهم على أن رفع ذلك ونحوه ليس بالعطف على محل الاسم، بل على أنه مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر الناسخ عليه، فهو من عطف جملة على جملة، والتقدير: ورسوله بريء، ولنا الأب النجيب، والخال الطيب الأصل، أو على أنه مرفوع بالعطف

على الضمير المستتر في الخبر، وذلك إذا كان بينهما فاصل فهو من عطف مفرد على مفرد، فرسوله: معطوف على الضمير المستتر في بريء، أي: بريء هو ورسوله لوجود الفصل بالجار والمجرور وهو: من المشركين، والأب: معطوف على الضمير المستتر في لنا لوجود الفصل بالصفة والموصوف، والخال: معطوف على الضمير المستتر في الطيب لوجود الفصل بالمضاف إليه، ولم يشترط الكسائي الشرط الأول تمسكاً بنحو: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ**﴾ [سورة البقرة: آية ٦٢] فعطف الصابئون بالرفع على محل الذين آمنوا قبل استكمال الخبر وهو: ﴿ **مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآَخِرِ**﴾ [سورة البقرة: آية ٦٢] وخرجها المانعون من البصريين على التقديم والتأخير أي:والصابئون والنصارى كذلك، أو على تقدير الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، فيكون من آمن: خبر الصابئون، وخبر إنّ محذوفاً لدلالة خبر المبتدأ عليه والله تعالى أعلم.

وخبر لا النافية للجنس.............

والتاسع من المرفوعات: خبر لا النافية للجنس بأسره، ويقال لها أيضاً التبرئة دون غيرها من أحرف النفي، وحق لا التبرئة أن تصدق على النافية كائنة ما كانت لأن البراءة هي النفي، ولكنهم خصوها بالعاملة عمل إنّ المشددة، فإن التبرئة فيها أمكن منها في غيرها لعمومها بالتنصيص وإطلاق التبرئة عليها من باب زيد عدل.

قال أبو البقاء: وإنما عملت لا عمل إنّ لمشابهتها لها في أربعة أوجه:

أحدها : أن كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية.

الثاني: أن كلا منهما للتأكيد فلا لتأكيد النفي، وإن لتأكيد الإثبات.

والثالث: أن لا نقيضة إنّ والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره.

والرابع: أن كلا منهما صدر الكلام انتهى.

لكن لما كان عملها بطريق الحمل على أن انحطت رتبتها عنها، فاشترط لعملها شروط لم تشترط في إن، ولهذا قال صاحب القطر: يجري مجرى إن في نصب الاسم ورفع الخبر لا ثلاثة شروط:

أحدها: أن تكون لا نافية للجنس.

والثاني: أن يكون معمولاها نكرتين.

والثالث: أن يكون الاسم مقدماً والخبر مؤخراً.

فإن انخرم الشرط الأول بأن كانت ناهية اختصت بالفعل وجزمته نحو: ﴿ **لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنَا** ﴾ [سورة التوبة: آية ٤٠]، أو زائدة لم تعمل شيئا نحو: ﴿ **مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ** ﴾ [سورة الأعراف: آية ١٢]، أو نافية للوحدة عملت عمل ليس نحو: لا رجل في الدار بل رجلان، وإن انخرم أحد الشرطين الأخيرين، لم تعمل شيئاً، ووجب تكرارها، مثال الأول: لا زيد في الدار ولا عمرو. ومثال الثاني: ﴿ **لاَ فِيهَا غَوْلٌ** ﴾ [سورة الصافات: آية ٤٧] وإذا استوفت الشروط فلا يخلو اسمها إما أن يكون مضافاً أو شبيهاً به، أو مفرداً، فإن كان مضافاً أو شبيهاً به ظهر النصب فيه، فالمضاف كقولك: لا صاحبَ علم ممقوت، ولا صاحب جود مذموم، والشبيه بالمضاف: ما تصل به شيء من تمامه إما مرفوع نحو: لا قبيحاً فعلُهُ ممدوح، أو منصوب به نحو: لا طالعاً جبلاً حاضر، أو مخفوض بخافض متعلق به نحو لا خيراً من زيد عندنا انتهى.

وإعراب قوله: لا قبيحاً إلى آخر الأمثلة الثلاثة، أن لا في الجميع نافية للجنس تعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر، وفعله الأول: فاعل قبيحاً لأنه صفة مشبهة، وجبلاً في الثاني: مفعول طالعاً لأنه اسم فاعل، ومن زيد في الثالث: متعلق بخبر لأنه اسم تفضيل، وما ذكره من نصب الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين، أجاز البغداديون: لا طالع جبلاً، بلا تنوين أجروه في ذلك مجرى المضاف كما أجري مجراه في الإعراب، وعليه يخرج الحديث: "**لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت**" قاله في المغني وقال في القطر: وان كان –أي: اسم لا– مفردا أي: غير مضاف ولا شبيه به فإنه يبنى على ما ينصب به لو كان معرباً، فإن كان مفرداً أو جمع تكسير بني على الفتح نحو: لا رجل ولا رجال فإنه ينصب بالفتحة لو أعرب، وإن كان مثنى أو جمع مذكر سالم فإنه يبنى على الياء كما ينصب بها لو أعرب، تقول في المثنى: لا رجلين عندك، ومنه قوله:

٦٠– تَعَزَّ فلا إلفين بالعيش مُتِّعا[1]

فإلفين بكسر الهمزة تثنية إلف: اسم لا مبني على الياء، وجملة مُتِّعا بالبناء

---

(١) هذا صدر بيت، لم أقف على قائله، وعجزه:

ولكنْ لِواردِ المَنُونِ تَتَابُعُ

للمفعول: خبرها، وتعز أمر من التعزية وهي: التسلية، وتقول في الجمع: لا مسلمين مخلدون في النار، ومنه قوله:

٦١- يُحشرُ الناس لا بنين ولا آ باء إلاّ وقد عنتهم شؤون[١]

فبنين بكسر النون الأولى جمع ابن: اسم لا، ولا آباء جمع أب عطف على ما قبله وإلا: حرف إيجاب، وقد عنتهم بفتح العين المهملة والنون وسكون المثناة الفوقية بمعنى: أتعبتهم، وشؤون جمع شأن وهو الخطب: فاعل عنتهم، وإن كان الجمع بألف وتاء مزيدتين تبنى على الكسر بغير تنوين، أو على الفتح بغير تنوين أيضاً، نحو: لا مسلمات في الدار، فأما الكسر فلأنه ينصب به لو أعرب، وأما الفتح فإجراء للباب على وتيرة واحدة، وقد روُي بالوجهين قول سلامة بن جندل[٢] يبكي على فراق الشباب.

٦٣- إنَّ الشبابَ الذي مَجدٌ عواقبه فيه نَلذُ ولا لَذّاتَ لِلشَّيبِ

بكسر التاء وفتحها في لذات جمع لذة وهي: اسم لا، وللشّيب بفتح الشين انتهى.

مع مزيد إيضاح لكن قال ابن جني[٣] في الخصائص: لم يُجز أصحابنا الفتح إلا شيئاً قاسه أبو عثمان أي: المازني[٤] والصواب الكسر بغير تنوين انتهى.

وفي كلام البدر الدماميني[٥]: الحق أن الوجهين ثابتان عن العرب مع أرجحية الفتح بنقل الثقات، فلا وجه بعد ذلك للاختلاف.

وفي سبك المنظوم[٦] لابن مالك أنه يبنى على الكسر مع التنوين قال: لأن نونه

---

(١) هذا البيت لم أقف على قائله.

(٢) هــو أبو مالك، سلامة بن جندل بن عبد عمرو، شاعر جاهلي من أهل الحجاز توفي سنة ٣٢ ق هــ.

(٣) هــو أبو الفتح، عثمان بن جني الموصلي، من أئمة الأدب في النحو، توفي في بغداد سنة ٣٩٢هــ.

(٤) هو أبو عثمان، بكر بن محمد بن حبيب، أحد الأئمة في النحو، توفي سنة ٢٤٩هــ.

(٥) هــو محمــد بــن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بابن الدماميني عالم بالشريعة وفنون الأدب، ولد في الإسكندرية سنة ٧٦٣هــ، توفى في الهند سنة ٨٢٧هــ.

(٦) هو: سبك المنظوم وفك المختوم، وهو كتاب مخطوط يبحث في علم العربية. ومؤلفه ابن مالك.

كنون مسلمين لا كتنوين زيد فلا ينافي البناء وهناك وجه رابع أنه يفتح لكن الحركة ليست له بل لمجموع المركب وهو لا والاسم، قاله الفارسي[(١)] وغيره[(٢)]، وسيأتي في باب لا في المنصوبات بيان حكم ما لو تكررت لا والله تعالى هو الموفق للصواب.

المنصوبات.......

ولما أتم رحمه الله تعالى الكلام على مرفوعات الأسماء، شرع في مبحث منصوباتها فقال: هذه المنصوبات من الأسماء وهي في كلامه أربعة عشر: المفعول به، المفعول المطلق ويقال له: المصدر، المفعول فيه ويقال له: الظرف، المفعول له، المفعول معه، والحال، والتمييز، والمستثنى، والمنادى المضاف أو الشبيه به، واسم لا، ومفعولا ظننت، وخبر كان وأخواتها، وما يعمل عملها مما تقدم، واسم إن وأخواتها فإن قلت: عدها غير المصنف الأزهري أكثر من ذلك بزيادة خبر ما الحجازية، والتابع المنصوب، والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب، قلت: أجيب بأن الأول داخل في خبر ما يعمل عمل كان، والثاني قد ذكره المصنف عقب المجرورات وهو الأنسب كما سيأتي بيانه، والثالث قد تقدم وستمر بك هذه الأربعة عشر واحداً واحداً، وبدأ منها بالمفاعيل وهي: المفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه لأنها الأصل، وغيرها، محمول عليها ومشبه بها، قاله ابن هشام، وبدأ من المفاعيل بالمفعول به تبعاً للفارسي وجماعة، واختاره ابن هشام على من بدأ بالمفعول المطلق كالزمخشري.

المفعول به ما وقع عليه الفعل......

الأول من الأربعة عشر: المفعول به أي: الذي فُعِل به الفعل، فأل فيه موصولة، وقد عرفه رحمه الله تعالى بقوله: ما - أي: هو اسم-وقع عليه الفعل، أي: تعلق به فعل الفاعل سواء كان الفاعل حقيقياً: كخلق الله العوالَم، ورفع السّموات وبسط الأرضين، فهذه المذكورت مفاعيل لتعلق فعل الفاعل بهن، وصح كونها مفاعيل مع أنها لم تكن موجودة قبل تعلق الفعل بها، لأنه ليس الشرط وجود ذات المفعول قبل تعلق الفعل به

---

(١) هو أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، أحد أئمة العربية توفى في بغداد سنة ٣٧٧هـ.

(٢) أي: المازني، كما ذكره الأزهري.

كما توهم، بل الشرط أن لا يتأخر وجوده عن تعلق الفعل به فيصدق بالمقارنة، أو مجازياً: كأنبت الربيع البقل، وبنى الأمير داره، وشمل تعلق الفعل به ما إذا كان مثبتاً له كما ذكر، وما إذا كان منفياً عنه نحو: ما ضربت زيداً.

ثم اعلم أن المفعول به على قسمين ظاهر ومضمر، فالظاهر: إما صريح كما تقدم في هذه الأمثلة، وإما مؤول كقوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللهِ﴾ [سورة الأنعام: آية ٨١] أي: إشراككم والمضمر: إما متصل-أي: بعامله- وهو: ما لا يتقدم على عامله ولا يلي إلا في الاختيار نحو: أكرمني، أكرمنا أكرمكَ بفتح الكاف، أكرمك بكسرها، أكرمكما أكرمكم أكرمكن أكرمه أكرمها أكرمهم أكرمهن بفتح الميم في الجميع، ويقال: في كل من هذه الضمائر: ضمير متصل في محل نصب على المفعولية، لأنه اسم مبنى لا يظهر فيه اعراب.

وإما منفصل وهو: ما قابل المتصل نحو: إيّاى، إيّانا، إياك بفتح الكاف، إياكِ بكسرها، إياكما، إياكم، إياكن، إياه، إياها، إياهما، إياهم، إياهن، قال الأزهري: إيّا في جميع ما ذكر بكسر الهمزة وتشديد الياء التحتية هي الضمير وما اتصل به حروف دالة على التكلم والخطاب والغيبة والتثنية والجمع تذكيراً وتأنيثاً ويقال في كل منها: إيّا ضمير منفصل في محل نصب على المفعولية في نحو: إياي أكرم زيد.

تتمة فيها مسائل:

المسألة الأولى: العامل الذي ينصب المفعول به أحد أربعة أشياء: أحدها: الفعل المتعدي نحو: ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾ [سورة النمل: آية ١٦]، وثانيها: الصفة نحو: ﴿ إِنَّ اللهَ بَالِغُ أَمْرِه ﴾ [سورة الطلاق: آية ٣] بقراءة بالغ بالتنوين، وثالثها:- المصدر نحو: ﴿ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ﴾ [سورة الحج: آية ٤٠]. ورابعها: اسم الفعل نحو: ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾[سورة المائدة: آية١٠٥] أي: الزموا أنفسكم.

المسألة الثانية:

الأصل في عامل المفعول به أن يكون مذكوراً كما في هذه الأمثلة، وقد يجوز حذفه فيما إذا دلت عليه قرينة حالية أو لفظية، فالأول كقولك: مكةَ، لمن رأيته متهيئاً لسفر، فمكة بالنصب مفعول لفعل محذوف تقديره: تريد، دلت عليه قرينة الحال، والثاني كقولك: شر الناس، لمن سمعته يقول: أضربُ، بصيغة المضارع فشر من قولك:

شر الناس منصوب مفعول لفعل محذوف دل عليه لفظ أضرب، وقد يجب حذفه وذلك في صور منها:

(باب الاشتغال)

باب الاشتغال وحقيقته: أن يتقدم اسم ويتأخر فعل أو وصف مشتغل بالعمل في ضمير ذلك المتقدم عن العمل في لفظه أو ملابسه، مثال ما اشتغل عن العمل في لفظه: زيداً ضربتُه، وزيداً أنا ضاربُه الآن أو غداً، فزيداً في المثالين معمول لعامل محذوف يفسره المذكور لشغله عنه بالعمل في ضميره، ومثال ما اشتغل عن العمل في ملابسه قوله تعالى: ﴿ **وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ** ﴾ [سورة الإسراء: آية ١٣]، ﴿ **وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ** ﴾ [سورة يس: آية ١٢] ومنها: باب النداء نحو: يا رسول الله، لأن يا عوض عن العامل وهو: أدعو، ولا يجمع بين العوض والمعوض.

ومنها: ما وقع منصوباً من الأمثال جمع مثل بفتحتين، وهو كل كلام مركب مشهور مشبّه مضربه بمورده أي: بأصله نحو: الكلاب على البقر، فالكلاب منصوب بفعل محذوف وجوباً تقديره: أرسل، ولا يجوز ذكره لأن الأمثال لا تغير عن أصلها والمراد بالبقر: بقر الوحش، ومثل الأمثال ما جرى مجراها كقوله تعالى: ﴿ **انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ** ﴾ [سورة النساء: آية ١٧١] أي: انتهوا وافعلوا خيراً، ومنها في التحذير: إيّاك والأسد، أي: إياك باعد أحذر الأسد، ومنها في الإغراء نحو: المروءة والنجدة، ونحو: السلاح السلاح فالعامل محذوف وجوباً تقديره في هذين المثالين: الزم، وإنما وجب حذفه لأن كلا من العطف والتكرار قائم مقام العامل فالتزم حذفه لذلك.

المسألة الثالثة: مما يتعلق بالمفعول به التنازع في العمل وحقيقته: أن يتقدم عاملان متصرفان، ويتأخر عنهما معمول مطلوب لكل منهما من حيث المعنى نحو: رأيت وأكرمت زيداً، فكل من الفعلين المذكورين طالب لزيد، فإذا أعملت أحدهما فيه وجب أن يعمل الآخر في ضميره، لكن قد اختلف في المختار منهما، فذهب الكوفيون إلى أن المختار إعمال الأول لسبقه في الاسم الظاهر والثاني في ضميره، وذهب البصريون إلى عكسه وهو إعمال الثاني في الاسم الظاهر لقربه، وقيل: هما على السواء لأن كلا منهما مرجحاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا** ﴾ [الكهف: آية ٩٦]، فآتوني يطلب قطراً على أنه مفعوله الثاني، وأفرغ يطلبه أيضاً على أنه مفعوله،

وأُعمل الثاني وهو أفرغ في قطراً وأُعمل الأول وهو آتوني في ضميره وحُذف لأنه فضلة، والأصل: آتونيه، ولو أعمل الأول لقيل: أفرغه، ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿ هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ﴾ [سورة الحاقة: آية ١٩] فهاؤم اسم فعل بمعنى: خذ، والميم حرف يدل على الجمع، واقرأوا: فعل أمر تنازعا كتابيه، وأعمل الثاني لقربه وحذف ضمير المفعول والأصل: هاؤموه، وأصل هاؤم: هاكم أبدل من الكاف الواو ثم أبدل همزة.

وعن صفوان بن عسّال[١]: أن النبي (ﷺ) ناداه رجل فقال: (ﷺ): هاؤم، فقال الرجل: يحب القوم ولما يلحق بها، فقال: **"المرء مع مَنْ أحب"**[٢]، حديث حسن صحيح رواه الإمام الشافعي في مسنده، ومالك[٣]، وسفيان، ومعنى قوله (ﷺ) هاؤم: تعالوا، قال الموضح[٤] في الحواشي: فإن صح أنه يرد قصراً بمعنى: تعالوا كما قيل في الحديث فلا تنازع في الآية انتهى.

وفي التوضيح وشرحه ما نصه: وقد يتنازع ثلاثة وقد يكون المتنازع فيه متعدداً ففي الحديث: **"تسبِّحون وتكبِّرون وتحمدون دُبُر كلّ صلاة ثلاثا وثلاثين"**[٥] فتنازع ثلاثة وهي: تسبحون وتكبرون وتحمدون، في اثنين ظرف وهو: دبر، ونائب مصدر وهو: ثلاثاً، فأُعمل الأخير لقربه فنصب دبر على الظرفية، وثلاثاً على المفعولية المطلقة لنيابته عن المصدر، وأعمل الأولين في ضميريهما، وحذفهما لأنهما فضلتان والأصل: تسبحون الله فيه إياه وتكبرون الله فيه إياه انتهى.

المسألة الرابعة:

الأصل في المفعول به أن يتأخر عن فاعله نحو: ضرب زيد عمراً، ويجوز تقديمه

---

(١) هو: صفوان بن عسّال المراوي، وهو صحابي: حيث روى عن النبي (ص) أحاديث، وغزا معه اثنتي عشرة غزوة.

(٢) رواه البخاري.

(٣) هو أبو عبد الله، مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، ولد في المدينة سنة ٩٣ هـ وتوفى فيها ١٧٩ هـ.

(٤) هو ابن هشام.

(٥) رواه البخاري.

حيث لا التباس نحو: ضرب عمراً زيد، وأكل الكمثرى موسى، فإن خيف لبس وجب تقديم الفاعل نحو: ضرب غلامي عبدي، وأيد بيحيى عيسى عليهما السلام.

والمصدر.........

والثاني منها: المصدر ويقال له أيضا: المفعول المطلق يعني عن التقييد بصلة بحرف، أو ظرف، ومن ثم قال سيد المحققين: ولفظ المطلق إشارة إلى عدم التقييد لا للتقييد بالإطلاق انتهى.

وظاهره أنه لا يقال لغيره من المفاعيل حتى المفعول به (مفعول) من غير تقييد وبهذا صرح ابن هشام حيث قال: المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد، والمفعول به ما لا يقع عليه إلا مقيداً بقولك به انتهى.

لكنه قال في المغني: جرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل مفعول وأطلق لم يرد إلا المفعول به، لما كان أكثر المفاعيل دوراً خففوا اسمه، وإنما كان حق ذلك أن لا يصدق إلا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلا مقيدا بقيد الإطلاق انتهى.

فعلى هذا صار لفظ الإطلاق قيداً وبه جزم بعض المحققين، وقوله في المغني: وإنما كان حق ذلك إلخ أي: لأن المفعول المطلق مفعول للفاعل حقيقة بخلاف بقية المفاعيل، لأن الفعل إنما وقع عليها، أو فيها، أو معها، أو لأجلها، فتسمية كل منها مفعولاً، إنما هو باعتبار تعلق فعل الفاعل به كما ذكر، وهذا اصطلاح أهل البصرة، وأما أهل الكوفة فلا يسمون مفعولاً من هذه المفاعيل الخمسة إلا المفعول به، وما عداه منها فيسمونه الشبيه بالمفعول.

ما جاء ثالثا في تصريف الفعل.....

وقد أخذ رحمه الله تعالى في ذكر تعريف المصدر فقال: ما -أي: هو الاسم- الذي جاء حالة كونه ثالثاً في تصريف الفعل، أي: تغيير صيغته إلى صيغة أخرى، قال الشيخ خالد: كما إذا قيل لك: ضرب يضرب ضرباً، فضرباً ثالث في تصريف الفعل انتهى، أي: فهو مصدر لوقوعه ثالث كلمة في التصريف المذكور وهو:

أنِ يوافق لفظه فعله، فلفظي وإلا فمعنوي.....

وهذا تعريف له بالرسم توضيحاً وتقريباً على المبتدئ، وإلا فمعناه لغة: هو نفس

الحدث، وهو المفعول للفاعل حقيقة، واصطلاحاً: هو الاسم الفضلة الدال على الحدث المسلط عليه عامل من لفظه أو من معناه على ما مشى عليه المصنف رحمه الله تعالى تبعاً للمازني(١)، حيث قال: وهو-أي المصدر- أن يوافقَ لفظه فعلَهُ برفع الأول ونصب الثاني أولى من عكسه، أي: إذا وافق لفظ المصدر لفظ الفعل في الحروف الأصول وفي المعنى فلفظي، أي: هو لفظي بمعنى لفظياً سواء وافقه مع ذلك في تحريك عينه نحو: فرح يفرح فرحا، أو لا نحو: قتل يقتل قتلاً، وإلا بأن لم يوافقه فيما ذكر فمعنوي لموافقته لفعله في المعنى دون الحروف، نحو: جلست قعوداً وقمت وقوفاً، أما على مذهب الجمهور وهو المذهب المنصور فعامله من لفظه دائماً، فيقدر العامل من لفظ المصدر المذكور في نحو ما ذكر فالتقدير: جلست وقعدت قعوداً، وقمت ووقفت وقوفاً، وعلى هذا لا يكون المصدر إلا لفظياً.

تنبيه:

ينقسم المصدر أيضاً باعتبار فائدته إلى ثلاثة أقسام: مؤكد لعامله، ومبين لنوعه، ومبين لعدده، فأما المؤكد لعامله فثلاثة أنواع وذلك بحسب تنوع العامل لأن عامله يكون: فعلاً نحو: ضربت ضرباً، ويكون وصفاً نحو: أنا ضارب ضرباً، ويكون مصدراً نحو: عجبت من ضربك ضرباً وهذا القسم بأنواعه لا يثنى ولا يجمع، لأنه بمنزلة تكرار الفعل، والفعل لا يتأتّى فيه ذلك.

وأما المبين لنوعه فأربعة أقسام لأنه يكون: مبيناً بالوصف مع ذكر الموصوف نحو: ضربت ضرباً شديداً، ومع عدم ذكره نحو: ﴿ **مَنْ عَمِلَ صَالِحًا** ﴾ [سورة الجاثية: آية ١٥] أي: عملاً صالحاً، ويكون: مبينا بالإضافة نحو: ضربت ضرب الأمير ويكون: مبيناً بالإشارة نحو: ضربت ذلك الضرب كذا مثل الأزهري، وفيه نظر، وإنما هو مما ينوب عن المصدر كما سنبينه، ويكون: مبيناً بلام العهد نحو: ضربت الضرب، أي: المعهود للمخاطب والأصح جواز تثنية هذا النوع وجمعه تقول: ضربت ضربتين ضرباً عنيفاً وضرباً خفيفاً وضروباً مختلفة، قال الله تعالى: ﴿ **وَتَظُنُّونَ بِاللهِ الظُّنُونَا** ﴾ [سورة الأحزاب: آية ١٠].

---

(١) هو أبو عثمان، بكر بن محمد بن حبيب بن بقية- في الأعلام وفي بغية الوعاة (ابن بقية بن حبيب)- أحد الأئمة في النحو من أهل البصرة حيث توفي فيها سنة ٢٤٩ هـ.

وأما المبين لعدده أي: عدد عامله فهو يحسبه من مرة أو أكثر نحو: ضربت ضربة، وضربت ضربتين، وضربت ضربات، وحينئذ يجوز في هذا النوع أن يثنى وأن يجمع اتفاقاً.

تنبيه آخر:

يجوز أن ينوب عن المصدر في الانتصاب اسم يدل على المصدر من صفة له: كـــ(سرت أحسن السير)، والأصل: سرت السير أحسن السير، فحذف الموصوف وأضيفت صفته إلى مثله دلالة عليه، أو من ضميره نحو: عبد الله أظنه جالساً، فعبد الله بالنصب مفعول أول لأظن، وجالساً مفعوله الثاني، والهاء في أظنه ضمير المصدر نائبة عنه في الانتصاب في المفعولية المطلقة، أو من إشارة إليه نحو: ضربت ذلك الضرب، أو من مرادف له نحو: شَنِئْتُه بغضاً، فبغضاً مفعول مطلق نائب عن شَنْأ، فإن الشنأ مصدر شَنِئ بكسر النون مرادف للبغض، ونحو أحببته مقة، فمقة: مفعول مطلق نائب عن محبة، فإن المِقَةَ بكسر الميم مصدر ومق مرادف للمحبة، ونحو: فرحت جذلاً، وهو بالذال المعجمة مصدر جذل بالكسر مرادف للفرح، أو من مشارك له في مادته وحروفه وهو ثلاثة أقسام: اسم مصدر، واسم عين، ومصدر لفعل آخر.

فالأول نحو: اغتسل غسلاً، وتوضأ وضوءاً، وأعطى عطاءً، فإن هذه الثلاثة أسماء مصادر وليست مصادر لعدم جريانها على أفعالها، فإن قياس مصدر أولها: الاغتسال، والثاني: الوضوء، والثالث: الإعطاء.

والفرق بين المصدر واسم المصدر أن المصدر يدل على الحدث بنفسه، واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر، فمدلول المصدر معنى ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر، وسُمِّيَ المصدر مصدراً لأن فعله صدر عنه أي: أخذ منه، كمصدر الإبل للمكان الذي ترده ثم تصدر عنه.

والثاني: وهو اسم العين نحو: ﴿ **وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا** ﴾ [سورة نوح: آية ١٧]، فنباتاً اسم عين للنبات وهو مما ينبت من زرع أو غيره، وقياس مصدره الإنبات، ومنه: ضبة في قول المنهاج: وما ضبب بذهب أو فضة ضبة كبيرة، كما أشار إليه شارحه الجلال المحلي.

الثالث: وهو مصدر لفعل آخر نحو ﴿ **وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً** ﴾ [سورة المزمل: آية ٨]

أو ما هو مرادف له معنى نحو: قعدت جلوساً، بناء على أن ذلك المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازني، والمنقول عن الجمهور أن ناصبه فعل مقدر من لفظه كما تقدم، ومن ذلك أيضاً: قعد القرفصاء، بالمد والقصر، ورجع القهقرى، بالقصر فقط، فإن القرفصاء، نوع من القعود، والقهقرى نوع من الرجوع، والأصل: قعد القعدة القرفصاء، ورجع الرجوع القهقرى، فحذف المصدر وأنيب عنه لفظ دال على نوع منه، وكذا ينوب عن المصدر لفظ دال على عدده كضربته عشر ضربات، ومنه: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [سورة النور: آية ٤]، أو دال على آلته كضربته سوطاً، أو عصىً، والأصل: ضربته ضرباً بسوط، أو بعصى، ثم توسع في الكلام فحذف المضاف وأقيمت الآلة مقامه، وأعطيت ما له من إعراب وإفراد وتثنية وجمع تقول: ضربت سوطين وأسواطاً، وهذا سماعي فلا يجوز: كتبته قلماً، والله تعالى أعلم.

والظرف....

الثالث منها: المفعول فيه وسماه البصريون ظرفاً، والفراء محلاً، والكسائي وأصحابه صفةً ولا مشاحة في الاصطلاح، وتبع المصنف البصريين فقال: والظرف لغة: الوعاء.

واصطلاحاً: الاسم المنصوب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه بتقدير معنى في الدالة على الظرفية، وهي كون الشيء بحيث يستقر فيه شيء آخر، فخرج بتقديرها: وجودها نحو: صليت في يوم الجمعة، وخرج أيضاً عدم صحة تقديرها ن﴿ إِنَّا نَخَافُ من رَّبِّنَا﴾ [سورة الإنسان: آية١٠]، وخرج بتقدير معناها: تقدير لفظها نحو: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [سورة النساء: آية١٢٧]، وهو قسمان:

زمان كيوم.....

الأول: زمان وهو: اسم لقليل الوقت وكثيره كما في كتب اللغة، قال المصباح: والجمع أزمنة والزمن مقصور منه، والجمع أزمان مثل: سبب وأسباب، وقد يجمع على أزمُن، والسنة أربعة أزمنة وهي الفصول أيضاً، وشمل كلام المصنف رحمه الله تعالى المختص منه وهو ما له حد يحصره، والمبهم وهو ما ليس له ذلك، وقد مثل للأول بقوله: كيوم وهو حقيقة لغةً وعرفاً من طلوع الشمس، وشرعاً من طلوع الفجر وآخرة

الغروب كذا في كلام بعضهم[1]، والذي في الصباح: اليوم أوله من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس، ولهذا من فعل شيئاً بالنهار، وأخبر به بعد غروب الشمس يقول: فعلته أمس، لأنه فعله في النهار الماضي، استحسن بعضهم أن يقول: أمس الأقرب أو الأحدث، واليوم مذكر وجمعه أيام، وأصله: أيوام، وتأنيث الجمع أكثر يقال: أيام مباركة شريفة، والتذكير على معنى الحين والزمان، والعرب قد تطلق اليوم وتريد الوقت والحين نهاراً كان أو ليلاً تقول: ذخرتك لهذا اليوم، أي: لهذا الوقت الذي افتقرت فيه إليك، ولا يكادون يفرقون بين يومئذ وحينئذ انتهى.

وليلة وغدوة.....

وليلة وهي من غروب الشمس إلى الفجر وجمعها ليلات وليالي تقول: أقمت ليلة وصمت يومها، وغدوة بالتنوين والتنكير يعني: إذا أردت بها غدوة من الغدوات، وبعدمه مع التعريف يعني: إذا أردت بها غدوة يوم بعينه، وهو من وقت صلاة الصبح إلى طلوع الشمس تقول: أزورك غدوة، أو غدوة يوم الاثنين.

وبكرة وصباح ومساء ووقت وحين وأبد، ومكان كالجهات وعند....

وبكرة بالتنوين وتركه على ما تقدم في غدوة، ومثله يقال أيضاً في سحر، وصباح تقول: انتظرني صباحاً، أو صباح يوم الجمعة، ومساء بالمد تقول: أتيتك مساء، أو مساء يوم السبت، قال في المصباح قال ابن الجواليقي: الصباح عند العرب من نصف الليل الآخر إلى الزوال، ثم المساء إلى آخر نصف الليل الأول، هكذا روي عن ثعلب انتهى.

ومثل للثاني بقوله: ووقت وحين ومعنى كل منهما زمن مبهم، ومثلهما: ساعة وأوان، وزمن، ودهر، وأبد بالموحدة، قال الشيخ خالد: وهو الزمان المستقبل الذي لا نهاية لمنتهاه تقول: لا أكلم زيداً أبداً، أو أبد الآبدين، ومثله أمد بالميم تقول: لا أكلمه أمداً، أو أمد الدهر، أو أمد الداهرين انتهى.

والثاني مكان ولا يكون إلا مبهماً فيفتقر في بيان صورة مسماه إلى غيره، وهو

---

(١) هو الشيخ خالد الأزهري. انظر: حاشية أبي النجار على شرح الأزهري ص: ٨٢.

ذكر المضاف إليه، وذلك كالجهات الست وهي: فوق وتحت، وخلف، وأمام- بفتح الهمزة-، ويمين، ويسار، تقول: جلست أمام الشجرة أو قدامها، أو خلفها، أو وراءها، أو فوقها، أو تحتها، أو يمينها، أو شمالها أو يسارها، وما أشبهها في الشيوع كالناحية والجانب والمكان تقول: قعدت ناحية الدار، جانب زيد، مكان بكر، وكالمقادير نحو: سرت ميلاً ومشيت فرسخاً وبريداً، وعند بتثليث العين المهملة وهي لما قرب من المكان تقول: صليت عند الكعبة أي: قريباً منها.

ومع وتلقاء وحذاء. والمفعول وهو: مصدر معلل لفعل شاركه في الفاعل والزمان

ومع: وهي اسم لمكان الاجتماع تقول: أزورك مع زيد، أي: مصاحباً له، وتلقاء: وهو بمعنى: مقابل، ومثله إزاء بكسر الهمزة وبالزاي والمد تقول: قرأتُ تلقاء الفقيه إزاء القبلة أي: مقابلاً لهما، وحِذاء بكسر الحاء المهملة وبالذال المعجمة بمعنى: عند تقول: جلستُ حذاء السلطان، أي: قريباً منه، ومن ذلك أيضاً: هنا بضم الهاء وتخفيف النون اسم إشارة للمكان القريب، وكذا ههنا، وإما بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون فيهما فللبعيد، وكذا هناك ههناك وهنالك وثم بفتح المثلثة فإنها للبعيد، غير أن هُنا بلغاتها وثم في محل نصب على الظرفية في نحو: أتيتك هنا وثم لأنهما مبنيان وما ذكر قبلهما معرب فتأمل.

والرابع منها: المفعول له، ويقال له المفعول لأجله، أو من أجله وقد عرفه رحمه الله تعالى بقوله: وهو مصدر ولا بد أن يكون قلبياً معللاً بكسر اللام الأولى المشددة يعني: ذكر علة لوقوع فعل شاركه ذلك الفعل في الفاعل والزمان يعني: يشترط في جواز نصب المفعول له أن يكون فاعله هو فاعل فعله العامل فيه، وأن يكون زمانهما واحداً فلو ذكر الاسم علة لفعل ولم يكن مصدراً، أو كان مصدراً ولم يكن قلبياً، أو انتفى الاتحاد في الفاعل، أو في الزمان وجب جره بحرف من حروف التعليل وهي: اللام والباء ومن وفي.

مثال فاقد المصدرية: ﴿وَالأَرْضَ وَضَعَهَا لِلأَنَامِ﴾ [سورة الرحمن: آية ١٠]، ومثال فاقد القلبية ﴿ وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُم مِّنْ إِمْلاَقٍ﴾ [سورة الأنعام: آية ١٥١]، أي: افتقار،

ومثال فاقد الاتحاد في الفاعل قول الشاعر[1]:

٦٣- وإنّي لَتعرُونِي لذكراك هِزّةٌ[2]

أي: نشاط، فإن فاعل تعروني هو هزة، وفاعل الذكرى هو المتكلم، لأن المعنى تعروني هزة لذكري إياك، ومثال فاقد الاتحاد في الزمان: خلعت ثيابي للنوم، فإن زمن خلع الثياب سابق على زمن النوم.

تنبيه: المفعول له ثلاثة أقسام: مجرد من أل والإضافة، ومقرون بأل، ومضاف، فالأول نحو: قمت إجلالاً للشيخ، فالإجلال مصدر قلبي، وفاعل القيام والإجلال واحد وهو المتكلم لأنهما صدرا منه وزمانهما واحد، لأن القيام قارن الإجلال في الزمان، والثاني في نحو: ضربت ابني التأديب، والثالث نحو: قصدتك ابتغاء معروفك، قال الأزهري: يجوز الجر في الأول بقلة، وفي الثاني بكثرة، ويستويان في الثالث انتهى، فمن النصب في الثالث يده تعالى: ﴿ **يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ** ﴾ [سورة البقرة: آية ٢٦٥] ومن الجر فيه قوله تعالى: ﴿ **وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ** ﴾ [سورة البقرة: آية ٧٤].

والمفعول معه وهو: اسم تال واو مع بعد فعل أو ما فيه معناه وحروفه.....

والخامس منها: المفعول معه وقد عرفه رحمه الله تعالى بقوله: وهو اسم منصوب فضلة تال ذلك الاسم واو مع، أي واقع عقب واو المعية وهي المفيدة مصاحبة ما قبلها لما بعدها في الحكم في وقت واحد، وأن تقع الواو بعد فعل نحو: سرت والنيل، واستوى الماء والخشبة، وجاء الأمر والجيش، أو ما فيه معناه أي: أو تقع بعد اسم فيه معنى الفعل وحروفه بالرفع عطفاً على معنى نحو: أنا سائر والنيل فخرج بقيد الاسم: الفعل نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب، والجملة نحو: سرْتُ والشمس طالعة برفعها، وبقيد الفضلة: العمدة نحو: اشترك زيد وعمرو، وبالواقع بعد واو المعية: شيئان: أحدهما: الواقع بعد مع نحو: سرت مع النيل، وثانيهما: الواقع بعد

---

(١) هو أبو صخر الهُذلي، عبدالله بن سلمة السهمي، وهو شاعر إسلامي توفي سنة ٨٠ هـ .

(٢) هذا صدر من بيت الطويل وعجزه:

كما انتفضَ العُصفورُ بَلله القَطْر

واو العطف نحو: أكلْتُ سمناً وعسلاً، فإن الواو وإن دلت على مشاركة العسل للسمن في المأكولية لكن لا يلزمها الدلالة على مصاحبته له في ذلك في وقت واحد، وخرج بمنصوب وبالواقعة بعد ما ذكر نحو: كل رجل وضيعته بالرفع عطفاً على كل والضمير راجع إلى المضاف وهو كل أي: كل رجل مع ضيعته مقترنان وبالاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه نحو: هذا لك وأباك، بالموحدة فلا يجوز التكلم به منصوباً خلافاً لأبي علي الفارسي، لأن اسم الإشارة وإن كان فيه معنى الفعل بواسطة تأويله بالمشار إليه لكن ليس فيه حروف ذلك الفعل الذي هو أشير.

تتمة: أنكر بعضهم وقوع المفعول معه في القرآن وهو مردود، فقد ذكر المصنف رحمه الله تعالى: أن في القران العزيز عدة مواضع أعرب كل منها مفعولاً معه، قال: أحدها: وهو أشهرها قوله تعالى: ﴿ **فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءكُمْ**﴾ [سورة يونس :آية ٧٧] أي: أجمعوا أمركم مع شركائكم، الثاني: قوله تعالى: ﴿ **قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا**﴾ [سورة التحريم :آية ٦] أي: مع أهليكم، الثالث: قوله تعالى: ﴿ **لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ**﴾ [سورة البينة: آية ١]، انتهى.

والحال وصف فضلة مبين للمبهم من الهيئة، وحقه أن يكون نكرة من معرفة....

والسادس منها: الحال والأفصح تأنيث وصفها فيقال: حال حسنة، وقد يؤنث لفظها فيقال: حالة حسنة، وألفها منقلبة عن واو لقولهم في جمعها أحوال، وفي تصغيرها حويلة، وهي من التحول أي: التنقل.

وهي نوعان: مؤسِّسَة ومؤكدة، وإنما عرّف المصنف النوع الأول فقال: وصف فلا بد أن يكون مشتقاً ولو تأويلاً نحو قوله تعالى: ﴿ **فَانفِرُوا ثُبَاتٍ**﴾ [سورة النساء :آية ٧١]، فإن ثبات منصوب بالكسرة على أنه حال لتأويله بمتفرقين، فضلة في الكلام النحوي بأن لا يكون مسنداً ولا مسنداً إليه، وإن توقف صدق الكلام عليه فلا يرد نحو: قوله تعالى: ﴿ **وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاَعِبِينَ**﴾ [الدخان: ٣٨] فإن لاعبين حال ولا يصدق الكلام إلا به، مبين أي: مفسر للمبهم أي: لما لا يعلم من الهيئة أي: الصفة يعني صفة صاحب ذلك الوصف، فخرج بالفضلة: الخبر نحو: ضاحك من قولك: زيد ضاحك، وبالمبين: بقية المنصوبات إلا التمييز، وبالهيئة: التمييز

فإنه مفسر لمبهم من الذوات كما سيأتي.

وحقه أي: الحال أن يكون نكرة ولو تأويلاً نحو: جاء زيد وحده، فإن وحده حال وإن كان معرفة بإضافته للضمير لأنه مؤول بالنكرة أي: منفرداً، كما أن حقه أيضاً أن يجيء من معرفة يعني: صاحب الحال لا يكون إلا معرفة ولا يرد نحو قول عائشة:

"وصلى وراءه رجال قياماً، [1] فإن رجالاً وإن كان نكرة من تنوينه للتعظيم فيكون نكرة مخصصة والنكرة المخصصة بمنزلة المعرفة.

منتقلاً.....

كما أن حقه أيضاً أن يكون منتقلاً أي: غير لازم سواء كان من فاعل أو نحو: ركبت الفرس مسرجاً، أو محتملاً لهما نحو: لقيت زيداً مسلماً، ومنه قوله تعالى ﴿**قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً**﴾ [سورة التوبة آية: ٣٦] كما في المغني، أو منهما معا نحو: لقيت عبد الله راكبين، أو من مجرور بالحروف نحو: مررت بهند جالسة، أو بالمضاف بشرط أن يكون المضاف بعض المضاف إليه نحو قوله تعالى: ﴿**أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا**﴾ [سورة الحجرات آية:١٢]، أو كبعضه في الاستغناء عنه بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه نحو قوله تعالى: ﴿ **أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا**﴾ [سورة النحل: آية ١٢٣]، قال الأزهري: فإنه يصح في الكلام: أن اتبع حنيفا، أو يكون ذلك المضاف عاملاً في الحال نحو قوله تعالى: ﴿ **إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا**﴾ [سورة يونس: آية ٤] فإن مرجع عمل النصب في الحال، التي هي جميعاً، وصاحب الحال.

وعامله فعل أو شبهه

هو الكاف الذي هو المضاف إليه، فإن مرجع مصدر ميمي يعمل عمل الفعل كما ذكر ذلك بقوله: وعامله-أي: الحال-فعل أو شبهه كالمصدر كما تقدم، أو أفعل التفضيل: كزيد أحسن من عمرو قائماً، وقد تكون الحال لازمة يعني: لا تفارق صاحبها عقلاً نحو قولك: دعوت الله سميعاً، أو عادة نحو: خلق الله الزّرافة يديها أطول من رجليها، فيديها بدل من الزرافة، وأطول من رجليها حال وهي لا تفارقها عادة.

---

(١) جزء من حديث رواه البخاري، انظر: فتح الباري ٢:١٧٣.

تتمة:

تنقسم الحال بالنظر إلى زمانها إلى ثلاثة أقسام: مقارنة ومقدرة ومحكيّة، فالأول نحو: ﴿هَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [سورة هود: آية ٧٢]، فإن الشيخوخة مقترنة مع الإشارة في زمن واحد والثانية نحو: ﴿ ادْخُلُوهَا﴾ [سورة الحجر: آية ٤٦] أي: الجنة ﴿ خَالِدِينَ﴾ إذ الخلود غير مقارن للدخول، فإن المعنى ادخلوها مقدرين الخلود، والثالثة هي الماضية نحو: جاء زيدٌ أمس راكباً، فإن المقصود من ذكر راكباً حكاية صفة الركوب الواقعة في الزمن الماضي، وتنقسم أيضاً بالنظر إلى الإفراد والتعدد إلى مفردة كما تقدم في الأمثلة وإلى متعددة لمتعدد نحو: لقيت زيداً مصعداً منحدراً، فتقدر الحال الأولى من الاسم الثاني أعني: زيداً، وتقدر الثانية من الاسم الأول وهو تاء الفاعل ومتعددة لواحد مع الترادف أو التداخل نحو: جاء زيد راكباً متبسماً، فإنك إذا جعلت راكباً متبسماً حالين من زيد حالاً بعد حال سميت: مترادفة أي: متتابعة، وإذا جعلت متبسماً حالاً من الضمير المستتر في راكباً سميت: متداخلة لدخول صاحب الحال الثانية في الحال الأولى، هذا كله في الحال المؤسسة.

أما المؤكدة فهي التي معناها مستفاد مما قبلها بدونها وهي ثلاثة أقسام: مؤكدة لعاملها أو لصاحبها أو لمضمون جملة قبلها، فالأول نحو: ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾ [سورة النساء: آية ٧٩]، ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [سورة النمل: آية ١٩] فإن التبسم نوع من الضحك خفيف، والثاني نحو: ﴿ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [سورة يونس: آية ٩٩] فإن معنى جميعاً مستفاد من صاحب الحال وهو الاسم الموصول لأنه من صيغ العموم، والثالث: نحو: زيد أبوك عطوفاً، فإن العطف والحنو من شأن الأبوة، وعامل هذه الحال الأخيرة محذوف وجوباً وتقديره كما قال سيبويه أحقه ونحوه: كأعرفه والله أعلم.

والتمييز اسم نكرة مفسر للمبهم من الذوات....

والسابع منها: التمييز ويقال له أيضاً: المميّز والتفسير والمفسر والتبيين والمبين وهو لغة: فعل الشيء عن غيره، واصطلاحاً: ما ذكره بقوله: اسم صريح نكرة خلافاً للكوفيين، ولا حجة لهم في قول الشاعر:

٦٤- رأيتُكَ لما أنْ عرفتَ وجوهَنا صددْتَ وطبتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرو

بنصب النفس على التمييز لأن أل زائدة فهي بمعنى النكرة، مفسَّر أي: موضّح

للمبهم أي: للمجهول من الذوات، والتفسير المذكور على معنى من البيانية أي: التي لبيان الجنس، فخرج الحال لأنه مفسر للمبهم من الهيئة كما تقدم، ولأنه على معنى في، وخرج أيضاً نحو: عندي عشرة من الدراهم، لوجود من فليس بتمييز اصطلاحاً، وخرج بالبيانية: اسم لا نحو: لا رجل في الدار، فإنه على معنى من الاستغراقية، والمفعول الثاني في قول الشاعر:

٦٥- أستغفِرُ الله ذنباً لستُ أحصيه[1]

فإنه على معنى من الابتدائية.

كالمقادير والعدد والنسب فيكون منقولاً من الفاعل....

ثم التمييز قسمان: ذاتي ونسبي، والأول له أنواع وذلك كالمقادير وهي: ما دلت على كم متصل نحو: اشتريت رطلاً زيتاً وقفيزاً براً، ومنها: المساحة نحو: أخذت شبراً أرضاً، والعدد وهو ما دلَّ على كم منفصل نحو: ملكت عشرين غلاماً، ونحو قوله تعالى: ﴿**إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا**﴾ [سورة يوسف: آية ٤] ﴿**إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً**﴾ [سورة ص: آية ٢٣] فكل من هذه الأسماء المنصوبة تمييز لأنه اسم نكرة بمعنى من البيانية مفسرة للإبهام الحاصل فيما قبله، ومن هذا القسم ما دلَّ على تعجب نحو: لله درّه فارساً وحسبك بزيد رجلاً، وكفى به عالماً، وقال بعضهم إنه نسبي.

والقسم الثاني يأتي في النِّسَب بكسر النون جمع نسبة فالمراد به: المفسّر لإجمال نسبة أي: جهة، فيكون التمييز حينئذ له أربعة أحوال: الحال الأول أن يكون منقولاً أي: محولاً من الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**﴾ [سورة مريم: آية ٤] قال الأزهري: أصله: اشتعل شيبُ الرأس، فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه فحصل إبهام في النسبة فجيء بالمضاف وهو (شيب) الذي كان فاعلا وجُعل تمييزاً - أي: فزال به الإبهام- والباعث على ذلك أن ذكر الشيء مبهماً ثم ذكره مفسراً أوقع في النفس أي: لحصوله بعد الطلب، ولما فيه من إفادة علمين إجمالي وتفصيلي، ولهذا قال بعضهم: الحكيم إذا أراد التعليم لا بد له أن يجمع في كلامه بين إجمالي تتشوق

---

(١) هذا صدر بيت لم أقف على قائله وعجزه:

ربَّ العباد إليه الوجه والعمل

النفس إليه وتفصيلي تسكن النفس إليه، ومثل ذلك أيضاً قولك: تصبب زيدٌ عرقاً، وتفقأ بكرٌ شحماً، أي: امتلأ بكر شحماً.

والمفعول وغيرها....

والثاني: أن يكون منقولاً من المفعول نحو قوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا﴾ [سورة القمر: آية ١٢] إذ أصله كما قاله بعضهم: فجرنا عيون الأرض، وهذا مذهب أكثر المتأخرين، وذهب أبو علي الشلوبين(١) إلى أن انتصاب عُيونا ليس على التمييز بل على الحال المقدرة، لأن الأرض حال التفجر لم تكن عيوناً وإنما صارت عيوناً بعد ذلك.

والثالث أن يكون منقولاً من غيرها نحو: زيد أكرم منك أباً، والأصل: أبو زيد أكرم منك، ومثله: أنا أكثر منك مالاً وولداً.

وغير منقول. والمستثنى بإلا من موجب....

والرابع أن يكون غير منقول من شيء نحو: زيدٌ أكرمُ الناس رجلاً، فهذه المواضع الأربعة يقع فيها التمييز نسبياً، والناصب له فيها هو المسند سواء كان فعلاً كما في الموضعين الأولين، أم شبيهاً بالفعل كما في الآخرين.

والثامن منها: المستثنى أي: ما يطلق عليه هذا اللفظ أو من المنصوبات لكن لا مطلقاً بل في بعض أحواله، وهو ما إذا وجد ثلاثة شروط: الأول: أن يكون الاستثناء - أي: الإخراج- بإلاّ.

والثاني والثالث: أن يكون من كلام تام موجب بفتح الجيم، ونعني بالتام: أن يكون المستثنى منه مذكوراً، وبالموجب أن لا يتقدمه نفي ولا شبهة وهو النهي والاستفهام، فمتى وجدت هذه الشروط وجب النصب سواء كان متصلاً، والمراد به ما قاله بعض المحققين: أن يكون المستثنى بعض المستثنى منه، نحو: قام القوم إلا زيداً، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ [سورة البقرة: آية ٢٤٩].

أو منفصلاً: وهو ما ليس كذلك نحو: قام القوم إلا حماراً، ومنه قوله تعالى:

﴿ فَسَجَدَ الْمَلاَئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلاَّ إِبْلِيسَ﴾ [سورة الحجر: الآيتان ٣٠، ٣١]

---

(١) هــو: عمر بن محمد بن عبدالله الأزدي، من كبار علماء النحو واللغة. ولد في أشبيلة سنة ٥٦٢ هــ وتوفى بها سنة ٦٤٥ هــ.

تقول في إعرابه: الملائكة: فاعل للفعل قبله، وكلهم أجمعون، توكيد بعد توكيد، وتوكيد المرفوع مرفوع، الأول بالضمة، والثاني بالواو وإلا: حرف استثناء، وإبليس: منصوب على الاستثناء وعاملاً النصب فيه إلاّ بذاتها عند ابن مالك، وهو الأصح، وقيل: ما قبلها، وقيل: العامل مقدر، وقيل: غير ذلك.

فإن كان منفياً تاماً جاز البدل....

وقس على إعراب هذا المثال غيره فإن انتفى الإيجاب فقط كأن كان الكلام الذي قبل إلاّ منفياً تاماً جاز في إعراب المستثنى وجهان:

الأول: البدل يعني يجوز أن يجعل المستثنى بدلاً من المستثنى منه بدل بعض من كل عند البصريين وهو المذهب المنصور، ولهذا اقتصر المصنف رحمه الله تعالى عليه وذهب الكوفيون إلى أنه عطف نسق لأن إلاّ عندهم من حروف العطف بمنـــزلة لا العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها.

والوجه الثاني:

أن يكون منصوباً على الاستثناء، قال ابن هشام: وهو عربي جيد والإتباع، أجود منه، مثال ما تقدمه نفي: ما قام القوم إلا زيدٌ، بالرفع على الإتباع، ويجوز إلا زيداً، بالنصب على أصل الباب، ومنه قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [سورة النساء: آية ٦٦] قرأ السبعة غير ابن عامر بالرفع على الإتباع من الواو في فعلوه وقرأ ابن عامر إلا قليلاً بالنصب على الاستثناء، ومثال النهي: لا تضرب أحداً إلاّ زيدٌ بالرفع أو إلا زيداً بالنصب، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ﴾ [سورة هود: آية ٨١] قرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع على الإتباع من أحد والباقون بالنصب على الاستثناء، ومثال الاستفهام: ومن يجاهد في الله إلا الصالحون، أو إلا الصالحين، ومنه قوله تعالى ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّالُّونَ﴾ [سورة الحجر: آية ٥٦] قرأ الجميع بالرفع على الإتباع، قال ابن هشام: ولو قرئ إلا الضالين بالنصب على الاستثناء لجاز ولكن لقراءة سنة متبعة انتهى.

أو فارغاً فعلى حسب العوامل

تنبيه: لا فرق في جواز هذين الوجهين عند التميميين أن يكون الاستثناء متصلاً. كما في الأمثلة المذكورة، أو منقطعاً نحو: ما قام أحدٌ إلا حمارٌ بالرفع، أو إلا حماراً

بالنصب، أما أهل الحجاز فإنهم يوجبون فيه النصب، وبلغتهم جاء التنـــزيل، قال الله تبارك وتعالى: ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ [سورة النساء: آية ١٥٧]

تنبيه آخر: يُشترط لجواز هذين الوجهين في هذا القسم-أعني: إذا كان الكلام تاماً غير موجب-أن يتقدم المستثنى منه على المستثنى كما مر، أما لو كان بالعكس فإنه يجب نصبه سواء كان متصلاً أو منقطعاً، مثال الأول: ما قام إلا زيداً القوم، ومثال الثاني: ما فيها إلا حماراً رجال، قال الكُميت:

٦٦- وما لِيَ إلاّ آل أحمد شيعة وما لِيَ إلا مذهب الحق مذهب

قال ابن هشام: إنما امتنع الإتباع في ذلك لأن التابع لا يتقدم على المتبوع، أو كان ما قبل إلاّ غير تام وغير موجب ويسمى: فارغاً لأن ما قبل إلا قد تفرغ لطلب ما بعدها، ولم يشتغل عنه بالعمل فيما يقتضيه، ويسمى أيضاً: ناقصاً فعلى حسب العوامل يكون إعراب ما بعد إلا من رفع ونصب وخفض، ويلغى عمل إلا، فإن كان ما قبل إلا يطلب مرفوعاً رفعت المستثنى على ما يقتضيه ذلك العامل نحو: ما قامَ إلاّ زيدٌ، فزيد مرفوع على الفاعلية بقام، وإلا ملغاة، والاستثناء في الحقيقة من عام محذوف وما بعد إلا بدل من ذلك المحذوف والتقدير: في المثال المذكور: ما قام أحد إلا زيد، فحذفوا المستثنى منه وأشغلوا العامل بالمستثنى، وعن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ﴾ [سورة آل عمران: آية ١٤٤] فما قبل إلا وهو محمد مبتدأ، والمبتدأ يطلب الخبر فرسول مرفوع على الخبرية، وإن كان ما قبل إلا يطلب مفعولاً نصبت المستثنى على المفعولية نحو: ما ضربت إلاّ زيداً، فزيداً منصوب على المفعولية بضربت، وإلا ملغاة والأصل: ما ضربت أحد إلا زيداً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلاَّ الحقَ﴾ [سورة النساء: آية ١٧١] فما قبل إلاّ وهو تقولوا يطلب مفعولاً صريحاً فنصب ما بعد إلا وهو الحق على المفعولية، وتقدير المستثنى منه: ولا تقولوا على الله شيئاً إلا الحق، وإن كان ما قبل إلا يطلب مخفوضاً خفضت المستثنى بحرف جر نحو: ما مررت إلا بزيد، وإلا: ما مررت بأحد إلا بزيد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [سورة العنكبوت: آية ٤٦] فما قبل إلا وهو: تجادلوا يطلب مجروراً بالباء فجرّ بها ما بعدَ إلا وهو: التي، وتقدير المستثنى منه: ولا تجادلوا أهل الكتاب بشيء إلا بالتي هي أحسن وحاصل ما تقرر أن ما قبل إلا له أحوال ثلاثة،

وأن إعراب ما بعدها تابع لتلك الأحوال فإن كان ما قبلها تاماً موجباً وجب نصب ما بعدها على المستثنى، أو تاماً لا موجباً جاز النصب على الاستثناء والإتباع، أو لا ولا كان على حسب العوامل.

فإن قيل: لِمَ ترك المصنف رحمه الله تعالى القسم الرابع وهو الموجب غير التام نحو: قام إلا زيداً، قلت: قال الشيخ الحلبي: أجيب بأن هنا القسم غير جائز عندهم لأنه لا يستقيم في الأغلب، لأن معنى هذا التركيب: قام جميع الناس إلا زيداً، وهو بعيد، فلذلك ترك في كلامهم، ومن غير الغالب استقامته نحو: قرأت إلا يوم كذا، إذ لا يبعد وقوع القراءة في جميع الأيام إلا اليوم المعين انتهى.

ثم المستثنى بغير وسوى يجر....

هذا كله في الاستثناء بإلا، وقدّم الكلام عليها لأنها الأصل في الباب ولهذا أشار إلى تراخي رتبة أخواتها في ذلك عنها بقوله: ثم المستثنى بغير وسوى بلغاتها الأربع وهي: سوى كهدى، أو كرضى، وسوا كسما أو ككسا يجر فقط لكونه مضافاً لما قبله من هذه الأسماء الخمسة، تقول: قام القوم غير زيد، أو سوى زيد، بخفض زيد لا غير، سواء كان الكلام تاماً موجباً، أو تاماً لا موجباً، أو لا ولا. قال الشيخ خالد: وتُعطى غير وسوى ما يعطاه الاسم الواقع بعد إلا من وجوب النصب بعد الكلام التام الموجب لكن على الحال-أي: وإلا استثناء-ومن جواز النصب والإتباع بعد التام المنفي-أي: أو شبهه-ومن الإجراء على حسب العوامل في الناقص المنفى انتهى.

وبخلا وعدا وحاشا يجوز نصبه وجره....

وأما المستثنى بخلا وعدا وحاشا، ويقال: حاشن بحذف الألف الثانية وحشا بحذف الأولى، فإنه يجوز نصبه على المفعولية إن قُدّرت هذه الكلمات حالاً ماضية أي: وفاعلها ضمير مستتر وجوباً قاله ابن هشام، ويجوز جره بها إذا قدّرتها حروف جر تقول: قام القوم خلا زيداً وزيد، وعدا زيداً وزيد، وحاشا زيداً وزيد، بنصب زيد وجره في الأمثلة المذكورة. قال الحلبي: والجر بالأولين قليل، وبالثالث كثير، وقد تتعين هذه الكلمات الثلاث للفعلية، وحينئذ يتعين نصب المستثنى بها ويمتنع جره، وذلك إذا اقترن بها ما المصدرية، لأنها لا تتصل إلا بالأفعال نحو: قاموا ما خلا زيداً، وما عدا عمراً، وما حاشا بكراً، هذا ما لم يحكم بزيادة ما، فإن حكم بزيادتها جاز الجر فيه أيضاً

على تقدير الحرفية، لانتفاء تعين الفعلية بعدم تقدم ما المصدرية، وممن أجاز زيادة ما الجرمي، وحكي عن العرب ما خلا زيد وما عدا، بالجر على زيادة ما انتهى.

تتمة:

بقي من أدوات الاستثناء فعلان وهما: ليس ولا يكون، وحكم المستثنى بها النصب على الخبرية، واسمهما مستتر فيما وجوباً، تقول: قام القوم ليس زيداً، أو لا يكون زيداً، ومنه قوله (ﷺ): "**ما أنهر الدَّمَ وذُكِرَ اسم الله عليه فكلُوا ليسَ السِّنَّ والظفُرَ**"[1] وعلم مما ذكر أن أدوات الاستثناء إما حرف بالاتفاق وهو إلاّ، أو اسم كذلك وهو غير وسوى بلغاتها، أو متردد بين الفعلية والحرفية وهي:

خلا وعدا وحاشا، أو فعل وهو ما إذا تقدم هذه الكلمات الثلاث ما المصدرية، وليس ولا يكون، وإن المستثنى بغير إلا يجب نصبه وجره وهو المستثنى بهذه الأفعال، يجوز نصبه وجره وهو المستثنى بخلا وعدا وحاشا، ويجب جره وهو المستثنى بغير وسوى بلغاتها والله أعلم.

والمنادى

والتاسع منها-أي: من المنصوبات لفظاً أو محلاً-المنادى بفتح الدال لا بكسرها لأنه الطالب وأصلها: من النداء بكسر النون وضمها وهمزته بدل من واو، لأنه من ندوت القوم: جلست معهم في النادي وهو: محل التحدث، والنداء لغة: الدعاء، فالمنادى بفتح الدال لغة: المدعو، ولهذا قال بعضهم: هو من المفعول به لأن حرف النداء فيه نائب عن فعل تقديره: أدعو.

وعرفاً: هو المطلوب إقباله أي: توجهه بذاته، أو بقلبه ولو حكماً بحرف مخصوص وهو يا، وهي أم الباب، وأيا وهيا والهمزة وأي وقد ألغز الحريري في الأخير بقوله: وما العامل الذي يتصل آخره بأوله، ويعمل معكوسه مثل عمله؟ فإن يا آخره متصل بأوله ومعكوسه وهو: أي، عمل عمله، فخرج بالمطلوب إقباله: المتفجع عليه نحو: يا محمداه، فإنه ليس مطلوباً إقباله، قال الحلبي: لكن في كلام شيخ المحققين: المتفجع عليه منادى على وجه التفجع فإذا قلت: يا محمداه كأنك تقول: تعال يا مشتاق

---

(١) رواه البخاري.

إليك، كذا قال، ودخل في قولنا ولو حكماً نحو: يا سماء ويا أرض، ويا جبال، ويا الله، ويا زيد لا تقبل، وخرج بحرف مخصوص نحو قولك: أطلب إقبال زيد، فزيد ليس منادى اصطلاحاً.

ينصب بأن كان غير مفرد أو نكرة غير مقصودة، فإن كان علماً أو نكرة مقصودة....

ثم اعلم أن أحوال المنادى اصطلاحاً خمسة، تنصب في ثلاثة منها، ويُبنى على الضم أو نائبه في اثنين منها، وكلها تؤخذ من كلامه الآتي، وهو: أن المنادى ينصب بأن كان غير مفرد وهو هنا ما كان مضافاً نحو: يا رسول الله غوثاً أو شبيهاً بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه نحو: يا حسناً وجهُهُ، ويا طالعاً جبلاً، ويا رفيقاً بالعباد، ويا ثلاثة وثلاثين، أو كان نكرة غير مقصودة كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي، وقول الخطيب: يا غافلاً والموت يطلبه، لأن من شأنهما أن لا يقصدا رجلاً بعينه. فالمنادى في هذه الأحوال الثلاثة منصوب، فإن كان المنادى عَلَما بفتح أوليْه نحو: يا محمدُ يا أحمد يا مصطفى، أو كان نكرة مقصودة كقولك لشخص معين: يا رجلُ، ضم بالبناء للمفعول- أي: بلفظ مضموم الآخر من غير تنوين- لكنه يكون في محل نصب لما تقدم أن المنادى من أقسام المفعول به.

تنبيه:

كان الأولى أن يقول المصنف رحمه الله تعالى: يبنى على ما يرُفع به، بدل قوله: ضم، ليشمل المثنى فإنه يبنى على الألف تقول: يا زيدان، وجمع المذكر السالم فإنه يبنى على الواو تقول: يا زيدون.

تتمة: فيها مسائل:

الأولى: إذا كان المنادى مضافاً لياء المتكلم نحو: يا غلامي جاز فيه ست لغات: إحداها: يا غلامي، بإثبات الياء ساكنة، ثانيها: يا غلام، بحذف الياء وبقاء الكسرة دليلاً عليها، ثالثها: ضم الحرف الذي كان مكسوراً، وهو هنا الميم، رابعها: يا غلامي بفتح الياء، خامسها: يا غلامي بقلب الكسرة التي قبل الياء فتحة فتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ففي التنـزيل: ﴿**يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطتُ**﴾ [سورة الزمر: آية ٥٦] ﴿**يَا أَسَفَا عَلَى يُوسُفَ**﴾ [سورة يوسف: آية ٨٤]، سادسها: يا غلامَ بحذف الألف مع

بقاء الفتحة دليلاً عليها.

المسألة الثانية: إذا كان المنادى المضاف إلى الياء أباً أو أماً جاز فيه عشر لغات الست المذكورة وأربع أُخر: إحداها: إبدال يائه تاء مكسورة، وبها قرأ السبعة إلا ابن عامر في (يا أبتِ)، الثانية: إبدالها تاء مفتوحة وبها قرأ ابن عامر، الثالثة: يا أبتا، بألف بعد التاء.

الرابعة: يا أبتي، بالتاء والياء معاً، قال ابن هشام: وهاتان اللغتان قبيحتان والأخيرة أقبح من التي قبلها انتهى.

وقال أيضاً: إذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف لياء المتكلم نحو: يا غلام غلامي، أو غلام أبي، لم يجز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة، أو ساكنة إلاّ ابن أم، أو ابن عم، فيجوز فيهما أربع لغات: فتح الميم، وكسرها، والثالثة إثبات الياء كقوله:

٦٧- يا ابنَ أُمِّي ويا شُقَيِّقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَّيْتَني لدهرٍ شَدِيدِ[1]

الرابعة: قلب الياء ألفاً كقوله:

٦٨-يا ابنَةَ عَمّا لا تلُومِي واهجَعِي[2]

وهاتان اللغتان قليلتان في الاستعمال انتهى.

المسألة الثالثة: إذا كان المنادى مبنياً على ما يرفع به وله تابع من نعت وغيره جاز في التابع: الرفع تبعاً للفظ المنادى، والنصب تبعاً لمحله، تقول في النعت: يا زيد الظريف، برفع الظريف ونصبه، وفي البيان: يا سعيد كرز وكرزاً، وفي النسق: يا زيد والضحاك برفع الضحاك ونصبه، وفي التوكيد: يا تميم أجمعون وأجمعين.

ومحل هذا ما لم يكن التابع مضافاً وإلا تعين نصبه تبعاً للمحل تقول: يا زيدُ صاحب بكر، ويا زيدُ أبا عبد الله، ومحله أيضاً في النسق إذا كان معرفاً بالألف واللام كما في المثال، وإلاّ يُعطى ما يستحقه لو كان المعطوف منادى تقول: يا زيد وعمرو، بالضم، وما تقرر في النسق يثبت أيضاً في البدل، ومحله أيضاً ما لم يكن التابع نعتاً لأي

---

(١) هــذا بيت لأبي زبيد الطائي، واسمه: حرملة بن المنذر. وفيه يرثي أخاه، وهو من شواهد سيبويه ١: ٣١٨.

(٢) هذا صدر بيت لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي. وعجزه:

.... **وأنمي كما ينمي خضاب الأشجع**

وإلا تعين رفعه لفظاً كقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ [سورة البقرة: آية ٢١] ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ [سورة التوبة: آية ٧٣] ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ﴾ [سورة المائدة: آية ٦٧] أو محلاً كقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [سورة البقرة: آية ١٠٤].

المسألة الرابعة: يجوز في زيد الأول من نحو:

٦٩- يا زيد زيدَ اليَعْمُلات[1]

وجهان: الضم والنصب، فأما الضم فعلى تقديره منادى مفرداً، ويكون الثاني حينئذ إما منادى سقط منه حرف النداء، أو عطف بيان، أو مفعولاً لعامل مقدر نحو: أعني، وإما النصب فعلى أن الأصل: يا زيد اليعملات يا زيد اليعملات.

المسألة الخامسة: من أحكام المنادى الترخيم وهو لغة: التسهيل والتليين، يقال صوت رخيم أي: سهل لين، واصطلاحاً: حذف آخر الاسم المنادى تخفيفاً، قال ابن هشام: وشرطه أن يكون الاسم معرفة، ثم إن كان مختوماً بالتاء جاز ترخيمه بلا شرط، تقول في عائشة: يا عائش، وفي طلحة: يا طلح، وفي ثبة وهي الجماعة: يا ثب، فإن لم يكن مختوماً بالتاء فيشترط لجواز ترخيمه ثلاثة شروط: كونه مبنياً على الضم، وكونه عَلَماً وكونه مجاوزاً لثلاثة أحرف نحو: حارث وجعفر تقول: يا حار، ويا جعف انتهى.

ثم بعد الترخيم إن شئت بنيته على الضم، وإن شئت أبقيته على ما كان عليه قبل الترخيم، وذلك مبني على قطع النظر عن الحرف المحذوف وجعل الباقي اسماً كاملاً، فيضم آخره ويسمى ذلك لغة مَنْ لا ينتظر، وعدم قطع النظر عنه فيبقى الآخر على حاله ويسمى ذلك لغة مَنْ ينتظر، فتقول على اللغة الثانية في جعفر: يا جعفَ ببقاء فتحة الفاء، وفي مالك: يا مال، ببقاء كسرة اللام وفي منصور يا منص ببقاء ضمة الصاد، وفي هِرَقْلُ يا هِرَقْ ببقاء سكون القاف وتقول على اللغة الأولى: يا جعفُ ويا مالُ ويا هرقُ بضم إعجازهن، ويا منصُ باجتلاب ضمة غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم.

تنبيه:

متى كان الحرف الذي قبل الأخير حرف علة، ومن قبله ثلاثة أحرف فأكثر فإنه يحذف في الترخيم أيضاً نحو: منصور وسلمان وسليمان ومسكين، فتقول: يا منص ويا

---

(١) هذا صدر بيت لعبدالله بن رواحة. وتمامه:

يا زيد زيدَ اليَعْمُلات الذبل تطاول الليلُ عليكَ فانزل

سلم ويا سليم ويا مسك.

المسألة السادسة: من أقسام المنادى المستغاث وهو كل اسم نودي ليخلص من شدة، أو يُعين على مشقة ولا يستعمل له من حروف النداء إلاّ يا خاصة، والغالب استعماله مجروراً بلام مفتوحة فرقاً بينه وبين المستغاث من أجله، نحو: يَالله لِلمسلمَين، فاللام مفتوحة في الأول لأنه المستغاث، ومكسور في الثاني لأنه المستغاث من أجله، وأيضاً تفتح اللام من المستغاث المعطوف على مثله إن كررت يا كقوله:

٧٠- يا لَقومِي ويا لأمثال قَومِي لأُناسٍ عُتوهُمْ في ازديادي(١)

فإن لم تكرر يا كسرت اللام في المعطوف كقوله:

٧١- ياَ للكُهُولِ وللشبان للعجب(٢)

اسم لا النافية للجنس إن كان غير مفرد، وإلا ركب، إن باشرت لا، وإلا رفع حتماً...

والعاشر منها: اسم لا النافية للجنس، فإنه منصوب إما لفظاً وإما محلاً، إما لفظاً فهو إن كان اسماً غير مفرد بأن يكون مضافا نحو: لا غلام سفر حاضر، ولا صاحب علم ممقوت، أو شبيهاً بالمضاف نحو: لا حسناً وجهُهُ مبغوض، ولا مُكثراً كلامه محمود ولا محباً للمال مشكور، وأما محلاً فهو مأخوذ من قوله: وإلاّ، بأن لم يكن الاسم غير مفرد بل كان مفرداً يعني: لا مضافاً ولا شبيهاً به وهو المراد هنا رُكّبَ ذلك الاسم مع لا تركيب خمسة عشر فيبنى حينئذ على الفتح -أي: أو نائبه- هذا إن باشرت لا ذلك الاسم ومن نكرة كما تقدم، وذلك نحو: لا رجل ولا رجال، فكل منهما مبني على الفتح في محل نصب، ونحو: لا رجلين في المثنى، ولا زيدِينَ بكسر الدال في الجمع، فكل منهما مبني على الياء نيابة عن الفتح لأنه ينصب بالياء، ونحو: لا مسلمات فيبنى على الكسر فإنه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، وجوز بعضهم بناءه على الفتح وقد تقدم بسط الكلام عليه وإلا بأن لم تباشر لا اسمها رفع الاسم حينئذ حتماً-أي

---

(١) هذا البيت لم أقف على قائله.

(٢) هذا عجز بيت لم أقف على قائله وعجزه:

يبكيك ناء بعيد الدار مغترب

وجوباً-نحو: لا في الدار رجل، فرجل مرفوع عن كونه مبتدأ مؤخراً، والجار والمجرور خبره مقدم، ولا: مهملة هذا حكم ما إذا لم تباشره لا.

فإن تكرر لا جاز رفع الثاني ونصبه وتركيبه إن رُكِب الأول، وإلا لم ينصب

فإن تكرر لا-أي: ذكر هذا الحرف مكرراً-وباشر اسمين نكرتين فأكثر نحو: لا رجل في الدار ولا امرأة، ولا حول ولا قوة إلا بالله جاز رفع الاسم الثاني على كونه معطوفاً على محل لا الأولى مع اسمها وألغيت لا الثانية. ويقدر لهما معاً خبر واحد عند سيبويه وأما عند غيره فلا بد لكل واحد من خبر.

وجاز: نصبه منوناً على كونه معطوفاً على محل اسم لا وحده، فتكون لا الثانية زائدة أيضاً.

وتركيبه مع لا كتركيب خمسة عشر فيبنى على الفتح فتكون لا الثانية عاملة. فتلخص أن في الاسم الثاني هذه الوجوه الثلاثة، لكن محله إن رُكِب الاسم الأول مع لا الأولى فتكون عاملة فيه، وإلا فإن لم يركب لم ينصب الاسم الثاني -أي: يمتنع نصبه- لعدم ما يقتضيه لما تقدم أن نصبه على أنه عطف على محل اسم لا، فلما أهملت لا الأولى لم يكن الاسم في محل نصب بل مرفوع على الابتداء، وحاصل ذلك أنه يجوز في النكرة الأولى الفتح على إعمال لا الأولى، والرفع على إهمالها، فإن فتحت فَلَكَ في الثانية ثلاثة أوجه: الفتح والرفع والنصب، وإن رفعت فَلَكَ في الثانية وجهان: الرفع والفتح، ويمتنع النصب، قال ابن هشام: فتحصَّل أنه يجوز فتح الاسمين، ورفعهما، وفتح الأول ورفع الثاني، وعكسه، وفتح الأول ونصب الثاني فهذه خمسة أوجه في مجموع التركيب، فإن لم تتكرر لا مع النكرة الثانية، لم يجز في الأولى الرفع، ولا في الثانية الفتح، بل تقول: لا حولَ وقُوّةً، بفتح حول لا غير ونصب قوة أو رفعها انتهى.

تتمة:

فيها مسألتان: الأولى: إذا كان اسم لا مفرداً ونُعت بمفرد ولم يفصل بينهما فاصل نحو: لا رجل ظريف ثقيل، جاز في الصفة الوجوه الثلاثة: الرفع على موضع لا مع اسمها فإنهما في موضع الابتداء، والنصب على موضع اسم لا فإن موضعه نصب بلا العاملة عمل إنَّ بكسر الهمزة وتشديد النون، والفتح على أنك ركبت الصفة مع

الموصوف كتركيب خمسة عشر ثم أدخلت لا عليهما، فإن فصل بينهما فاصل أو كانت الصفة غير مفردة، جاز في الصفة الرفع والنصب، وامتنع الفتح، فالأول نحو: لا رجل في الدار ظروف وظريفاً، والثاني نحو: لا رجل طالعاً جبلاً وطالعٌ جبلاً.

المسألة الثانية: قال الحلبي: اختلف الناس في علة بناء اسم لا، فقيل وهو الأرجح: هي تضمنه معنى من الاستغراقية لأن قولك: لا رجل في الدار، مثلاً بمنزلة قولك: لا من رجل في الدار، ومن ثم صرح بها في قول القائل:

٧٢- وقال ألا لا مِنْ سبيلٍ إلى هند(١)

وقيل: تركبه مع لا كتركيب خمسة عشر، وعلة بناء هذا المركب نحو: خمسة عشر تضمنه معنى حرف العطف.

ومفعولا ظن وحسب وخال وزعم وعلم....

والحادي عشر والثاني عشر منها: مفعولا ظن نحو: ظننتُكَ صادقاً. وحسِب بكسر السين نحو: حسِبتُكَ صالحاً.

وخال بالمعجمة ماضي يخال نحو: خِلتُ زيداً شاكراً- أي: ظننته ومثله هب بالتخفيف بمعنى: ظن، ومنه قوله:

٧٣ - فهبني امرأ هالكا(٢)

وزعم نحو: زعمت عمراً ذاكراً.

وعلم نحو: علمتُ الجودَ محبوباً.

وكذا حجا بمهملة فجيم بمعنى: اعتقد نحو:

٧٤- قد كنت أحجُو أبا عمرو أخاً ثقة(٣)

وكذا درى بمعنى علم نحو قوله:

---

(١) هذا عجز بيت لم أقف على قائله وصدره:

فقام يذود الناس عنها بسيفه

(٢) هذا مقطع من عجز بيت لعبدالله بن همام السلولي، شاعر إسلامي، وتمامه:

فقلت أجرني أبا خالد ... وإلا فهبني امرأً هالكا

(٣) هذا مقطع من صدر بيت لتميم بن أبي بن مقبل، شاعر جاهلي وتمامه:

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة ... حتى ألمّت بنا يوما ملمات

٧٥- دُرِيتَ الوفِيَّ العهدِ ياعروَ فاغتَبطْ   فإنَّ اغتباطاً بالوفاء حميد

دريت: مبني للمفعول، والتاء: مفعوله الأول في موضع رفع على النيابة عن الفاعل، والوفي: مفعوله الثاني وهو صفة مشبهة، والعهد بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه بالمفعول به، وبالجر على الإضافة، وعرو: منادى مرخم بحذف التاء، فاغتبط: جواب شرط مقدر أي: إن دريته فاغتبط، من الغبطة وهو: أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه، فإن أراد زوالها عنه كان حسدا.

ورأى ووجد وجعل وكل فعل للتصيير....

ورأى نحو: رأيت العلم نافعاً، ووجد بالجيم نحو: وجدتُ الصدقَ منجياً ومثله: ألفى، قال تعالى: ﴿ **إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ** ﴾ [سورة الصافات: آية ٦٩]، وجعل بمعنى: صير نحو: جعلت الطين إبريقاً، والعدو بالإحسان صديقاً، ومنه قوله تعالى: ﴿ **فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُورًا** ﴾ [سورة الفرقان: آية ٢٣]، وكل فعل مفيد للتصيير فإنه مثل أفعال القلوب المذكورة يتعدى لمفعولين نحو: صيّر ووهبَ وردّ وترك وتخذ واتخذ، سميت أفعال التصيير لدلالتها على التحويل والانتقال قال الشاعر:

٧٦- ولعبتْ طير بهم أبابيلْ   فَصُيِّروا مِثْلَ كَعَصْفٍ مأكُولْ

وهو من السريع: مستفعلن مستفعلن مفعولات، مرتين، والواو في صيّروا: نائب الفاعل وهو المفعول الأول، ومثل: المفعول الثاني، وكعصف: مضاف إليه على تقدير زيادة الكاف، أو جعلها بمعنى مثل مؤكدة لما قبلها، والعصف: زرع أُكِل حبه وبقي تبنه، وقالوا في الدعاء: وهبني الله فداك، وقال تعالى: ﴿ **لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا** ﴾ [سورة البقرة: آية ١٠٩] ﴿ **وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ** ﴾ [سورة الكهف: آية٩٩]، ﴿ **لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا** ﴾ [سورة الكهف: آية ٧٧] ﴿ **وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً** ﴾ [سورة النساء: آية ١٢٥]، فعلم أن أفعال الباب نوعان: الأول: أفعال القلوب. والثاني: التصيير كما صرح بذلك ابن هشام في التوضيح.

تنبيهات: ظن وأخواتها معدودات من النواسخ التي تنسخ حكم المبتدأ والخبر إذا دخلت وأخذت فاعلها، فتنصب المبتدأ على أنه مفعولها الأول، والخبر على أنه مفعولها الثاني، وهذا مذهب الجمهور ويقال لها: أفعال القلوب، لأن معانيها قائمة بالقلب، وإنما نص عليها المصنف رحمه الله تعالى بقوله: ظن وحسب إلى آخره، لأن هناك أفعالاً قلبية

لا تنصب مفعولين نحو: فكر زيد في كذا، وتفكر فيه، وعرف الحق، وفهم المسألة.

ثم إن أفعال الباب أعني القلبية التي تنصب مفعولين أربعة أقسام: الأول ما يفيد اليقين في وقوع المفعول الثاني وهو: وجد وألفى ودَرَى، الثاني: ما يفيد الرجحان فيه وهو: حَجا وزعم وجعل وهب، الثالث: ما يرد للوجهين والغالب كونه لليقين وهو: رأى وعلم قال تعالى: ﴿ **إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا** ﴾ [سورة المعارج: آية٦] الأول للرجحان والثاني لليقين، وقال تعالى: ﴿ **فَاعْلَمْ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ** ﴾ [سورة محمد: آية ١٩] ﴿ **فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ** ﴾ [سورة الممتحنة: آية ١٠] الأول لليقين، والثاني للرجحان، الرابع: ما يراد بهما والغالب كونه للرجحان وهو: ظن وحسب وخال، فمن الغالب ما تقدم في الأمثلة، ومن غيره قوله تعالى: ﴿ **الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلاَقُو رَبِّهِمْ** ﴾ [سورة البقرة: آية ٤٦] أي: يتيقنون، وقول لبيد العامري [1] (رضي الله تعالى عنه):

٧٧ – حسِبْتُ التقُى والجُودَ خيرَ تجارة [2]

وقولك: خلت الله أكبر كل شيء أي: تيقنت.

ثم إن أفعال الباب قد تخرج عن معانيها المذكورة وترد لمعان أُخر، فلا تتعدى لاثنين بل منها ما يكون لازماً، ومنها ما يتعدى لواحد، فترد علم للعلمية بضم العين كعلم الرجال، إذا كان مشقوق الشفة العليا فيكون لازماً، وكذا وجد بمعنى: حزن أو حقد، ويرد رأى بمعنى: أبصر كذا، أو أشار به فيتعدى لواحد ويرد ظن بمعنى: اتهم، وعلم أيضاً بمعنى: عرف، ورأى أيضاً بمعنى: ذهب، وحجا بمعنى: قصد، فيتعدى كل إلى واحد، قال تعالى: ﴿ **وَاللهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا** ﴾ [سورة النحل: آية ٧٨] أي: لا تعرفون شيئاً، ﴿ **وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ** ﴾ [سورة التكوير: آية ٢٤] أي: بمتهم. وقالوا: رأى الإمام أبو حنيفة–رضي الله تعالى عنه–حِل كذا، ورأى الإمام الشافعي–رضي الله تعالى عنه حرمته–أي: ذهب كل لما قال به، وتقول: حجوت بيت الله، أي: نويته وقصدته، نعم ألحقوا رأى الحلمية بضم المهملة برأي العلمية في

---

(١) هو أبو عقيل، لبيد بن ربيعة بن مالك العامري، شاعر مخضرم ويعد من الصحابة توفى سنة ٤١ هـ.

(٢) هذا صدر بيت وعجزه:

رباحاً إذا ما المرءُ أصبحَ ثاقلا

التعدد، لاثنين بجامع إدراك الحسن الباطن، ففي التنــزيل : ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [سورة يوسف: آية ٣٦] فأراني عملت في ضميرين متصلين لمسمى واحد، أحدهما فاعل، والثاني مفعول أول، وجملة أعصر خمراً هي المفعول الثاني، ومصدر الحلمية الرؤيا بدليل: ﴿ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِن قَبْلُ﴾ [سورة يوسف: آية ٣٦]. قال ابن هشام:لكن لا تختص الرؤيا بمصدر الحُلمية-بل تقع مصدرا للبصرية-خلافاً للحريري وابن مالك، بدليل: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلاَّ فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [سورة الإسراء: آية٦٠] قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: فهي رؤيا عين انتهى، أي: لا رؤيا منام على ما هو الصحيح والمختار كما مشيت عليه في مباهج الأنوار في معارج النبي المختار.

خاتمة: في ما ينصب مفاعيل ثلاثة وهو أعلم وأرى، اللذان كان أصلهما قبل دخول همزة النقل علم ورأى المتعديين لاثنين، وما ضمن معناهما من نبأ وخبر بتشديد الموحدة فيهما، وأنبأ وأخبر وحدث بتشديد الدال نحو: ﴿ كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ﴾ [سورة البقرة: آية ١٦٧] فيُرى بضم الياء مضارع أرى، والهاء والميم مفعول أول، والله فاعل، وأعمالهم مفعول ثاني، وحسرات مفعول ثالث.

قال الزمخشري: وهو مبني على أن الأعمال لا تجسم. قال ابن هشام في حواشيه وهذا قول المعتزلة، وأما أهل السنة فيعتقدون أن الأعمال تجسم وتوزن حقيقة، فيرى على هذا بصرية، وحسرات حال انتهى.

وقد أيد المصنف رحمه الله تعالى مذهب أهل السنة في رسالة بالخصوص وقال في مطلعها: إن جميع المعاني المعقولة عندنا مصورة عند الله تعالى بصورة الأجسام، ومتشخصة بهيئة الأشخاص، وإن كنا لا نحس بذلك لكوننا محجوبين عنه، وقد عد أرباب الحقيقة نفعنا الله تعالى بهم، وحشرنا في زمرتهم من وجوه الكشف الاطلاع على صور المعاني المعقولة في هيئة الأجسام المشخصة، وهذا الذي ذكروه وجدت الأحاديث ناطقة به وشاهدة له انتهى.

وخبر كان وما ذكر بعدها واسم ان...

والثالث عشر منها خبر كان وأخواتها نحو: ﴿ وَكَانَ اللّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [سورة النساء: آية ٩٦] وخبر ما ذكر بعدها فيما تقدم، وهو ما وأخواتها، وكاد وأخواتها نحو: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [سورة يوسف: آية ٣١] ونحو: كاد الفقر أن يكون كفراً.

والرابع عشر وهو آخر المنصوبات هنا اسم إن وأخواتها، نحو: ﴿ **إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾ [سورة الممتحنة: آية ١٢] وقد تقدم الكلام مستوفى على جميع ذلك فلا حاجة للإعادة ومن الله الاستفادة.

المجرورات: مجرور بالإضافة بتقدير من أو اللام أو في...

ولما فرغ من مبحث الأسماء المنصوبات شرع في مبحث الأسماء المجرورات فقال: المجرورات أي: هذا بيان الأسماء المجرورات وهى هنا ثلاثة أقسام:

القسم الأول: اسم مجرور بالإضافة أي بسببها فهي العاملة للجر لكن على رأي مرجوح، والصحيح أن الجار هو المضاف نفسه بتقدير من الدالة على بيان الجنس نحو: هذا خاتم حديد-أي: من حديد-وسؤال فقه، وكتاب علم، ويكثر تقديرها في المعدودات: كعشرة رجال، وفي المقادير: كرطل زيت، وفيما أضيف إلى عدد كثلاثمائة، أو بتقدير اللام الدالة على الملك نحو: غلام زيد، أي: لزيد، أو الاختصاص نحو: باب الدار أي: للدار، أو بتقدير في الدالة على الظرفية كما قاله ابن مالك وطائفة نحو ﴿ **مَكْرُ اللَّيْلِ**﴾ [سورة سبأ: آية ٣٣] أي: في الليل، و﴿ **تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ**﴾ [سورة البقرة: آية ٢٢٦] أي: فيها، ويعفى عن قليل طين الشارع، أي: طين في الشارع.

فائدة: ذكر بعضهم أن اللام يصح تقديرها في جميع الإضافات، ولهذا اقتصر عليها البعض، وذهب بعض آخر إلى أنه ليس في الإضافات تقدير حرف أصلاً.

تنبيه: في كلام بعض المحققين ما يفيد أن المراد: بتقدير هذه الحروف مناسبة معانيها فقط. وإن لم يصح تقديرها كهذا يوم الخميس، فإنه على معنى اللام، ولا يصح تقديرها إذ لا يقال: يوم للخميس، وحينئذ كان الأولى للمصنف رحمه الله تعالى أن يقول: مجرور بالإضافة على معنى (من) إلى آخره لا على تقدير لفظ ما ذكر وإلا لزم ألا تفيد الإضافة تعريفاً ولا تخصيصاً، لأن المقدر في قوة الملفوظ.

والإضافة لغة: الميل والإلصاق والإسناد. وعرفاً: نسبة تقييدية بين اثنين تقتضي إنجرار ثانيهما دائماً. ويدخل فيها الجمل لأنها في تأويل المفرد،

ويسمى الأول من الاثنين مضافاً والثاني مضافاً إليه، وهذا هو المشهور وقيل: بالعكس فيهما، وقيل: يقال لكل منهما مضاف ومضاف إليه.

واعلم أنهم اختلفوا في الإضافة اللفظية هل هي على تقدير حرف أو لا،

والجمهور على أنها ليست على معنى حرف، ومثلها الإضافة البيانية وهي: إما غير محضة أو هي واسطة بين المحضة وغيرها، وهل هي من إضافة إلى نفسه أو من إضافة المسمى إلى الاسم، أو إضافة ما بينه وبين مضافه عموم من وجه أقوال ثلاثة، وقد تقدم في المعارف الفرق بين الإضافة المحضة ويقال لها المعنوية وبين اللفظية.

وبالحرف وهو: من....

والقسم الثاني اسم مجرور بالحرف أي: بجنسه الصادق بأي حرف من حروف الجر ثم بين الحرف بقوله: وهو من بكسر الميم، وهذا وما عطف عليه خبر عن الضمير، وصح الإخبار بالحروف على إرادة لفظها، وهذا الحصر إضافي لأنه لم يستوف جملة الحروف.

وبدأ بمن لأنها أُمّ الباب، ولأن أشهر معانيها الأربعة عشر الابتداء، سواء أكان لمكان: كسرت من الكوفة، أو لزمان كقول أنس رضي الله تعالى عنه: (**مُطرْنا من الجمعة إلى الجمعة**)[1] أو لغيرهما كقوله تعالى: ﴿ **إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ** ﴾ [سورة النمل: آية ٣٠]، وقولك: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

ومن معانيها: التبعيض نحو: أخذت من الدراهم، أي: بعضها. ومنها: البيان نحو: ﴿ **فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ** ﴾ [سورة الحج: آية ٣٠] أي: الذي هو الأوثان ﴿ **يَلْبَسُونَ مِن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَقَابِلِينَ** ﴾ [سورة الكهف: آية ٣١] والتعليل: نحو: ﴿ **مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا** ﴾ [سورة نوح: آية ٢٥]، والبدل: نحو: ﴿ **أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ** ﴾ [سورة التوبة: آية ٣٨]، وقد تزاد في النفي وشبهه للتأكيد، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ **مَّا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِن فُطُورٍ** ﴾ [سورة الملك: آية ٣] بخلاف الإثبات خلافاً للأخفش ولا حجة له في قوله تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ** ﴾ [سورة الأنعام: ٣٤] لاحتمال أن يكون الفاعل مقدرا أي: ولقد جاءك نبأ من نبأ المرسلين، والدليل متى طرقه الاحتمال لا يصلح للاستدلال.

وإلى.......

وإلى وأظهر معانيها الستة: الانتهاء سواء. أكان لزمان كما تقدم في كلام أنس

---

(١) مقطع من حديث رواه البخاري. انظر فتح الباري ٢/٥٠٨.

(رضي الله تعالى عنه) أم في مكان كقوله تعالى: ﴿ **سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى**﴾ [سورة الإسراء: آية١] ومن القواعد أن المبدأ داخل والغاية خارجة على الأصح إلا بقرينة تدل على خلافه، وتكون إلى بمعنى: مع نحو قوله تعالى: ﴿ **وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ**﴾ [سورة هود: آية ٥٢] أي: مع قوتكم، ومنه: ﴿**إِلَى الْمَرَافِقِ**﴾ [سورة المائدة: آية ٦] و﴿**إِلَى الْكَعْبَينِ**﴾ [سورة النمل: آية ٣٣] وبمعنى: اللام نحو: ﴿ **وَالأَمْرُ إِلَيْكِ**﴾ [سورة النمل: آية ٣٣] أي: لك إن لم يعلق بنحو موكول، وبمعنى: في نحو: ﴿ **لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**﴾ [سورة النساء: آية ٨٧] إن لم يعلق بنحو مفضين.

فائدة: قال الحلبي: وتستعمل (من) فعل أمر من (مان) بمعنى كذب وتستعمل اسماً قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ **فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ**﴾ [سورة البقرة: آية ٢٢]: إذا كانت (من) للتبعيض فهي حينئذ موضع المفعول به، ورزقاً مفعول لأجله. وتستعمل (إلى) اسماً بمعنى: النعمة، وجمعها حينئذ (آلاء) بالمد، ومن ثم عدوا من بلاغات الزمخشري قوله: طَعَمُ الآلاء أحلى من الَمنّ وهو أمرّ من الآلاء عند المن فإنه أراد بالآلاء الأولى النعم واحدتها إلى، وبالثانية الشجر المر انتهى.

وعن ....

وعن وأشهر معانيها: البعد والمجاوزة، وهو مفارقة شيء لشيء بعد مروره عليه غالباً، وهي إما حقيقة نحو: سافرت عن البلد، وإما مجازية نحو: أديت عن زيد. الدين، وأخذت عنه العلم، وقد تكون للبدلية نحو قوله ﷺ: (**صُومي عن أمك**)[1] وبمعنى: على نحو: ﴿ **فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ**﴾ [سورة محمد: آية ٣٨] إن لم يضمن البخل معني الإمساك، وبمعنى: التعليل نحو: قلت هذا عن علم، وبمعنى: بعد نحو: ﴿ **لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ**﴾ [سورة الانشقاق: آية ١٩] ونحو:

٧٨- وَمَنْهَل وَرَدْتهُ عَنْ مَنْهَلِ

وبمعنى: (من) نحو: ﴿ **وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ**﴾ [الشورى: ٢٥]،

---

(١) رواه مسلم، ٨/٢٥.

والاستعانة نحو: رميت السهم عن القوس، قال ذلك شيخنا الكوراني[1].

وعلى....

وعلى وأشهر معانيها الثمانية: الاستعلاء والمراد به علو شيء فوق آخر، وهو إما حسب نحو: زيد على السطح، أو معنويا نحو: ﴿ **فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ**﴾ [سورة الإسراء: آية٥٥]، أو مجازياً نحو: بات زيد على النار وقد تأتي للمصاحبة نحو: ﴿ **وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ**﴾ [سورة البقرة: آية ١٧٧] وبمعنى: (عن) نحو:

٧٩- إذاً رضيتْ عليَّ بُنو قُشَيرٍ[2]

إن لم يضمن معنى العطف وإلا حمل على نقيضه وهو سخط. وللتعليل نحو: ﴿ **وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ**﴾ [سورة البقرة: آية ١٨٥]. وللظرفية نحو: ﴿ **وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ**﴾ [سورة القصص: آية ١٥] وبمعنى: من نحو: ﴿ **إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ**﴾ [سورة المطففين: آية ٢]، وبمعنى: الباء نحو: اركب على اسم الله، وللاستدراك نحو: فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعة، على أنه لا ييأس من رحمة الله تعالى. وترد فعلاً نحو: علا زيد الجبل ومنه: ﴿ **إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلاَ فِي الأَرْضِ**﴾ [سورة القصص: آية ٤] واسماً بمعنى: فوق نحو قوله:

٨٠- غَدَتْ مِنْ عليهِ

وفي ....

وفي وأظهر معانيها: الظرفية وهي: حلول شيء في شيء آخر، الأول حال بتشديد اللام ويسمى مظروفاً، والثاني محل ويسمى ظرفاً بفتح المشالة، وهي إما حقيقية وضابطها: أن يكون للظرف احتواء وللظروف تحيز، وهي مدنية نحو: الدراهم في الكيس والماء في الكوز، ومنه: ﴿ **لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ**﴾ [سورة التوبة: آية ٢٥] وزمانية نحو: الصوم في اليوم. ومنه: ﴿ **إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ**﴾ [سورة

---

(١) هــو إبــراهيم بن حسن بن شهاب الدين الشهراني الكوراني. من فقهاء الشافعية، سكن المدينة، وتوفي فيها سنة ١١٠١ هــ.

(٢) هذا عجز بيت للقحيف العقيلي، إسلامي. وصدره:

لعمر الله أعجبني رضاها

القدر: آية ١] وأما مجازية وهي: ما فقدت الاحتواء والتحيز، أو أحدهما نحو: في نفس زيد علم وفي صدره حلم وهو في البرية، ومنه: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [سورة البقرة: آية ١٧٩]. وقد تأتي (في) للمصاحبة نحو: ﴿ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾ [سورة الأعراف: آية ٣٨] وللتعليل نحو قوله(ﷺ): (**دخلت امرأة النار في هرة حبستها**)[1] أي من أجلها، وللاستعلاء نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [سورة طه: آية ٧١] وبمعنى: إلى نحوه: ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ [سورة إبراهيم: آية ٩].

فائدة: هذه الأحرف الخمسة ذكر بعضهم أنها تدخل على الظاهر والمضمر والمعرفة والنكرة.

ورب ....

ورب بضم الراء مع فتح الموحدة مشددة أو مخففة، وقد تلحقها تاء التأنيث فيها، أو مع ضم الموحدة مخففة، أو إسكانها مخففة، أو بفتح الراء مع فتح الموحدة مشددة، ومخففة، فهي ثمان لغات، ولها لغات أخرى وقد أوصلها شيخ الإسلام زكرياء في شرح المنفرجة إلى سبع لغات.

ومعناها التقليل فقط، وقيل: التكثير، وقيل: هي في الأول أغلب، وقيل: عكسه، وقيل: هما سواء. وعبارة الحلبي: وهي للتكثير كثيراً، وللتقليل قليلاً، بل قيل: إنها لا تفيد التقليل إلا بقرينة، ولا تكون إلا صدراً، ولا تجر إلا نكرة ولو معنى موصوفة غالباً نحو: رب رجل شجاع يكشف هذه الغمة، ونحو: ربه رجلاً قليل، بل قيل: إن الضمير في ذلك نكرة، ومن لغاتها رب بفتح الراء وتستعمل حينئذ اسماً بمعنى المالك انتهى.

وإذا دخلت ما عليها كفتها عن العمل، وهيأتها للدخول على الجمل الفعلية نحو: ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [سورة الحجر: آية ٢].

والباء......

والباء الموحدة والمراد: مسماها وهو (ب) وتجر الظاهر والمضمر، ومن معانيها: التعدية الخاصة وهي: تصير الفاعل مفعولاً وذلك خاص بالباء والهمزة والتضعيف، لا

---

(١) انظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١/٤١ بلفظ: "عذبت امرأة في هرة حبستها حتى ماتت جوعا فدخلت فيها النار".

العامة وهي: إيصال معنى العامل إلى معموله لأن تلك لا تختص بحرف، ومنها: الاستعانة والعوض نحو: كتبت بالقلم، ونحو ﴿ وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ﴾ [سورة سبأ: ١٦].

أي: بدلهما. قال شيخنا الكردي ثم المدني: ومن معانيها: الإلصاق وهو حقيقي نحو: به داء، أمسكت بزيد، إذا قبضت على شيء من جسمه أو ثوبه، فالإلصاق لا يقتضي الاستيعاب فلا يلزم من قوله تعالى: ﴿ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾ [سورة المائدة: آية ٦] وجوب استيعابها على أن الباء للإلصاق وهو الأصل، لا للتبعيض ولا زائدة، ومجازي نحو: مررت بزيد، ومرّ بعمرو. والسببية نحو: ﴿ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾ [سورة البقرة: آية ٥٤]. والظرفية نحو: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ﴾ [سورة آل عمران: آية ١٢٣] انتهى.

والكاف ....

والكاف أي: مسماه وهو (ك) ولا تجر إلا الظواهر، ومن معانيها: التشبيه وهو: مشاركة شيء لآخر في شيء ما، والتعليل نحو: كما أن زيداً لا يعلم فيتجاوز الله تعالى عنه، والاستعلاء كقول بعضهم: كخير في جواب كيف أصبحت، والتوكيد: وهي التي تكون فيه زائدة نحو قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى: آية ١١] عند الأكثرين.

واللام.........

واللام أي: مسماها وهو (ل) وتجر الظاهر والمضمر، وتكسر مع الظاهر إلا إذا كان مستغاثاً فتفتح نحو: يا لزيد لعمرو، بفتح الأولى لأنها في المستغاث وكسر الثانية على الأصل لأنها للتعليل ومنه: ضربت ابني للتأديب، وتفتح مع المضمر نحو: ﴿ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ﴾ [سورة التغابن: آية ١] إلا إذا كان ضمير المتكلم نحو: اغفر لي يا رب. ومن معانيها: الاستحقاق نحو: ﴿الْحَمْدُ للهِ﴾ [سورة الفاتحة: آية ٢]، والاختصاص نحو: الجنة للمؤمنين، والملك:﴿ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ﴾ [سورة البقرة: آية ٢٥٥]، وشبه الملك نحو: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [سورة الشورى: آية ١١] وتأتي بمعنى: عند نحو: كتبت لخمس خلون من شهر كذا، وتسمى لام التاريخ، وبمعنى: (من) نحو: سمعت له صراخاً، وللصيرورة وتسمى لام العاقبة ولام المآل نحو:

٨١- لِدُوا للموتِ وابنُوا للخَرابِ[1]

ومذ ومنذ والواو والتاء في القسم ....

ومذ ومنذ: وهما لابتداء الغاية في الماضي نحو: ما رأيته مذ أو منذ يوم الجمعة، وبمعنى (في) في الحاضر نحو: ما رأيته مذ أو منذ يومنا، قاله شيخنا قدّس سره، وفي كلام بعضهم: أنهما للزّمان خاصة، ولا يجران إلا الظّاهر، ولا يدخلان على مستقبل، ويكونان بمعنى: من وإلى معاً إن دخلا على معدود نحو: مذ يومين، يعني من أولها إلى آخرهما، ثم هما مبتدآن إن دخلا على مرفوع أو جملة اسمية، أو فعلية، وما بعدهما خبر أي: فيكونان اسمين حينئذ نحو: مذ يومان، أو مذ زيد قائم، أو مذ يقوم زيد انتهى.

والواو والتاء المثناة فوقُ كل منهما يجر الاسم في القسم بفتح القاف والسين أي: اليمين، والمراد: مسماها، وهما من جملة الخبر عن الضمير لأنهما معطوفان على من، فهما من حروف الجر.

وإنما ترك رحمه الله تعالى الباء مع أنها أم الباب في القسم، ولهذا تدخل على الظاهر والمضمر، ويجوز أن يذكر معها فعل القسم نحو: أقسم بالله أو به لأكرمَنَّ الضيف، لأنه قد تقدم ذكرها، وتختص الواو بالظاهر معرفة كان أو نكرة، ولا يذكر معها فعل القسم فلا يقال: أقسم والله، لما قيل: إنها عوض عنه، ولا تدخل على قسم السؤال فلا تقول: والله أخبرني، بصيغة الأمر، وشمل الظاهر الجلالة وغيرها نحو: والله إن المعصية علامة الضير، والطاعة علامة الخير، ﴿وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [سورة يس: الآيتان ٢-٣].. قال شيخنا قدس سره العزيز: فإن وليها واو أخرى فالتالية للعطف نحو: ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾ [سورة الليل: الآيتان ١ -٢] انتهى. قال الحلبي: وقد تبدل الواو ها، فيقال: ها الله بقطع الهمزة، أولها الله بوصلها قال القليوبي[2]: وكل منهما مع إثباتاً ألف ها أو حذفها وقال شيخنا عبد

(١) هذا صدر بيت لعلي بن أبي طالب (رضي الله عنه) وعجزه:

فكلكم يصير إلى الذهاب

(٢) هو: أبو العباس، أحمد بن أحمد بن سلامة، شهاب الدين القليوبي، فقيه متأدب من أهل قليوب (في مصر)، توفى سنة ١٠٦٩ هـ.

المعطي المالكي[١] رحمه الله تعالى: وقد تخلف اللام الواو نحو: لِلَّه لا يؤخّر الأجل، بكسر اللام من لله، وحكي فتحها وكأنك قلت: والله لا يؤخر الأجل، ولكنها مختصة بلفظ الله، ولا تستعمل إلا في الأمور العظيمة التي يتعجب منها فلا يقال: لله قام زيد. انتهى.

وتختص التاء بجر الجلالة الكريمة فقط على الأشهر، وهي فرع الواو لأنها بدل منها كما في تراث ووُراث فهي نائبة عن الواو النائبة عن الباء الموحدة لقرب مخرجهما، فهي نائبة النائب، وبدل البدل، كما صرح به بعض المحققين.

فضاق تصرفها فاختصت بلفظ واحد، فحصل لها انكسار وخضوع فجبروه بأشرف موضوع، ولهذا قال ابن الخشاب[٢]: التاء وإن ضاق تصرفها فقد بورك فيها في الاختصار بأشرف الأسماء وأجلّها انتهى.

نحو: ﴿**تَاللهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ**﴾ [سورة الأنبياء: آية ٥٧] ﴿ **تَاللهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ** ﴾ [سورة النحل: آية ٦٣] ومن غير الأشهر دخولها على ألفاظ مخصوصة ذكرها صاحب المغني بقوله: وربما قالوا: تربى وترب الكعبة وتالرحمن.

وبالمجاورة في نعت وتوكيد.........

والقسم الثالث اسم مجرور بالمجاورة بالجيم فيكتسب الاسم الخفض من مجاوره لقربه منه، وإن كان حقه الرفع لأن المجاورة مؤثرة، والطبع سراق، والصديق بالصديق يقتدي قال الشاعر:

٨١–عليكَ بأرباب الصُّدور فَمَنْ غَدَا ... مضافاً لأربـاب الصُّدور تصدّرا
٨٢–وإيّـاك أنْ ترضَى صَحابةَ ناقصٍ ... فتـنحطّ قـدراً من عُلاك وتُحقرا[٣]

لكن ليس ذلك في كل مجاور بل إنما يكون في نعت وتوكيد، فمن الأول قول بعض العرب "هذا حُجْرُ ضب خرب، بالجر لمجاورته لضب المجرور بالإضافة، وكان حقه

---

(١) هو عبد المعطي الضرير المالكي، أشار إليه الجبرتي.

(٢)هـو أبو محمد، عبدالله بن أحمد بن الخشاب، أعلم معاصريه بالعربية من أهل بغداد، توفي ٥٦٧ هـ.

(٣) هذان بيتان للأمين المحلى، انظر: المغني ٢/ ٥١٥، وشرح التصريح ٢/١٠٣.

خرب بالرفع لأنه نعت المرفوع على الخبرية، ومن الثاني نحو: جاء أزواج البنات أجمعين، وحقه أجمعون لأنه توكيد للفاعل الذي هو أزواج، وجوّزه بعضهم أيضاً في عطف البيان لقربه مما ذكر نحو: جاء أبو عمر وزيد، بجر زيد للمجاورة على أنه بيان لأبي عمرو، ومنعه جمهور من البدل للفصل بالعامل المقدّر، لأن العامل يقدّر تكراره في البدل، ومن عطف النسق لوجود الفاصل وهو العاطف.

وأجابوا عن قراءة جرّ الأرجل في آية الوضوء بأجوبة منها: أنه عطف على برؤوسكم، وهو محمول على مسح الخفين أو على المسح الخفيف خوف الإسراف، وغير ذلك مما هو في المطولات.

وزاد بعضهم قسماً رابعاً وهو المجرور بالتوهم نحو: ليس زيد قائماً ولا قاعد، بجر قاعد على توهم الباء في خبر ليس لكثرة وجودها فيه.

التوابع..................

وخامسها: وهو المجرور بالتبعية في نعت وعطف وتوكيد وبدل، هذا والراجح أن الجار المضاف والحرف لا غير. قال الأزهري: لأن الصحيح في التابع غير البدل أنه مجرور بما جر متبوعه من حرف نحو: مررت بزيد الفاضل، فالفاضل مجرور بالباء، أو مضاف نحو: غلام هند الفاضلة في الدار، فالفاضلة مجرور بإضافة الغلام إليها في المعنى، وفي البدل على نية تكرار العامل، وأما الجر بالمجاورة وبالتوهم فإنهما يرجعان عند التحقيق إلى الجر بالمضاف، والجر بالحرف، كما قاله ابن هشام في شرح لمحة أبي حيان انتهى.

ثم شرع رحمه الله تعالى في التوابع، وجعله لها بعد المرفوعات والمنصوبات والمجرورات حسن، كما هو ظاهر لأنها تجري في الأنواع الثلاثة.

فقال: التوابع أي: هذا مبحث التوابع جمع تابع، وهو اصطلاحاً: كل متأخر أعرب بإعراب سابقه الحاصل والمتجدد، فشمل لفظ متأخر النعت الثاني والثالث فصاعداً، والتوكيد المكرر، وعطف النسق المكرر، فخرج: خبر المبتدأ فإنه يعرب بإعراب سابقه.

الحاصل دون المتجدد بسبب عامل ناسخ، وخرج أيضاً: حال الاسم المنصوب نحو: رأيت زيداً ضاحكاً، فإنه يعرب بإعرابه الحاصل أيضاً فإذا زال عامل النصب

وخلفه عامل الرفع أو الجر لم يتغير إعراب الحال نحو: جاء زيد ضاحكاً، ومررت بزيد ضاحكاً.

ثم التوابع خمسة: نعت، وعطف بيان، وعطف نسق، وتوكيد، وبدل، وهي مذكورة في كلامه على هذا الترتيب، ودليل الحصر في الخمسة أن التابع إما أن يتبع بواسطة أو لا، الأول: عطف النسق، والثاني: إما أن يكون بألفاظ مخصوصة أو لا.

الأول التوكيد، والثاني إما أن يكون بالمشتق أولاً. الأول: النعت، والثاني: عطف البيان، وإذا اجتمعت كلها في كلام قُدّم منها النعت ثم البيان، ثم التوكيد، ثم البدل، ثم النسق، قاله في التسهيل. وقد نظم ذلك بعضهم فقال:

٨٣ - نعتٌ بيان مؤكّدٌ بدلٌ نسَقْ ... هَذا هُوَ التّرتيبُ في القولَ الأحقْ[1]

النعت تابع مكمّل ما سبق...............

وقد أخذ المصنف رحمه الله تعالى في بيانها واحداً بعد واحد فقال: النعت: أي الأول من التوابع، وتعريفه أن يقال: هو تابع لمتبوع قبله مكمل ما سبق أي: الذي سبقه، وهو متبوعه وذلك بدلالته على معنى فيه.

موافق له في الإعراب، والتنكير وفرعه، والتذكير والإفراد وفرعهما إن كان حقيقيًا....

ومُحَصَّل هذا أن يقال: هو التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه. فخرج بقيد التكميل: النسق والبدل، وبقيد الدلالة المذكورة: البيان والتوكيد، فإنهما لا يدلان على معنى في متبوعهما، أما البيان فلأن ثاني الاسمين في نحو: جاء زيد. أخوك، عين الأول، وأما التوكيد نحو: جاء زيد نفسه، فلأن نفس الشيء هو الشيء لا معنى فيه، قاله ابن مالك[2].

والمراد بالمكمل هو: الموضح للمعرفة نحو: جاء زيد التاجر، أو التاجر أبوه،

---

(١) هذا البيت لم أقف على قائله. انظر: حاشية أبي النجا على شرح الأزهري.

(٢) انظـــر: شـــرح التصريح ٢/١٠٨، وقال الأزهري: قاله ابن مالك في شرح العمدة. وهو كتاب يبحث في علم النحو.

والمخصص للنكرة نحو: جاء رجل تاجر، أو تاجر أبوه، وهذا هو الأصل إلا فقد يكون لمجرد المدح نحو: ﴿الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الفاتحة: آية ٢] أو لمجرد الذم نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أو للترحم نحو: اللّهم أنا عبدك المسكين، أو التوكيد نحو: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ [سورة الحاقة: آية ١٣] ثم بين رحمه الله تعالى ما يجب أن يتبع النعت فيه منعوته بقوله: موافق له-أي: لسابقه وهو: المنعوت-في الوجه الموجود من أوجه الإعراب الثلاثة، وفي التنكير وفرعه وهو التعريف، وفي التذكير والإفراد بكسر الهمزة وفرعهما، وهو التأنيث والتثنية والجمع، وإيضاح ذلك: أنه يجب أن يتبع النعت منعوته في أربعة من عشرة، واحد من الرفع والنصب والجر، وواحد من التنكير والتعريف، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، هذا إن كان النعت حقيقياً وهو الجاري على من هو له في المعنى كما يأتي في الأمثلة، سُمِّي حقيقياً: لجريانه على المنعوت لفظاً بموافقته في الإعراب، ومعنى لأنه نفس المنعوت في المعنى ومن لازمه أنه يرفع ضميراً مستتراً يعود على المنعوت، أما إن كان سببياً وهو الجاري على غير من هو له في المعنى، فإنه يتبع منعوته في اثنين من الخمسة الأولى وجوباً وهي: وجوه الإعراب، والتعريف، والتنكير، وجوازاً في الاثنين الباقيين أو أحدهما من الخمسة الثانية وسواء رفع السببي اسماً ظاهراً نحو: جاء زيد القائمة أمه، أو ضميراً بارزاً نحو: جاء غلام رجلين ضاربه هما، وذلك بمنزلة قولك: ضربه هما، أو ضميراً مستتراً يعود على المنعوت لكنه لم يجر عليه بل جرى على غيره نحو: مررت برجل حسن الوجه، بنصب الوجه فإن حسن جار على غير المنعوت لكونه وصفاً في المعنى للوجه مع رفعه لضمير المنعوت المستتر، وقد صرح غالب النحاة بأن هذا الأخير سببيّ، وبعضهم سمّاه مجازياً وعلى هذا فالأقسام ثلاثة: حقيقي وسببي ومجازي.

مثال الحقيقي في التعريف والتذكير مع الإفراد: قام زيد العاقل، ورأيت زيداً العاقل، ومررت بزيد العاقل، ومع التثنية: قام الزيدان العاقلان، ورأيت الزيدين العاقلين، ومررت بالزيدين العاقلين، ومع الجمع: قام الزيدون العاقلون، ورأيت الزيدين العاقلين، ومررت بالزيدين العاقلين، وفي التنكير والتذكير مع الإفراد: جاء رجل عاقل، ورأيت رجلاً عاقلاً، ومررت برجل عاقل، ومع التثنية: جاء رجلان عاقلان، ورأيت رجلين عاقلين، ومررت برجلين عاقلين، ومع الجمع: جاء رجال عقلاء، ورأيت رجالاً عُقلاء،

ومررت برجال عقلاء، فهذه ثمانية عشر مثالاً في التذكير، ونظيرها في التأنيث فتقول في التعريف والتأنيث مع الإفراد: قامت هند العاقلة، ورأيت هنداً العاقلة، ومررت بهند العاقلة، ومع التثنية: قامت الهندان العاقلتان، ورأيت الهندين العاقلتين، ومررت بالهندين العاقلتين، ومع الجمع: قامت الهندات العاقلات، ورأيت الهندات العاقلات، ومررت بالهندات العاقلات، وفي التنكير والتأنيث مع الإفراد: قعدت امرأة عاقلة، ورأيت امرأة عاقلة، ومررت بامرأة عاقلة، ومع التثنية: جاءت امرأتان عاقلتان، ورأيت امرأتين عاقلتين، ومررت بامرأتين عاقلتين، ومع الجمع: جاءت نساء عاقلات، ورأيت نساء عاقلات، ومررت بنساء عاقلات، فجملة أقسام الحقيقي ستة وثلاثون.

وأما السببيّ فتزيد على ذلك كما لا يخفى على المتأمل، مثاله في التعريف والتذكير مع الإفراد: جاء زيد العاقل أبوه، ورأيت زيدا العاقل أبوه، ومررت بزيد العاقل أبوه، وإن شئت قلت: العاقلة أمه في الأمثلة الثلاثة، ومع التثنية: جاء الزيدان القائم أبوهما، ورأيت الزيدين القائم أبوهما، ومررت بالزيدين القائم أبوهما، وإن شئت قلت: القائمة أُمُّهما كذلك ومع الجمع: جاء الزيدون القائم آباؤهم، ورأيت الزيدين القائم آباؤهم، ومررت بالزيدين القائم آباؤهم، وقس على هذه الأمثلة التسعة تسعة مثلها فى التنكير نحو: جاء رجل عاقل أبوه، ورجلان عاقل أبوهما، وجاء الزيدان القائم أبوهما، ورأيت الزيدين القائم أبوهما، ومررت بالزيدين القائم أبوهما، وإن شئت قلت: القائمة أُمُّهما كذلك ومع الجمع: جاء الزيدون القائم آباؤهم، ورأيت الزيدين القائم آباؤهم، ومررت بالزيدين القائم آباؤهم، وقس على هذه الأمثلة التسعة تسعة مثلها في التنكير نحو: جاء رجل عاقل أبوه، ورجلان عاقل أبواهما، ورجال عاقل آباؤهم، ويأتي نظير هذه الثمانية عشر مع المؤنث أيضاً تقول في التعريف مع الإفراد: جاءت هند القائم أبوها، ورأيت هنداً القائم أبوها، ومررت بهند القائم أبوها، وتقول مع التثنية: جاءت الهندان القائم أبواهما، ورأيت الهندين القائم أبواهما، ومررت بالهندين القائم أبواهما، ومع الجمع: جاءت الهندات القائم آباؤهن، رأيت الهندات القائم آباؤهن، ومررت بالهندات القائم آباؤهن، فهذه تسعة أمثلة مع التعريف وقس عليها تسعة أخرى مع التنكير نحو: جاءت امرأة قائم أبوها، وامرأتان قائم أبواهما، ونساء قائم آباؤهن، فجملة أمثلة ذلك اثنان وسبعون. قال الشيخ خالد: والنعت في هذا القسم (يعني السببيّ) يلزمه الإفراد

دائماً مع غير الجمع، وأما مع الجمع فيختار تكسيره على إفراده نحو: مررت برجال قيام آباؤهم، ويضعف تصحيحه نحو: مررت برجال قائمين آباؤهم، هذا إذا نعت باسم الفاعل، فإذا نعت باسم المفعول أو الصفة المشبهة جاز فيه هذا الاستعمال وجاز فيه أيضاً أن يحول الإسناد عن السببي الظاهر إلى ضمير المنعوت مستتراً في النعت، وينصب السببي، أو يخفض بإضافة النعت إليه وحينئذ يطابق منعوته في التأنيث والتذكير والتثنية والجمع، ويرجع إلى القسم الأول مثاله: جاء زيد المضروب العبدَ، والحسن الوجهَ، بنصب العبد والوجه وجرهما، وكذا تقول لكل مثال بما يناسبه انتهى.

وقوله: ويرجع إلى القسم الأول أي في تلك المطابقة مع بقائه على أنه سببي، وليس المراد أنه يصير حقيقياً، وقوله: بنصب العبد أي: على أنه مفعول به، ونصب الوجه أي: على أنه شبيه بالمفعول به، قاله الشهاب القليوبي في حاشيته وفيها أيضاً ما نصه.

تنبيه: إذا تعددت النعوت جاز العطف نحو: ﴿ **سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى** ﴾ [سورة الأعلى: آية ١] الآيات، وتركه نحو: ﴿ **وَلاَ تُطِعْ كُلَّ حَلاَّفٍ مَّهِينٍ** ﴾ [سورة القلم: آية ١٠] الآيات، وإذا علم المنعوت بدون النعت نحو: ﴿ **الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** ﴾ [سورة الفاتحة: آية ٢]، جاز قطعه إلى الرفع خبراً للمبتدأ محذوف وجوباً، وإلى النصب بفعل محذوف وجوباً وإذا كان النعت جملة وقطعت فلا محل لها من الإعراب. انتهى.

العطف بيان فهو كالنعت

الثاني من التوابع: العطف، وهو لغة: الميل والحنو ونحوهما.

واصطلاحاً نوعان:

الأول: بيان أي: عطف بيان سُمِّيَ بذلك لأنه يبين متبوعه وقال في التصريح: وسُمِّيَ بياناً لأنه تكرار الأول بمرادفه لزيادة البيان فكأنك عطفته على نفسه انتهى.

وتعريفه: هو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة، أو تخصيصه إن كان نكرة، فخرج بالمشبه للصفة: النعت لأن المشبه للشيء غير ذلك الشيء، وخرج بذكر الإيضاح والتخصيص: التوكيد والنسق والبدل، فأما الأول وهو إيضاح المعرفة فمتفق عليه ومنه قوله:

٨٤ – أقسمَ بالله أبو حفصٍ عُمَرْ ... ما مسّها من نَقَبٍ ولا دبرْ

فعمر عطف بيان لقوله أبو حفص. وأما الثاني وهو تخصيص النكرة فعلى الأرجح كما قاله بعض المحققين[1]: وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿**أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ**﴾ [سورة المائدة: آية ٩٥] في قراءة من نون كفارة وقوله تعالى ﴿**مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ**﴾ [سورة إبراهيم: آية ١٦] وحيث كان عطف البيان موضحاً يخصها فهو كالنعت فيوافق منعوته في أربعة من عشرة أوجه الإعراب الثلاثة الإفراد والتذكير والتنكير وفروعهن، لكن يخالف النعت في أنه يكون جامداً محضا نحو: جاء زيد أخوك، والنعت لا يكون إلا مشتقاً أو مؤولاً به كما تقدم.

تنبيه: ما جاز أن يعرب عطف بيان جاز أن يعرب بدل كل من كل كما في المثال المذكور، قال ابن هشام وغيره: إلا إن منع من ذلك مانع نحو: هند قام زيد أخوها، فيتعين في أخوها كونه عطف بيان، لأن البدل على نية تكرار العامل فكأنه قال: قام زيد قام أخوها، فهو حينئذ من جملة أخرى فتخلو جملة الخبر عن رابط انتهى.

ويسمى ....

والنوع الثاني من نوعي العطف: نسق بفتح السين بمعنى: المنسوق من نسقت الشيء نسقاً بالتسكين إذا أتيت عليه متتابعاً، وكثيراً ما يسميه سيبويه باب الشركة قاله في التصريح.

وقال بعضهم النسق لغة: النظم سُمِّيَ به لأن المعطوف على نظم المعطوف عليه من حيث الإعراب، واصطلاحاً: هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف مخصوصة، وهي حروف العطف الآتية فالتابع جنس يشمل جميع التوابع، والمتوسط إلخ فصل يخرج به ما عدا عطف النسق من التوابع، ويخرج بقيد خصوصية الحروف ما بعد أي التفسيرية من نحو: عندي عَسجدٌ، أي: ذهب، ومررت بغَضَنْفَرٍ أي: أسد فإن بعد حرف التفسير تابع لما قبله على أنه عطف بيان بالأجلى على الأخفى، أو بدل لا عطف نسق خلافاً للكوفيين. واعلم أن الحروف المختصة بالعطف تسعة وهي الآتية في كلامه، وجعلها كثير من النحويين عشرة فزاد (إما) في نحو: ﴿ **فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً**﴾

---

(١) وهـو ابن هشام حيث قال: وجوزوا أن يكون منه: (أو كفارة طعام مساكين) فيمن نون كفارة ونحو: (من ماء صديد).

[سورة محمد: آية ٤] والأرجح أنها حرف تفصيل فقط لا عطف لأنها ملازمة لحرف العطف وهو الواو، والعاطف لا يدخل على العاطف.

ثم هي قسمان: ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى وهو ستة: الواو، والفاء، وثم، وأو، وأم، وحتى، وما يقتضي التشريك في اللفظ فقط وهو ثلاثة: بل ولا ولكن، وهي أيضاً وإن اشتركت كلها في العطف فمعناها مختلف كما ستعرفه إن شاء الله تعالى.

بواو............

وقد شرع في بيانها بقوله: بواو، بدأ بها لأنها أم حروف العطف، ولهذا اختصت من بين سائر حروف العطف بخصائص تزيد على العشرين مذكورة في المطوّلات. وهي موضوعة لمطلق الجمع بين المتعاطفين فإذا قيل: جاء زيد وبكر مثلا، كان معناه أنهما اجتمعا أي اشتركا في المجيء من غير دلالة على معية، أو قبلية، أو بعديّة، فهذه ثلاثة مراتب يحتملها المثال المذكور لخلوه عن القرائن، الدّالة على شيء من ذلك، لكن هذه الاحتمالات كما قال الشيخ خالد في التصريح: مختلفة في الكثرة والقلّة فدلالتها للمصاحبة أكثر وللترتيب كثير ولعكسه قليل فإن كان ثَم قرينة لفظية أو معنوية عُمِلَ بها.

فالأولى: كجاء زيد وبكر معه، أو جاء زيد وبكر بعده، أو جاء زيد وبكر قبله، والثانية: الدالة على المعية نحو قوله تعالى: ﴿ **فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ** ﴾ [سورة العنكبوت: آية ١٥] ﴿ **وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ** ﴾ [سورة البقرة: آية ١٢٧] والدالة على الترتيب نحو قوله تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ** ﴾ [سورة الحديد: آية ٢٦] والدالة على عكسه نحو قوله تعالى: ﴿ **كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ** ﴾ [سورة الشورى: آية ٣].

تنبيه: علم من أن الواو لا تدل على الترتيب إلا بقرينة أنها ليست موضوعة له، خلافاً لبعض الكوفيين. قال ابن هشام: ومن أوضح ما يَردُ عليهم قولُ العرب. اختصمَ زيدٌ وعمرو، مع امتناعهم من أن يعطفوا في ذلك بالفاء أو بـــ(ثُمَّ) لكونهما للترتيب. فلو كانت الواو للترتيب مثلهما لامتنع ذلك معها كما امتنع معهما انتهى.

ومما يؤيد عدم إفادتها للترتيب وضعاً أن الصحابة رضي الله تعالى عنهم، وهم أهل اللسان قالوا للنبي (ﷺ) في أمر السعي بين الصفا والمروة: بِمَ نبدأ، فقال:

"ابدأوا بـــما بدأ الله تعالى به" فلو فهم أهل اللسان منها الترتيب لما سألوا.

وأما ما حكي عن إمامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه أنه ذهب إلى أنها تفيد الترتيب، ولذلك قال بوجوبه بأعضاء الوضوء، فيتعين حمله بفرض صحته عنه على أنها تفيد بالقرائن لا بالوضع، كما صرح بذلك الفقهاء في باب الوضوء.

وفاء..............

وفاء بالجر عطفاً على ما قبله، وكذا الحروف الآتية محكوم عليها بالجر، ولا يمنع الحكم عليها بذلك كونها حروفاً، والحرف لا يعرب لأن الحكم هنا باعتبار الاسم، لكن في حالة العطف يراد بها مسماها، ثم الفاء موضوعة في العطف للترتيب والتعقيب، ومعنى الأول كون ما بعدها واقعا بعد ما قبلها، والثاني كون ما بعدها واقعاً عقب ما قبلها من غير مهملة، لكنه في كل شيء بحسب حاله نحو: جاء زيد فعمرو إذا كان عمرو جاء بعد زيد بلا تراخ، في الزمن بينهما، فلو قلت: ما جاءني زيد فعمرو، كنت نافياً لتعقيب مجيء عمرو لمجيء زيد، وتقول في عطف جملة على جملة قام زيد فقعد عمرو، إذا كان عمرو قعد عقب قيام زيد بلا تراخ، وتقول أيضاً: تزوج زيد فولد له، إذا لم يكن بين التزوج والولادة إلا مدة الحمل. قال بعض المحققين من المتأخرين: والظاهر أن المراد بمدة الحمل غالبها.

واعترض إفادتها الترتيب بتخلفه في قوله تعالى: ﴿ **أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا** ﴾ [سورة الأعراف: آية ٤] لأن مجيء البأس سبب للهلاك، والسبب مقدم على مسببه وذلك من عكس الترتيب، ومن ثم ذهب الفراء إلى عدم إفادتها الترتيب بهذه الآية، وأجيب: بأنه على تقدير الإرادة أي: أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا الذي هو الإهلاك، أو بأن الفاء هنا بمعنى الواو.

واعترض أيضاً إفادتها التعقيب بتخلفه في قوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى** ﴾ [سورة الأعلى: الآيتان ٤ — ٥] أي: يابساً أسود، فإن المرعى لا يصير بمجرد خروجه كذلك بل يخرج من الأرض رطباً أخضر ثم بعد مدة يصير يابساً أسود، وأجيب: بأنه على تقدير شيء محذوف تقديره: فمضت مدة فجعله غثاء أحوى، ومثل هذا يقال في قوله تعالى عز وجل: ﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً** ﴾ [سورة الحج: آية ٦٣] أي: فتمضي مدة فتصبح الأرض مخضرة، أو بأن

الفاء نائبة عن ثم، فإن بعض الحروف ينوب عن بعض، لعلاقة مع قرينة مانعة من استعمال الحرف في معناه الأصلي على وجه الاستعارة التبعية، لأن استعاره الحروف لا تكون إلا تبعية، كما هو معلوم في محله، وقد أوضحته في أوضح الإشارات وأصله.

وثم.............

وثم: وهي مفيدة للترتيب، والتراخي نحو: جاء زيد ثم عمرو، إذا كان مجيء عمرو بعد مجيء زيد بمهلة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **فَأَقْبَرَهُ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ** ﴾ [سورة عَبَسَ: الآيتان ٢١-٢٢].

واعترض على إفادتها المعنى الأول بتخلفه في قوله تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ** ﴾ [سورة الأعراف: آية ١١] فإن القول المذكور كان قبل ذرية آدم، وأجيب: بأنه على حذف مضاف والتقدير: ولقد خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم -أي: آدم- ثم قلنا للملائكة اسجدوا، أو أن ثم نابت في ذلك عن الواو كما نابت عنها في قوله تعالى: ﴿ **خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا** ﴾ [سورة الزمر: آية ٦] بدليل قوله تعالى: ﴿ **هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا** ﴾ [سورة الأعراف: آية ١٨٩]، كما نابت أيضاً عن الفاء في قوله:

٨٥- كهزِّ الرُّدينيِّ تَحْتَ العَجَاجِ جَرى في الأَنابيبِ ثُمَّ اضطربْ[١]

أي: كاهتزاز الرمح الرُّديني منسوب لامرأة تسمى رُدينة[٢] كانت تقوّم الرماح، والعجاج: الغبار، والأنابيب: جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين من عقد الرمح، ووجه نيابتها عن الفاء هنا أن الاضطراب يعقب الجري فوراً كما في المغني، واعترضه بعضهم[٣] بأن الاضطراب والجري زمنها واحد، وأجيب: أن الترتيب يحصل في لحظات لطيفة.

---

(١) هذا البيت لأبي داود الأيادي، حارثة بن الحجاج وانظر: المغني ١/١١٩، وشرح التصريح.

(٢) ردينة: امرأة في الجاهلية كانت تسوى الرماح بخط هجر، وتنسب إليها الرماح الردينية.

(٣) وهو قريب ابن هشام حيث قال: والظاهر أنه ليس كذلك بل الاضطراب والجري في زمن واحد انظر شرح التصريح ٢/١٤٠.

وأو.........

وأو: وهي بعد الطلب تدل على التخيير نحو: تزوجْ هنداً أو أختها، أو على الإباحة نحو: اقرأ فقهاً أو نحواً، والفرق بينهما أن التخيير يمنع الجمع بين المتعاطفات، والإباحة لا تمنعه، وبعد الخبر تكون للشك نحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [سورة الكهف: آية ١٩]، أو للإبهام على المخاطب ويقال له: التشكيك، والفرق بينه وبين الشك أن المتكلم به عالم بالحكم ومراده: التعمية على المخاطب، بخلاف الشك فإن المتكلم به غير عالم بالحكم بل متردد فيه، وقد مثلوا للإبهام بقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سورة سبأ: آية ٢٤] فقوله: وإنا أو إياكم لعلى هدى كلام خبري، وأو في ضلال مبين للإبهام، فيكون الشاهد في الثانية، وقال في المغنى: الشاهد في الأولى. وقال الدماميني: الشاهد في الأولى والثانية. والمعنى: أن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم، بأن من وحد الله وعبده فهو على هدى، وأن من عبد غيره فهو في ضلال مبين، أو للتفصيل بالصاد المهملة نحو: ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [سورة البقرة: آية ١٣٥] أي: قالت اليهود: كونوا هوداً، وقالت النصارى: كونوا نصارى، فأو لتفصيل الإجمال في فاعل قالوا وهو واو، أو للتقسيم نحو: الكلمة اسم أو فعل أو حرف.

وأم.........

وأم: وهي على قسمين متصلة ومنقطعة، فالمتصلة قسمان أيضاً:

أحدهما: أن يطلب بها وبالهمزة الداخلة على أحد أمرين مستويين في الحكم التعيين نحو: أعندك زيد أم عمرو؟ إذا كنت عالماً بأن أحدهما عنده ولكن شككت في عينه، ومن ثم وجب أن يكون الجواب في ذلك بالتعيين، فلا يصح أن يجيب بقوله: أحدهما.

ثانيهما: المعادلة للهمزة الدّالة على التسوية يعني المشاركة لها في إفادة التسوية، ولا تقع أم حينئذ إلا بين جملتين في تأويل مفردين- أي: في محل المصدر- نحو: سواء عليّ أقام زيد أم عمرو، أي: سواء عندي قيام زيد وقيام عمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [سورة البقرة: آية ٦] أي: سواء عليهم الإنذار

وعدمه، ومثل لفظ سواء نحوه كقولك: ما أدري أو ما أبالي، أو ليت شعري وسميت أم في هذين القسمين: متصلة لاتصال ما بين متعاطفيها وعدم الاستغناء بأحدهما.

وأما المنقطعة: فهي غير المتصلة بقسميها ولا يفارقها معنى الإضراب إبطالياً كان أو انتقالياً، وتختص حينئذ بالجملة المستقلة وقد تقتضي مع ذلك استفهاماً حقيقياً، وقد لا تقضيه بأن لا تقتضي استفهاماً أصلا، ويقال له: الإضراب المحض، أو استفهاماً إنكارياً، مثال الإضراب الإبطالي مع الاستفهام الحقيقي قول القائل: إنها لإبل أم شاء بالمد أي: بل أهي شاء، فالهمزة داخلة على جملة لا على مفرد يقول ذلك القائل إذا كان قد رأى أشباحاً من بعد فاعتقد أنها إبل، فقال جازماً: إنها لإبل ثم حصل له شك في أنها شاء، أو ظباء مثلاً فقال: أم شاء-أي: أم هي شاء-بقصد الإضراب عن الأول وإبطاله لتبين بطلان اعتقاده، ويكون قوله: أم شاء، استئناف سؤال عن الشياه، أي: هي شاء أم غيرها، ومثال الإضراب الانتقالي مع عدم الاستفهام أصلا قوله تعالى: ﴿ **هَلْ يَسْتَوِي الأعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ**﴾ [سورة الرعد: آية ١٦] أي: بل هل، ولا يُؤتى بالهمزة فلا يقال: بل أهل، لأن الاستفهام لا يدخل على مثله، ومثال الإضراب مع الاستفهام الإنكاري قوله تعالى: ﴿ **أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ**﴾ [سورة الطور: آية ٣٩] أي: بل الله، إذ لو جعلت للإضراب المحض لزم المحال، وهو نسبة البنات له تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وسميت أم هذه بأقسامها: منقطعة لعدم اتصال ما بين متعاطفيها بسبب وقوعها بين جملتين مستقلتين، يعني: ليستا في تأويل المفردين.

وبل.........

وبل: المفيدة للإضراب وهو إثبات الحكم لما بعدها، ويشترط للعطف بها إفراد معطوفها وأن تسبق بإيجاب، أو أمر، أو نفي، أو نهي نحو: قام زيد بل بكر، ونحو: ليقم زيد بل بكر، ونحو: ما قام زيد بل بكر، ونحو: لا تضرب زيداً بل عمراً، ثم هي في الأولين أي: الإيجاب والأمر تثبت الحكم لما بعدها كما تقدم، وتزيله عما قبلها بمعنى إذا تصيّره كالمسكوت عنه محتملا للاتصاف بالحكم وعدمه، وذهب ابن الحاجب إلى أن الأول ليس كذلك بل الحكم منفي عنه، وأما في الأخيرين فما قبلها باق على حكمه وقد أثبتت لما بعدها نقيض ذلك الحكم كما اتضح لك بالأمثلة المذكورة.

وقد علم من شرط سبقها بما ذكر أنه لا يؤتى بها في صدر الكلام، فإن دخلت

على جملة لم تكن للعطف خلافاً لابن مالك، بل تكون حرف ابتداء وهي حينئذ إما للإبطال-أي: إبطال ما قبلها وإثبات ما بعدهما-نحو: ﴿**أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ**﴾ [سورة المؤمنون: آية ٧٠]، وإما للانتقال من أسلوب ما قبلها إلى أسلوب آخر نحو: ﴿ **قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا**﴾ [سورة الأعلى: الآيتان ١٤-١٦].

ولا.......

ولا: وهي موضوعة للنفي- أي: لنفي ما بعدها وقصر الحكم على ما قبلها- فالعطف بها مفيد قصر إفراد، أو قلب كما هو معلوم عند علماء المعاني ثم للعطف بها شرطان:

الأول: كون معطوفها مفرداً.

والثاني: أن تسبق بإيجاب، أو أمر، أو دعاء، أو تحضيض بحاء مهملة وضادين معجمتين، أو نداء دون غيرهما من أنواع الطلب، فالإيجاب نحو: قام زيد لا خالد، والأمر: اضرب زيداً لا خالداً، والدعاء نحو: غفر الله تعالى لزيد لا خالد، والتحضيض: هلا أكرمت زيداً لا خالداً، أو النداء نحو: يا ابن أخي لا ابن عمي.

فعلم أنها لا تعطف الجمل خلافاً لابن الخَباز حيث أجاز: زيد قائم لا عمرو قاعد، ولا تعطف بعد النفي والنهي والاستفهام والعرض والتمني والترجي.

زاد بعضهم شرطاً ثالثاً وهو: أن لا يصدق أحد معطوفيها على الآخر فيقال: جاءني رجل لا زيد، لصدق الرجل على زيد، وممن شرطه الشيخ أبو حيان تبعاً للسهيلي وتوقف فيه ثم قال: وعلى ما قالوه من الامتناع فهل يمتنع ذلك في العام والخاص مثل: قام الناس لا زيد، وكيف يمتنع مع تصريح ابن مالك وغيره بصحة قام الناس وزيد؟ انتهى.

وبيان توقفه والجواب عنه مذكور في المطولات.

ولكن.........

ولكن: بتسكين النون وإنما يعطف بها بثلاثة شروط: إفراد معطوفيها، وسبقها بنفي أو نهي، وعدم اقترانها بواو، مثال النفي: ما مررت بزيد لكن عمرو، بالجر عطفاً على زيد، تقول ذلك جواباً لمن اعتقد أنك ما مررت بعمرو أيضاً، نقل ذلك الحلبي عن

المُحقِّق، وذكرا أن كلام النحاة صريح فيه فراجعه ومثال النهي: لا يقم زيد لكن عمرو، تقول ذلك توهم نهي عمرو عن القيام أيضاً.

فإن فقد شرط من شروطها كانت حرف ابتداء أو استدراك بأن كان معطوفها جملة كقوله:

٨٦ – إنّ ابنَ ورقاءَ لا تُخشى بوادرهُ لكنْ وقائعُه في الحرب تُنتظَرُ[١]

فلكن حرف ابتداء أو استدراك، ووقائعه مبتدأ، وجملة تنتظر خبره والبوادر جمع بادرة وهي: الحدة، أو كان قبلها إيجاب نحو: قام زيد لكن عمرو لم يقم، ولا يجوز حذف لم يقم إلا على جعل عمرو مبتدأ خبره محذوف، والقرينة دالة عليه، أو وقعت بعد الواو نحو قوله تعالى: ﴿**مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللهِ**﴾ [سورة الأحزاب: آية ٤٠] أي: ولكن أن رسول الله، فرسول خبر لأن المحذوفة، وليس معطوفا بلكن لأن العاطف لا يدخل على العاطف، وزعم ابن أبي الربيع أن لكن حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة، وأنه ظاهر قول سيبويه، لا بالواو الداخلة على لكن لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب.

وحتى.........

حتى: وهي موضوعة للتدريج والغاية، يعني: أن ما قبلها الذي هو المعطوف على ما يمضي شيئاً فشيئاً، إلى أن يبلغ ما بعدها وهو المعطوف الذي هو الغاية التي هي آخر الشيء أي: يكون ما بعدها غاية لما قبلها، ومن ثم وجب أن يكون المعطوف بها بعضاً عن المعطوف عليه حقيقة أو حكماً، ثم إن تلك الغاية إما بحسب القوة والضعف في المعطوف وقد اجتمعا في قوله:

٨٧– قَهرناكُمُ حتى الكُماةَ فأَنتُم تهابُونَنا حتىّ بَنِينا الأصاغِرا

فالكماة جمع كميّ، وهو الشجاع معطوف على الكاف من قهرناكم، وهي في غاية القوة، والبنين جمع ابن معطوف على مفعول تهابوننا، وهي في غاية الضعف، وإما بحسب الشرف والخسة، فالأول نحو: مات الناس حتى الأنبياء، والثاني: استغنى الناس

---

(١) هذا البيت لزهير بن أبي سلمى. انظر: شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ص: ٣٠٦ وبلفظ: غوائله بدون بوادره. وشرح التصدير ١٤٧/٢.

حتى الحجّامون وإنما كان الحجامون في غاية الخسة لمباشرتهم للنجاسة، فإن كسبهم خبيثاً، ولهذا ورد عنه عليه الصلاة والسلام: "**كَسْبُ الحَجَّامِ خبيثٌ**"(١)، والمعطوف في جميع هذه الأمثلة بعض المعطوف عليه حقيقة، ومثال البعض الحكمي قولك: أعجبتني الجارية حتى كلامها، لأن الكلام وإن لم يكن بعضاً حقيقياً من الجارية، لكن لشدة ملابسته لها كأنه بعض منها بخلاف ولدها مثلاً فلا يقال: أعجبتني الجارية حتى ولدها، ومن ثم جعلوا من الاستثناء المتصل: أعجبتني الجارية إلا كلامها، دون إلا ولدها لأن شرط الاستثناء المتصل أن يتناول ما قبل أداته ما بعدها.

تنبيه: علم مما ذكر اشتراط ما صرح به بعضهم بقوله: يُشترط للعطف بها كون ما بعدها اسماً ظاهراً مفرداً جزءاً مما قبلها غاية له، كما علم أيضاً من ذلك أن حتى موضوعة لمطلق الجمع مع إفادة ترتيب أجزاء ما قبلها ذهناً من الأقوى إلى الأضعف، أو بالعكس، أو من الأشرف إلى الأخس، أو بالعكس وهو المعبر عنه بالتدريج كما تقدم، وهذا مراد من ادعى أنها للترتيب كابن الحاجب والزمخشري والمُحَقِّق وليس مرادهم الترتيب الخارجي ولذا يصح أن تقول: مات كل أب لي حتى آدمَ، وحفظت القرآن حتى الفاتحة، وإن كانت أول ما حفظت كذا حققه بعضهم، وفي الآجرومية وشرحها للشيخ خالد: وحتى في بعض المواضع تكون عاطفة، وفي بعض المواضع تكون ابتدائية نحو:

٨٨- حتى ماءُ دجلةَ أشكَلُ(٢)

وفي بعض المواضع تكون جارة نحو قوله تعالى: ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [سورة القدر: آية ٥] فتحصل لـ(حتى) ثلاثة أوجه مختلفة، وربّما تعاقبت هذه الأوجه على شيء واحد في بعض المواضع بحسب الإرادة كما إذا قلت: أكلت السمكة حتى رأسها، فإن رفعت الرأس فحتى حرف ابتداء، وإن نصبتها فحتى حرف عطف، وإن

---

(١) رواه أبو داود.

(٢) هذا عجز بيت لجرير، وتمامه:

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

وانظر الخزانة ٤/١٤٢، والمغنى ١/١٢٨، وحاشية أبي النجا ص: ٧٥. ومعنى تمج: تقذف، وأشكل: حمرة مختلطة ببياض. والمعنى: فما زالت القتلى تغير ماء دجلة بالدماء.

جررتها فحتى حرف جر انتهى.

والتوكيد معنوي بالنفس والعين وكل......

والثالث التوكيد: تقرأ بالواو وبالهمزة وبالألف، وله معنيان: لغوي وصناعي، فاللغوي:معناه إحكام الشيء وإتقانه، والصناعي: معناه تمكين الشيء في النفس وهذا نوعان:

أولهما: توكيد معنوي منسوب للمعنى، ويعرف بأنه التابع الدافع لاحتمال تقدير مضاف إلى المتبوع، أو الرافع لاحتمال إرادة الخصوص بما ظاهره العموم، والأول يكون فيما لا يمكن تفريقه كزيد، والثاني فيما يمكن تفريقه كالقوم، ورفع كل من الاحتمالين المذكورين يكون بألفاظ مخصوصة، فيكون رفع الاحتمال الأول بالنفس بسكون الفاء نحو: جاء زيد نفسه، والعين بمعنى الذات نحو: جاء زيد عينه، أي: ذاته فاندفع بذكر المؤكِّد بكسر الكاف احتمال كون الجائي خبره، أو مكتوبه، أو رسوله مثلاً، ويجوز أن يجمع بين النفس والعين فتقول: جاء زيد نفسه عينه، بشرط تقديم النفس على العين كما ذكره، ولا بد من اتصال ضمير بكل من هذين اللفظين يعود على المؤكَّد بفتح الكاف مطابقاً له إفرادًا وتثنية وجمعاً، وأما لفظ النفس والعين فيجب إفراده مع المفرد فتقول: جاء زيد نفسه عينه، ورأيت زيداً نفسه عينه، ومررت بزيد نفسه عينه، ويجوز جر النفس والعين بالباء فتقول: جاء زيد بنفسه، وعمرو بعينه، وقس بقية الأمثلة، لكنه في هذه الحالة لا يعد من التوابع اصطلاحاً، والأفصح جمعها على وزن أفعل بضم العين في التثنية والجمع تقول: جاء الزيدان والهندان أنفسهما أعينهما، والزيدون أو الزيود أنفسهم أعينهم، والهندات أو الهنود أنفسهن أعينهن، ويكون رفع الاحتمال الثاني بلفظ كل نحو: جاء القوم كلهم، وجاء الجيش كله، والقبيلة كلها، والنساء كلهن، ومثل كل كلا في المثنى المذكر، وكلتا في المؤنث تقول: جاء الزيدان كلاهما، والمرأتان كلتاهما،

وأجمع وتوابعه....

ورأيت الزيدين كليهما والمرأتين كلتيهما، ومررت بالزيدين كليهما وبالمرأتين كلتيهما. وبلفظ أجمع أو ما تفرع منه فتقول في المفرد المذكر: جاء الجيش أجمع، وفي المفرد المؤنث: جاءت القبيلة جمعاء، وفى جمع المذكر: جاء الزيود أو الرجال أجمعون،

وفي جمع المؤنث: جاءت الهندات جُمع بضم ففتحة.

تنبيه: مثل أجمع جميع وعامة تقول: جاء القوم جميعهم، ورأيت الناس عامتهم، ويجوز الجمع في التوكيد بين كل وأجمع بلغاته المذكورة، بشرط تقديم كل. قال الله تعالى: ﴿ **فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ**﴾ [سورة الحجر: آية ٣٠]، وبلفظ من ألفاظ توابعه أي: أجمع وهي: أكتع، وأبصع وأبتع، أو بها كلها لأن هذه الألفاظ تدل على الاجتماع، فإذا أردت زيادة التأكيد تقول في المذكر: جاء القوم أجمع أكتع أبصع أبتع، وفي المؤنث: جاءت القبيلة جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء، بهذا الترتيب وبعد أجمع أو ما اشتق منها لزوماً.

تنبيه: علم مما ذكر أن أجمع وتوابعه. مجردة عن الضمير لفظاً، وإنما هو مقدر، وأما قولهم: جاء القوم بأجمعهم، فهو بضم الميم مفرده جَمْع كفرخ وأفرُخ، والمعنى: جاءوا بجماعتهم، وجوز النووي[1] فيه الفتح أي: جميعهم.

ولفظي..........

وثانيهما: توكيد لفظي منسوب للفظ وهو إعادة الأول بلفظه أو موافقته والتعبير به أولى من تعبير بعضهم بمرادفه لما ستعرفه.

ويكون في الاسم والفعل والحرف مثال الأول في الاسم: قام زيد زيد ومنه قول الشاعر:

٨٩- أَخاكَ أخاكَ إنَّ مَنْ لا أخَا له ... كسَاعٍ إلى الهَيْجَا بغيرِ سِلاحِ[2]

ومثاله في الفعل: قام قام زيد، ومنه قول الشاعر:

٩٠- فأين إلى أينَ النّجاة ببغلتي ... أتاك أتاك اللاحقونَ احبسِ احبس[3]

أي: فأين تذهب، يخاطب نفسه إلى أين النجاة ببغلتي فحذف الفعل العامل في أين وكرر الفعل مع المفعول في قوله: أتاك أتاك، واللاحقون فاعل بالأول، والثاني لا

---

(١) هو أبو زكريا، يحيى بن شرف بن مرى بن حسن النووي الشافعي، علامة بالفقه والحديث، توفى سنة ٦٧٦ هـ.

(٢) هذا البيت لمسكين الدارمي. وانظر: ديوانه ص: ٢٩ وهو من شواهد سيبويه حيث نسبه لمسكين.

(٣) هذا البيت لم أقف على قائله. انظر: الخزانة ٢/٣٥٣.

فاعل له لأنه ذكر تأكيداً لا يسند إليه شيء، وقيل: إنه فاعل بهما معا لاتحادهما لفظاً ومعنى فهما بمنـــزلة فعل واحد، وقيل: غير ذلك، ومثاله في الحرف: نعم نعم ومنه قول الشاعر:

٩١- لا لا أبوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إنّها   أخذتْ عليَّ مواثقاً وعُهُودا

قال ابن هشام: وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى: ﴿ **كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا**﴾ [سورة الفجر: الآيتان ٢١-٢٢] خلافاً لكثير من النحويين لأنه جاء في التفسيرين دكاً دكاً معناه: دكاً بعد دك، وأن الدك كُرِّرَ عليها حتى صارت هباء منبثاً، وأن معنى: صفاً صفاً أنه تنـــزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفاً بعد صف محدقين بالجن والإنس أي: في عرصات القيامة-فيقول الإنسان: يومئذ أين المفر، وعلى هذا فليس الثاني فيهما تأكيداً للأول بل المراد به: التكرير كما تقول: علمه الحساب باباً باباً، وكذلك ليس من التوكيد قول المؤذن: الله أكبر الله أكبر خلافاً لابن جني فإن الثاني لم يؤتَ به لتأكيد الأول بل لإنشاء تكبيرتين، بخلاف قوله: قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة، فإن الجملة الثانية خبر جيء به لتأكيد الخبر الأول انتهى.

قال شيخ مشايخنا: ومن غير التوكيد أيضاً قوله تعالى في سورة المرسلات: ﴿ **وَيْلٌ يَوْمَئِذ لِّلْمُكَذِّبِينَ**﴾ ﴿**وَيْلٌ يَوْمَئِذ لِّلْمُكَذِّبِينَ**﴾ [سورة المرسلات: آية ١٥]. وقوله تعالى في سورة الرحمن ﴿ **فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ**﴾ ﴿ **فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ**﴾ [سورة الرحمن: آية ١٣] إلى آخره لأن كل مرة ذكرت فيها جملة من ذلك فهي باعتبار معنى آخر غير الأول كما بينه غير واحد من المفسرين. انتهى.

ومثال الثاني في الاسم: جاء ليث أسد، وفي الفعل: قام وقف زيد، وهو أولى من قول بعضهم كالأزهري: جلس قعد لما قيل: إن الجلوس ما كان عن قيام والقعود ما كان عن اضطجاع. وفي الحرف نَعَمْ جَيْر، فكل منهما حرف جواب فهما متوافقان لذلك، وليسا بمترادفين، لأن نعم تقع جواباً بعد استفهام دون جير كما قال شيخ المحققين، ومن ذلك أيضاً قولك: زيد عطشان نطشان، وقولك: حسن بسن، فإن كلا من نطشان وبسن توكيد لفظي لموافقته لما قبله، وإن لم يكن مرادفاً له بدليل أنه لا يفرد، إذ كل من المترادفين يصح إفراده، واعلم أن من فائدة هذا التوكيد بقسميه التقرير برأي أي: جعل اللفظ الأول مفرداً ثابتاً دافعاً لاحتمال أنه ذكر عن سهو، أو غفلة مثلا،

أو لاحتمال أن السامع لم يصغ له، أو نحو ذلك.

البدل شيء من شيء.........

والرابع من التوابع وهو آخرها البدل وهذه التسمية للبصريين، واختلف فيها عند الكوفيين فقال الأخفش: يسمونه الترجمة والتبيين. وقال ابن كيسان: يسمونه التكرير. وله معنيان لغة واصطلاحاً، فمعناه لغة: العوض، واصطلاحاً: التابع المقصود بالحكم أو بالنسبة إثباتاً ونفياً بلا واسطة، فدخل في التابع وخرج بالمقصود بالحكم: النعت والبيان والتوكيد، فإنها ليست مقصودة بالنسبة، بل هي مكملات للمقصود بها، وخرج بلا واسطة: عطف النسق.

ثم البدل من حيث هو أربعة أقسام:

الأول: شيء من شيء، ويقال له أيضاً: بدل كل من كل، وهو الذي تكون ذاته عين ذات الأول، وإن لم يكن مفهومها واحد، وفائدته: توكيد النسبة وتقريرها لذكره مرتين، ولا يحتاج أن يكون معه رابط يربطه بالمبدل منه، لأنه عينه نحو: جاء زيد أخوك، ومنه قوله تعالى: ﴿**إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللهِ**﴾ [سورة إبراهيم: الآيتان ١-٢] (الله) بالجر فإنه بدل من العزيز، بدل كل من كل، وقوله: ﴿**اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ**﴾ [سورة الفاتحة: الآيتان ٦-٧] فالصراط الثاني بدل من الأول، كذلك لأنهما اسمان لعين واحدة واستفيد من هذا المثال أن تخالفهما بالصفة والإضافة لا يضر.

وبعض من كل........

والثاني: بعض من كل وهو الذي تكون ذاته بعضاً من ذات الأول ولو كان مساوياً له كالنصف أو أكثر منه كالثلثين خلافاً للكسائي حيث اشترط أن يكون البعض دون النصف وفائدة هذا توكيد النسبة وتقريرها لذكره مرتين لأن البعض قد ذكر في ضمن الكل فهو كالذي قبله إلا أن هذا لابد معه من رابط يربطه بالمبدل منه، وهو هنا الضمير ظاهراً أو مقدراً فالأول نحو: أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه، والثاني نحو: قوله تعالى: ﴿ **وَلِلهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً**﴾ [سورة آل عمران: آية ٩٧] فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل، والرابط محذوف تقديره: منهم، هذا على جعل أل في الناس للاستغراق، فيصدق لفظ الناس حينئذ بالمستطيع وغيره، فإن جعلت أل فيه للعهد وهم المستطيعون كان بدل كل من كل. ومن ثم قال الجمال

ابن هشام: والحق أنهما-أي: بدل البعض وبدل الكل-محتملان في الآية.

تنبيه: منع قوم عكس هذا النوع وهو بدل الكل من البعض، ونقل الشيخ أبو حيان ثبوته وجعل منه: لقيته غدوة يومَ الجمعة، على أن يوم الجمعة بدل من غدوة، وذكر المصنف رحمه الله تعالى أن ثبوته هو المختار قال: وقد وجدت له شاهداً من التنزيل وهو قوله تعالى: ﴿ **فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلاَ يُظْلَمُونَ شَيْئًا جَنَّاتِ عَدْنٍ** ﴾ [سورة مريم: الآيتان ٦٠ — ٦١] فجنات عدن بدل من الجنة انتهى. أي: بدل كل من بعض، ورد بعض المحققين بأن أل في الجنة للجنس الصادق فهو بدل بعض من كل، واستشهد له بعضهم بقول القائل:

٩٢-رَحِمَ اللهُ أعظُماً دفنُوها بسِجستانَ طلحةَ الطَّلحاتِ[1]

فأبدلوا طلحة وهو كل من الأعظم وهي بعض، واعترض بأنه يجوز أن يكون أراد بالأعظم جملة طلحة، وإنما خص الأعظم بالذكر لأنها دعامة البدن وأصل نباته وحينئذ يكون بدل كل من كل.

والاشتمال.....

والثالث: الاشتمال وهو ما يكون بينه وبين المبدل منه ملابسة بغير الكلية والبعضية، وهو يفيد أيضاً توكيد النسبة وتقريرها لأنه بمثابة المذكور مرتين، ولا بد معه من رابط يربطه بالمبدل منه، وهو هنا الضمير ملفوظاً به، أو مقدرا أيضاً فالأول نحو: نفعني زيد علمه، ونحو قوله تعالى: ﴿ **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ**﴾ [سورة البقرة: آية ٢١٧] فقتال بدل من الشهر بدل اشتمال لاشتمال المبدل منه وهو الشهر على البدل وهو قتال اشتمالاً بطريق الإجمال، لا كاشتمال الظرف على المظروف، بل من

---

(١) هذا البيت لعبد الله بن قيس الرقيات. انظر: ديوانه ص:٢٠، وشرح المفصل ٤٧/١، وطلحة الطلحات هو: أحد الأجواد المشهورين في الإسلام واسمه: طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي وأضيف إلى الطلحات لأنه فاق في الجود خمسة أجواد اسم كل منهم طلحة وهم: الأول: طلحة الخير وهو: طلحة بن الحسن بن على بن أبي طالب. الثاني: طلحة الفياض وهو: طلحة بن عبيدالله التيمي. الثالث: طلحة الجود وهو: طلحة بن عمرو بن عبدالله بن معمر التيمي. الرابع: طلحة الدراهم وهو: طلحة بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق. الخامس: طلحة الندى وهو: طلحة بن عبد الله بن عوف الزهري.

حيث كون المبدل منه مسبوقاً بالبدل، وطالباً له في الجملة، بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكر البدل، لكون الحكم أي: النسبة لا تناسب المبدل منه بحسب الظاهر غالباً، فيجيء البدل مبيناً لما أُجمل أولاً، وفهم من قولنا: غالباً إن بدل الاشتمال قد يوجد مع كون النسبة مناسبة للمبدل منه حقيقة دون البدل نحو: أكلت الجزر ورقة، والثاني نحو قوله تعالى: ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ النَّارِ﴾ [سورة البروج : الآيتان ٤-٥] فالنار بدل من الأخدود بدل اشتمال، والرابط مقدر تقديره: فيه ونُقل عن بعضهم أن المحققين لا يُوجبون رابطاً في بدل البعض وبدل الاشتمال.

وغلط........

والرابع: غلط أي: بدل الغلط الذي ذكر غلطاً-أي: سبق إليه اللسان-بلا قصد، لا أن ذلك البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم، مثاله تقول: ركبت زيداً الفرس، فالفرس بدل من زيد بدل غلط، فزيداً ذكر غلطاً لأنك أردت أن تقول ابتداء: ركبت الفرس، فغلطت فذكرت زيداً عوضاً عن الفرس، ثم تبين لك غلطك فرجعت عن ذكر زيد وأبدلت الفرس منه، وهذا القسم لم تذكره علماء المعاني لأنه لا يقع في فصيح الكلام لعدم قصده، وهو لا يتكلمون إلا على الكلمات الفصيحة المقصودة بخلاف النحاة فمن عاب عليهم ذكره فقد عاب.

خاتمة: رزقنا الله تعالى حسنها فيها مسائل:

المسألة الأولى: نُقِلَ عن الشّاطِبي[1] أن البدل بأقسامه المذكورةَ يتأتّى في الفعل أيضاً، فمثال بدل الشيء من الشيء فيه قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ [سورة الفرقان: الآيتان ٦٨ — ٦٩] فإن معنى مضاعفة العذاب هو لقيّ الآثام، ومثال بدل البعض من الكل: إن تصل تسجد لله يرحمك، ومثال بدل الاشتمال قول الشاعر:

٩٣- إنَّ عليَّ اللهَ أن تُبايعا   تُؤخَذَ كَرْهاً أو تَجِيءَ طائعا[2]

---

(١) هو أبو عبد الله، محمد بن علي بن يوسف الشاطبي، عالم باللغة، توفي سنة ٦٨٤هـ.

(٢) هـذا البيت لم أقف على قائله. وهو من شواهد سيبويه، وانظر: الكتاب ١/٧٨، والخزانة ٢/ ٣٧٣.

وإعرابه: أن قوله: على جار ومجرور في محل رفع خبر أن مقدم، والله منصوب بنـــزع الخافض وهو واو القسم، وأن تبايعا مسند لشخص امتنع من مبايعة السلطان، فألفه للإطلاق، والجملة في محل نصب اسم إن مؤخراً، وتؤخذ منصوب على البدل من تبايع، وتجيء معطوف عليه، وكرهاً صفة مصدر محذوف دل عليه لفظ تؤخذ، أو حال أي: كارهاً كطائعاً، والشاهد فيه أن الأخذ كرهاً والمجيء، طائعاً من صفات المبايعة، أي: فهي مشكلة عليهما بهذا الاعتبار، وفيه أيضاً شاهد لنصب الفعل من ثلاثة أوجه بالحرف والبدل والعطف، ومثال الغلط: إنْ تأتنا تسألنا نُعطك انتهى.

وكذا يصح أن تبدل جملة من أخرى بدل بعض من كل، كقوله تعالى: ﴿ **أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ**﴾ [سورة الشعراء: الآيتان ١٣٢ – ١٣٣] فجملة أمدكم الثانية أخص من الأولى باعتبار متعلقيهما، فتكون داخلة في الأولى، وما تعلمون يشمل الأنعام وغيرها، وبدل اشتمال كقوله:

٩٤- أَقولُ لَهُ ارحَلْ لا تُقيمنّ عِندنَا وإلاّ فكُنْ في السِّرِّ والجَهْرِ مسلما[1]

فلا تقيمن عندنا بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من الملاءمة اللزومية، وقد تبدل من مفرد كقول الفرزدق:

٩٥- إلى الله أشكُو بالمدينةِ حاجةً وبالشّامِ أُخرى كيف يلتقيان[2]

أبدل جملة كيف يلتقيان من حاجة وأخرى وما مفردان، وإنّما صح ذلك لرجوع الجملة إلى التقدير بمفرد أي: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما، فتعذر مصدر مضاف إلى فاعله وهو بدل من هاتين.

قال الدماميني: ويحتمل أن يكون كيف يلتقيان جملة مستأنفة نبه بها على سبيل الشكوى وهو استبعاد هاتين الحاجتين.

وقد يعكس ذلك بعضهم فيبدل المفرد من الجملة وجعلوا منه أن يومئذ بدل من ﴿ **إِذَا زُلْزِلَتِ**﴾ [سورة الزلزلة: آية ١] .

تنبيه: لا يشترط في بدل الفعل من الفعل والجملة من الجملة ضمير لأنه متعذر.

---

(١) هذا البيت لم أقف على قائله.

(٢) انظـــر المغني ٢٠٧/١، و ٤٢٦/٢ وشرح التصريح ١٦٢/٢، ويروى بلفظ: بالشام بدل وبالشام.

المسألة الثانية: ذكر الشيخ خالد: أن أوجه بدل الاسم من الاسم على ما يقتضيه الضرب من جهة الحساب أربعة وستون، حاصلة من ضرب أربعة في ستة عشر، وذلك لأنهما إما معرفتان أو نكرتان، أو الأول معرفة، والثاني نكرة وبالعكس، فهذه أربعة وكل منها إما مضمر، أو مظهر، أو مختلفاهما، فهذه ستة عشر وكل منها إما بدل شيء من شيء، أو بدل بعض من كل، أو بدل اشتمال، أو بدل غلط، فهذه أربعة وستون وتفاصيلها من الجواز والامتناع مذكور في المطولات انتهى.

وحاصل المذكور في المطولات أنه يجوز إبدال المظهر من المظهر مطلقاً—أي: سواء كانا معرفتين أو نكرتين أو مختلفتين منهما، في كل من أنواع البدل الأربعة، وأمثلتها لا تخفى على الحاذق وكذا يجوز إبدال المظهر من المضمر إذا كان لغائب مطلقا—أي: في جميع أنواع البدل المذكورة، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا** ﴾ [سورة الأنبياء: آية ٣] فالذين ظلموا بدل من الواو في أسروا، بدل كل من كل، وقيل: الذين ظلموا مبتدأ مؤخر، وجملة أسروا النجوى خبر مقدم وقيل: الذين ظلموا فاعل أسروا، والواو حرف دال على الجمع لا ضمير.

وكذا يجوز إبدال الظاهر من المضمر إن كان لحاضر مخاطب أو متكلم بشرط أن يكون الظاهر بدل بعض من كل نحو: أعجبتني وجهك، فوجهك مرفوع على البدلية من تاء المخاطب بدل بعض من كل، ومنه قوله تعالى: ﴿ **لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَنْ كَانَ يَرْجُو اللهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ** ﴾ [سورة الأحزاب: آية ٢١] فمن الموصولة المجرورة باللام بدل من ضمير المخاطبين المجرور باللام، وأعيدت اللام مع البدل للفصل، أو يكون بدل اشتمال كقول النابغة الجعدي:

٩٦ – بلغنا السّماء مجدُنا وسناؤُنا وإنا لنرجُو فوقَ ذلك مظهراً[1]

فمجدُنا وسناؤنا بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو: نا، أو يكون بدل كل من كل مفيداً للإحاطة، والشمول نحو قوله تعالى: ﴿ **رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا** ﴾ [سورة المائدة: آية ١١٤] فأولنا وآخرنا بدل كل من الضمير المجرور باللام ولذلك أعيدت اللام مع البدل.

وأنه يمتنع إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل إن لم يفد الإحاطة نحو: رأيتك زيدا، على أن زيداً بدل من الكاف.

---

(١) انظر: شعر النابغة الجعدي ص: ٧٣.

وكذا يمتنع إبدال المضمر من المضمر وقوفاً مع السماع.

وأما نحو: قمت أنت، ورأيتك أنت، ومررت بك أنت، فهو توكيد اتفاقاً من البصريين والكوفيين، وكذلك نحو: رأيتك إياك، فهو توكيد عند الكوفيين لا بدل خلافاً للبصريين. قال ابن مالك في شرح التسهيل: وقول الكوفيين عندي أصح لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو: فعلت أنت، والمرفوع توكيد بإجماع انتهى.

وكذا يمتنع إبدال مضمر من ظاهر نحو: رأيت زيدا إياه، من وضع النحويين وليس بمسموع من كلام العرب لا نثراً ولا شعراً ولو سمع كان تأكيداً قاله ابن هشام.

المسألة الثالثة: إذا أبدل اسم من اسم مضمن معنى حرف استفهام أو شرط، ذكر ذلك الحرف المفيد للاستفهام أو الشرط مع البدل، ليوافق البدل المبدل منه في تأدية المعنى.

فالأول: وهو الاستفهام يكون عن معرفة الكميات، وعن تعيين الذوات كقولك: كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟ فعشرون وما عطف عليها بدل من كم بدل تفصيل وكقولك: ما صنعت أخيراً أم شراً، فخيراً وما عطف عليه بدل من ما بدل تفصيل.

والثاني: وهو الشرط ويكون للعاقل وغيره، والزمان والمكان، فالأول نحو: مَنْ يقم إنْ زيدٌ وإن بكرٌ أقم معه، فزيد وبكر بدل من مَنْ بدل تفصيل، والثاني نحو: ما تصنع إن خيراً وإن شراً تجز به، فخيراً وشراً بدل من ما الشرطية بدل تفصيل، والثالث نحو: متى تسافر إنْ غداً وإن بعدَ غد أسافر معك فغداً وبعد غد بدل من متى بدل تفصيل، والرابع: حيثما تجلس إن يمين المحراب وإن يساره أجلس معك.

المسألة الرابعة: بقي من أقسام البدل نوعان آخران هما: بدل النسيان، وبدل الإضراب، -أي: الانتقال- فأما بدل النسيان أو الذي ذكر في بدل الغلط الذي جيء به نسياناً، ومرجعه الجنان -أي: القلب- وذلك كقولك: تصدقت بدرهم دينار، بجر دينار على أنه بدل من درهم بدل نسيان، فالدينار ذكر بدلاً عن اللفظ الذي ذكر نسياناً، فالمبدل منه وإن ذكر عن روية وقصد لكن تبين فساد قصده. قال ابن هشام: وربما أشكل على كثير من الطلبة الفرق بين بدل الغلط والنسيان، وإيضاح الفرق أن الغلط في اللسان والنسيان في الجنان -أي: القلب- وأما بدل الإضراب ويقال له: بدل البَداء بفتح الموحدة والمهملة وبالمد بوزن العطاء، وهو ما يقصد فيه الإخبار بالأول، ثم يبدو للمتكلم الإخبار بالثاني من غير إبطال الأول وذلك كقولك: تصدقْتُ بدرهم دينار، ثم

بعد إخبارك بأنك تصدقت بدرهم، عنّ لك بأن تخبر بأنك تصدقْت بدينار بجر دينار على أنه بدل من درهم بدل بداء، فالمبدل وهو درهم مذكور حينئذ عن قصد وروية، ولم يتبين فساد قصده كما تقدم في بدل النسيان. فالفرق بينهما واضح، وشرطي بدل البداء كما قاله شيخ المحققين: أن يرتقي من الأدنى إلى الأعلى كالمثال المذكور، ونقل عنه أيضاً: أن بدل البداء يقع في فصيح الكلام، لأنه معتمد البلغاء والشعراء تفنناً ومبالغة كأن الإنسان يغلط نفسه، وادعاء الغلط وإظهاره هو رضي الدين الاسترابادي كما ترجح عندي. أبلغ في المعنى من التصريح.

تنبيه: لعل عدم تعريف المصنف رحمه الله تعالى لهذين القسمين، لأن الأول يمكن إدراجه في بدل الغلط بجامع عدم القصد في كل منهما، وإن كان بدل الغلط ناشئاً عن اللسان، وبدل النسيان ناشئاً عن الجنان، ولأن الثاني نفاه بعضهم وادعى أن ما استدلّوا به على جوازه محمول على إضمار الواو.

المسألة الخامسة: هل يجوز أن يتعدد البدل كما قال الشيخ أبو حيان: إما بدل البداء عند من أثبته فتكرر فيه الإبدال، وإما بدل الكل والبعض والاشتمال فلا نص عن أحد من النحويين أعرفه في جواز التكرار فيها، أو منعه إلاّ أن في كلام بعض أصحابنا ما يدل على أنه لا يتكرر انتهى.

لطيفة في ختم المصنف رحمه الله تعالى ونفعنا ببركاته كتابه بلفظ الغلط، إذ فيه إشارة إلى أن الإنسان محل الغلط والنّسيان، وذلك يستوجب الصفح والغفران ممن هو أهل المغفرة والإحسان، فإنه نادى بلسان الحال من ترى برداء الكمال أن يجبر ما يرى من الخلل، وأن يستر بلطفه ما كان من خطأ وزلل، فلعلّ الله ينجيه من العلل لأن الجزاء من جنس العمل، وهذا آخر ما يسّره رب العالمين من هذا الشرح الواضح المبين.

اللّهم يسر فهمه على الطالبين، وأدم النفع به إلى يوم الدين بحق المصطفى الأمين عليه الصلاة والسلام، وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلينا معهم برحمتك يا أرحم الراحمين، سبحان ربّك ربّ العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي، وعلى آله وصحبه، وسلم تسليما كثيراً إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين آمين آمين آمين. تم.

الفهرس